اللغة العربية

مجلة نصف سنوية محكّمة تعني بالقضايا الثقافية والعلمية
للّغة العربية تصدر عن المجلس الأعلى للّغة العربية بالجزائر

العدد الثاني والثلاثون - السداسي الأول 2014

اللغة العربية

مجلة نصف سنوية محكّمة تعنى بالقضايا الثقافية والعلمية للّغة العربية.

المدير المسؤول/

أ. عز الدين ميهوبي / (رئيس المجلس الأعلى للغة العربية)

رئيس التحرير:

أ. د. مختار نويوات (ج. باجي مختار – عنابة)

هيئة التحرير

د. سعيد شيبان د. عثمان بدري

د. عبد الجليل مرتاض د. صالح بلعيد

د. طاهر ميلة د. عبد المجيد حنون

د. بوزيد بومدين د. فضيل عبد القادر

أ. سي فضيل محمد د.عبد الرزاق عبيد

د. محمد تحريشي د.محمد بن قاسم ناصر بوحجام

أ. حسن بهلول

تصفيف وتوضيب: أ. نورة مراح

مجلة اللغة العربية

دورية تعنى بقضايا اللغة العربية وترقيتها

يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية.

المجلة منبر حر، وليس كل ما ينشر فيها معبرا بالضرورة عن موقف المجلس

قواعد النشر

- التقيد بالمعايير العلمية والأكاديمية المتعارف عليها:كالتوثيق..
- أن تكون الأعمال أصيلة لم يسبق نشرها من قبل.
- ترسل النصوص مرفقة بقرص مسجل باسم رئيس المجلس أو رئيس التحرير على العنوان المذكور أدناه.
- أن توضع الهوامش والمراجع في آخر المقالة.
- المقالات التي ترد إلى المجلة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.

التحرير والمراسلة: المجلس الأعلى للغة العربية

شارع فرنكلين روزفلت الجزائر

ص.ب . 575 ديدوش مراد – الجزائر

الهاتف: 24/25 07 23 21 (00213)

أو 17/16 07 23 21 (00 213)

الناسوخ:07 07 23 21 (00213)

الترقيم الدولي الموحّد للمجلاّت (ر.د.م.م) :1112 . 3575

الإيداع القانوني:02 7/20

الفهرس

* **كلمة رئيس التحرير " يراها حبة وأراها قبة " رقم/2** .7
أ.د.مختار نويوات (ج. باجي مختار عنابة)

* **عوربة وأوربة ... واكتشاف**..... 13
أ. عزا لدين ميهوبي (رئيس المجلس الأعلى للغة العربية)

* **الحداثة / مسارها المعرفي وأوهام فائضها الخارجي** 19
د.محمد العربي ولد خليفة (رئيس المجلس الشعبي الوطني جامعي"

* **علم الإملاء**.....39
أ.د.عبد الجليل مرتاض (ج.تلمسان)

* **التواصل الحضاري ودوره في نشأة وتفعيل الاقتراض اللغوي** 59
أ. أحمد بن عمار (ج.أدرار)

* **عاملا الرفع المعنويين في النظام العاملي** 77
أ. سعاد سليماني (ج.سعيدة)

* **مفهوم تيسير النحو لدى النحاة المحدثين** 127
أ.سميرة جداين (ج.تلمسان)

* من قضايا المنهج في صناعة المصطلح 155
د. عبد الناصر بوعلي (ج. تلمسان)

* تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري 167
د. عابد بوهادي (ج. ابن خلدون- تيارت)

* الشيخ عبد القادر المجاوي وجهوده في شرح الشواهد النحوية..... 217
د. عبد الخالق رشيد (ج.السانية-وهران)

* تقنيات سردية غير مسبوقة في رواية "موسم الهجرة إلى الشمال" للطيب صالح(عبقري لسرد)..... 241
أ. عمر عاشور (المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة)

كلمة رئيس التحرير

يراها حبّة وأراها قبّة* – 2 –♦

.د.مختار نويوات (ج. باجي مختار عناب)

قال صاحبي : والأستفهام ؟ قلت : " خَطْبٌ يَطِمُّ وأمرٌ لا يتمُّ " وأنا أُعاني منه ومن طلبتي منذ عشرات السنين. لم يجدوا في مرحلتَيِ الأساسيّ والثانويّ من يدرّبهم على استعماله استعمالا صحيحا فجهلوا أبسط قواعده مع أهمّيّته في اللّغة وفي التعليم لأنّ الدرس الحيّ مبنيّ على مشاركة التلميذ فيه، مبنيّ على السؤال والجواب. فإن كان التلميذ يسمع طَوالَ خمسة عشر سنة وفي مقتبل عمره أسئلة لا تمتُّ إلى العربيّة بصلة ويجيب بما لا علاقة له بها قضى باقِيَ حياته رهينا لهذا النقص.

سمعت المعلّمين يسألون وشاهدت الأولاد يردّدون ويسجّلون في دفاترهم وفي أذهانهم : " هل غاب عليٌّ أم خالد؟ " (1) و" هل لم أقُلْ لك فكِّرْ قبل أن تجيب؟ " (2) و " هل سيأتي أخوك صالح؟ " (3) و" هل إن ذهب أبوك إلى العاصمة تذهبُ معه؟ "(4) و " هل جاء أم يجئ؟ "(5) و" هل الكسلُ ينفعك؟ " (6). ستّة أنواع من الجمل الاستفهاميّة تتبرّأ منها العربيّة.

♦ لقد سبق أن قدمنا رقم: (1) في العدد 31 وفيما يلي رقم 2 في العدد الحالي (32) .

تتبرّأ من الأولى لأنّ السائل طلب أن يُعَيّنَ له مَنِ الغائبُ. وهلْ لا تكون إلاّ للتَّصديق؛ لا يجاب عنها إلاّ بنعم أو بلا. والجواب عن المثال بنعم أو بلا لا يستقيم معه الكلام. المقام في هذه الجملة للهمزة لأنّ الهمزة تكون للتصديق وللتعيين. قال صاحبي : يقال إذن " أغاب عليّ أم خالد؟ ". قلتُ : وهذا غير صحيح أيضا لأنّه يخالف المنطق والروح العربيّة. يخالف المنطق لأنّ المسئول عنه هو الذي يلي حرف الاستفهام وهو الذي تقابله بما يكون بعد أم. وأنت في هذا المثال تقابل الفعل غاب بخالد، كأنّك تقول أغاب أم خالد؟ وليس هذا مرادك. ثمّ إنّ الروح العربيّة تدعو إلى مقابلة شيء بشيء يناسبه: الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والصفة بالصفة، والمكان بالمكان، والزمان بالزمان، وهكذا دواليك. تقول مثلا : أعليّ جاء أم خالد؟ – أدخل في الجماعة أم ركب رأسه؟ – أطويلا وجدته أم قصيرا؟ – أفي المنزل رأيته أم في المسجد؟ – أصباحا لقيته أم مساء ؟ هذا ما تُسيغه الروح العربيّة. فالصحيح والأعْرَبُ أن تقول في **المثال الأوّل** : " أعليٌّ غاب أم خالد؟ ".

ممّا سبق ينتج أنّ أم لا تدخل على هل إلاّ إذا كانت للإضراب مثل بلْ . قال : وما الإضراب؟ قلت : أن تسأل سؤالا ثمّ تتراجع عنه تراجعا حقيقيّا أو لغرض بلاغيّ وهو الأعمّ. كقوله تعالى : " قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنّور؟ " (الرعد: 16). أترى أنّه سأل سؤالا بِهَلْ ثمّ أضرب عنه وسأل سؤالا بنفس الحرف؟ قال : فما تقول في قول **إيليا أبي ماضي:**

هل أنا قائدُ نفسي في حياتي أم مقودْ ؟

عوربة وأوربة.. واكتشاف

بقلم: أ.عز الدين ميهوبي
(رئيس المجلس الأعلى للغة العربيّة)

نشرت مجلّة لوبوان le point الفرنسية بتاريخ 27 يناير 2012 مقالا للكاتب الفرنسي فريدريك لوينو FRÉDÉRIC LEWINO بعنوان "كلّنا عرب Nous sommes tous des Arabes!" مشيرا إلى أنها "اكتشاف جينيّ مثير" وأضاف بلسان ساخر "سواء أعجب هذا مارين لوبان أم كلود غيـان، أم نحن جميعا . كنّا فرنسيين أو أمريكيين أو صينيين أو من الإسكيمو. كلّنا ننحدر من سلالة واحدة نشأت وانتشرت في الجزيرة العربية (..) فبعد أن ظهرت في إفريقيا، عرفت البشرية محطة زاهية في الجزيرة العربية بعد أن اجتازت البحر الأحمر. إنّه السبق العلمي. فكبار الخبراء في الهجرات البشرية يرون أنّ انقسام المجموعات حدث إمّا في المشرق العربي أو شمال إفريقيا.".

هذا "الفتح العلمي" الذي نشرته "المجلّة الأمريكية للجينات البشرية American Journal of Humann Genetics قام به علماء من جامعتي ليدز وبورتو، معتمدين في ذلك على احتمالات علمية، بعد اكتشاف آلاف المؤشرات في الخلايا، وبإجراء بحوث دقيقة في الحمض النووي، أثبتت

أن لشعوب أوروبا، باستثناء إفريقيا السمراء، جذرا عربيّا واحدا، سواء من سلالة الجزيرة أم من شمال إفريقيا، وكلاهما عربيان.. ولا يخفي الكاتب الفرنسي لوينو سعادته بهذا الإنجاز العلمي ونتائجه المثيرة بقوله "بعد الذي تحقق، وإثبات أننا من أصول عربية، يمكننا أن نعتز بانتمائنا العربي". ثم يذهب الكاتب في تحليله لنتائج هذه الدراسة العلمية الخارقة "حان الوقت لإعادة كتابة تاريخ البشرية، فبعد 200 ألف سنة في إفريقيا الشرقية، بدأ الإنسان العصري homo sapiens ينتشر على مجموع القارة، ثم حدثت انفجارات بشرية، تولّدت عنها سلالات وشعوب، ساعد في ذلك توافر شروط مساعدة على الحياة في منطقة الجزيرة التي اعتبرها الكاتب بمثابة "عدن"، ثم بدأ رحلة استكشاف العالم، لتكون أوروبا امتدادا طبيعيا للسلالات العربية.. والأوْربة هي في الأصل عوْربة.. وهجرة الإنسان تتبعها بالضرورة هجرة للسان. فاللغة جزء من ذلك.

لقد تعرّف الباحثون على موقع الإقلاع من سلطنة عُمان، التي اتسمت بمناخها الرطب، المختلف عن طقس الصحراء، فأقاموا في تلك المرابع آلاف السنين، لتتجه أجزاء منهم نحو جنوب شرق آسيا وأستراليا وحتى اليابان، وأجزاء أخرى اتجهت شمالا نحو الشرق الأوسط مرورا نحو أوروبا قبل 40 ألف عام..

وتعزّزت هذه الدراسة، بجهود علميّة أخرى قام بها باحثون أمريكان في جامعتي بنسلفانيا وتكساس، أكّدت ذات النتائج فيما يتعلّق بأصول سكان أمريكا الأصليين الذين يكونون حسب الدراسات قدموا من أواسط آسيا، منغوليا وروسيا وكازخستان..

وينهي الكاتب لوينو مقاله الهام بقوله "منذ مجيئه إلى العالم في قرية إفريقية، لم يتوقف الإنسان عن الحركة. والهجرة هي جزء من طبيعته،

فأوروبا ومثلها فرنسا الواقعة في أقصى الغرب، لا تتوقف بها الهجرات التي تثريها بموجات من البشر، فلا مبرّر لأن يتوقف ذلك..". ويقول بمنتهى الصراحة " هل حان الوقت لإعادة كتابة تاريخ البشرية؟".

لقد فتحت هذه الدراسة العلمية أبواب التفكير لدى أصناف من الأوروبيين الذين يعتقدون بأنهم الجنس الأفضل.. ورأيت في ردود فعل الجمهور المتفاوتة بين الدهشة والإعجاب والرفض، أنّ هذه الدراسة مدينة للهندسة الوراثية والبحوث المتعلقة بالجينوم.. لكنّها تمثل ردّا على أدعياء الحضارة المتفوّقة.

يبشّر مفكّرون وخبراء منهم صامويل هنتغنتون والمهدي المنجرة، أنّ صدام اللغات واقعٌ لا محالة.. فارتفعت أصوات تدعو إلى تبنّي فكرة **اللغة الجامعة**، أو **السوبر/لغة**، لتكون بديلاً لحشود اللغات الموجودة اليوم؟

فهل سيعيد العالم إعادة صياغة أسطورة برج بابل، حين كان البشر يتكلمون بلسان واحد ثم تبلبلت الألسنة وتناسلت اللغات بعضها من بعضها؟. إنّ العالم اليوم يتجه نحو حالة احتشاد بشري جديد، قد ينتهي بحالة تبلبل مقلوب تفضي إلى توحيد الألسنة، فيستيقظ الخلق على لغة واحدة لا يعرفون من ابتكرها، ولا إلى أي جماعة تنتمي. ولكنها تضمن لهم التواصل وتحقيق المنفعة.

رغم أنّ العالم يتوافر على قرابة السبعة آلاف لغة، بين مكتوبة وشفوية، إلاّ أنّ بعض الذين تستثيرهم اللّغة كظاهرة تواصل بشري، يقدمون على ابتداع لغات وأبجديات، ويطرحون ما يقومون به، بديلا للغات طبيعية مكرّسة، مرتبطة بوجدان شعوب وتاريخ أمم.

يعترف مؤسس لغة الإسبرنتو زامينهوف Zamenhof أنّ وراء ابتكار هذه اللّغة يقف وضع إنسانيّ معقّد. يقول " لو لم أكن يهوديا يعيش في مجتمع مغلق (غيتو) لما كانت فكرة توحيد الإنسانية لتمرّ في خاطري.. **ولا يمكن لشعور قوي " بضرورة وجود لغة إنسانية محايدة لا تنتمي إلى أيّ وطن أن يتملّك أحدا كما يتملّك يهوديّا يجبر على أن يصلّي لربّه بلغة ماتت منذ زمن طويل، ويتلقى تربيته بلغة شعب يرفضه** ". وبعد أكثر من قرن، أبانت الإسبرنتو على قدرة في المقاومة، ونجحت في قيادة تجربة إنسانية لابتكار ألسنة للتواصل، واقتربت من أن تكون لغة إبداع، بعد أن تبناها كثير من رجال الأدب والسينما، وأنتجوا بها أعمالا فنية ذاع صيتها.

وفي العام 2008 ابتكر الليبي زين العابدين الحاسي الأردانو ardano وتعني لغة الأرض، بهدف تجاوز الطابع الأوروبي للإسبرنتو التي لا يتوافّر معجمها على أي كلمة عربية أو صينية أو هندية، وكان هاجس الحاسي أن يجعل **من لغته "الأردانو" اللغة الأكثر حياداً وعدالة،** وأكثر استيعابًا للغات العالم الأخرى.

أمّا لغة "شيكاجي" فلم تكن وليدة تفكير علمي معمّق، أو بهدف البحث في كينونة اللغة، لكنّها جاءت من مزاج عائلي بهدف الترفيه، إذ أفادتني، منذ عام، الكاتبة الصحفيّة الجزائريّة عقيلة رابحي صاحبة الفكرة بأنّها لجأت إلى ابتداع هذه اللغة بهدف التحايل على أفراد العائلة بكلمات لا يفهمونها. قالت " كان عمري عشر سنوات عندما فكرت في اختراع لغة جديدة للمحادثة حتى أتمكن أنا وشقيقي محمد من الانفراد بالحديث، وحتى لا يفهمنا الآخرون، فانطلق معي محمد في الفكرة، ومع مرور السنوات لم تعد بيننا تلك التفاعليّة، فحلت محله أختي سامية التي كانت تراقبنا ونحن نتحدث، وكنت أعلّمها كلّ مرّة كلمة جديدة ثم عبارة حتى أصبحنا نتحدث بطلاقة دون

أن يفهمنا أحد، وبعد عشرين سنة من التجربة، سعيتُ إلى تطوير الكلمات، فأحصيت الحروف التي بلغ عددها 15 حرفا، منها ثلاثة متحركة و12 حرفا ساكنا، واختزلتها في كيان لغوي أطلقت عليه لغة شيكاجي" Chikagy gavis honalmar"، والمثير أنّ بعض الناس اتصلوا، بعد تناول بعض الصحف للفكرة، يستفسرون عن ملامح هذه اللغة وكيفية تعلّمها، إلاّ أنّهما رفضتا كشف السرّ " لأنها تجربة ذاتية وعائليّة ". فشكّلت عقلية وساميّة "أصغر مجتمع لغوي في العالم".

ومن المصادفات، تقول عقيلة، إنها وشقيقتها التحقتا بمعهد سيرفنتيس الإسباني بالجزائر لتعلم اللغة الإسبانية، فوجدتا أنّ بعض الكلمات التي " اتفقنا عليها موجودة أصلا في هذه اللغة على غرار واو الربط، إكريكا، في الإسبانية ".

وأمّا فيما يتعلّق بقواعد الصّرف وتطوير المعجم فإنّ الأختين، لم تتوقفا عن البحث، فوضعتا رسمًا للحروف الخمسة عشرة، وقامتا بتجربة ذلك في مراسلات بينهما، فبدا الأمر صعبا في البداية، لكنه لم يكن مستحيلا أبدا، "فالحروف تشبه في رسمها حروف الأمازيغية بينما يشبه البعض الآخر الحروف اليابانية".

ومن بين الكلمات المبتكرة في لغة شيكاجي يمكن ذكر: هاتف lorve ،هاتف محمول sinro lorve، سيدة Valischa، سيد valischi ويكون التأنيث والتذكير باستعمال a/i.

وتخلص عقيلة في شهادتها عن هذه التجربة إلى أنّها " وليدة مزاج ذاتي ". بينما تقول ساميّة " وجدت متعة كبيرة في هذه اللغة، ونجاح التجربة يكمن في أنّني أشعر أثناء الحديث مع عقيلة أنْ لا أحد يفهمنا، أو عن أيّ شيء نتحدّث. فسرّها لا يعرفه غيرن ".

هذا ما كان من أمر لغة شيكاجي.. أمّا ما كان من أمر "وارلبيري رامباكو" فيتعلّق بقبيلة أستراليّة ابتدعت لغتها، جاء ذلك في تقارير إعلامية منها ما أوردته "نيويورك تايمز" يوم 12 يوليو 2013 أنّ الباحثة اللغوية الأمريكية كارمل أوشانيسي Carmel O'Shannessy من جامعة ميتشيغان قضت عشر سنوات في تتبّع تطوّر لغة سكّان لاجامانو Lajamanu الأستراليّة البالغ عددهم 700 نسمة، وخلُصت إلى أنّ هذه اللغة التي يُطلق عليها وارلبيري رامباكو Warlpiri rampaku لا يمكن تصنيفها بين اللغات الأصلية في أستراليا، أو اللهجات المستخدمة، لأنّها ذات بنية نحوية مختلفة تمامًا.

ويتحدث هذه اللغة المكتشفة الشباب الذين لم يتجاوزوا سن الخامسة والثلاثين، وعددهم يقارب الـ350، وهي بهذا تُعدّ لغتهم الأم، كونها لغة التواصل الاجتماعي. ويعود الأصل في هذا الاكتشاف للباحث الدانماركي باكر Bakker، الذي أكّد أنّ هناك عددًا من اللغات التي تظهر بين الحين والآخر في هذه المنطقة من العالم، وتعزّزت هذه الفكرة بمعايشة أوشانيسي للتجربة ونموّها مع المواليد الجدد.

وميزة الوارلبيري أنّها لا علاقة لها بالإنجليزية، لكنّها تأخذ منها بعض الألفاظ وتعطيها بنية لفظية مختلفة، ممزوجة بألفاظ قديمة، مما تولّد عنه كيان لغوي ذو خصوصيّة، كونُها ترسّخت بصورة واضحة داخل مجتمع لاجامانو. ويعتقد الباحثون أنّ عزلة هذه القرية هي التي ساهمت في بروز الوارلبيري الجديدة، وسرعة تطوّرها..

الحداثة : مسارها المعرفي

وأوهام فائضها الخارجي

د. محمد العربي ولد خليفة

(رئيس المجلس الشعبي الوطني " جامعي ")

1) الحداثة وتأسيسها المعرفي

بدأ استعمال مفهوم الحداثة أو التحديث (Modernism) باعتباره مصطلحا ابستملوجيا في إيطاليا سنة 1904، لتمييز التيار المجدد في اللاهوت الكنسي الكاثوليكي، وقد اعتبر الكرسي البابوي مناهج البحث في علوم الدين تمردا على التوجيه التقليدي للفاتيكان وتعاليمه المدرسية Scolastiques المتوارثة منذ تأسيس الكنيسة على أيدي القديسين الأوائل.

إذن، بالتوازي مع أطروحات الكنيسة وامتدادها في ثقافة المجتمع فإن التحديثية هي أيضا مقولة تخص المناهضين للمدرسية أو (السكولاستيه)، أو من سمتهم الكنيسة "الأعداء من الداخل"، ويرى بولا (E. Pullet) في كتابه عن التاريخ والاعتقاد والنقد في الأزمة التحديثية، إن فهم إشكالية الحداثة ينبغي أن يندرج في ثلاثة مستويات: (ب. بولا، كاسترمان باريس ط-2-2003):

1- المستوى الكرونولوجي للصراع بين العلم والإيمان وخاصة بعد المجمع الكنسي الثاني في بداية هذا القرن.

2- تحليل المناظرات المذهبية والإيديولوجية داخل الكنيسة بفروعها المختلفة، وبين الكنيسة المسيحية بوجه عام ومحيطها الاجتماعي والثقافي.

3- فهم وتحليل الظواهر الاجتماعية – الثقافية التي حركتها الكنيسة، أو التي كانت ردا عليها، أو امتدادا لنفوذها ولكن إشكالية الحداثة انتقلت بسرعة من الجدل داخل الكنيسة وحولها، إلى إنتاج الحداثة عن طريق التزامن بين الثورة التي حدثت في ميدان العلوم والفنون والآداب المتواصلة في غرب أوروبا إلى اليوم وبين الثورة الصناعية التي انطلقت في بريطانيا ثم عمت أوروبا وشمال أمريكا.

وهكذا تضاعف حجم المعرفة بالإنسان والطبيعة وتزايدت الثقة في العقل والآلة، وقد قدر ماك لوهان (Mc. Lushun) في كتابه (لفهم الميديا نشر سوي 1985) التطور المذهل للعلوم والفنون بواسطة الوحدة الزمنية على النحو التالي :

إن حجم ما أنتجه الإنسان من المعرفة والتكنولوجيا في ثلاث سنوات من العشرية (60–70)، يساوي ثلاثين سنة من بداية هذا القرن، وثلاثمائة سنة من عصر نيوتن، وثلاثة آلاف سنة من عصر الكهوف.

نقول إن إشكالية الحداثة أو التحديثية انتقلت من نطاق الكنسية إلى ميدان الثورة العلمية والصناعية، غير أنها في هذا المجال أيضا لم تجد حلا، فليست المذاهب الوجودية (existentialists) والحركات الدينية وحركات "الخضر" من دعاة حماية الطبيعة إلا طرحا جديدا لإشكالية الحداثة، ولكن بتعقيدات أشد من سابقتها تظهر في عشرات التيارات التي ظهرت في النصف الأخير من القرن العشرين في صورة التجريدية في الفن التشكيلي والشخصانية (Personnalisme) والبنيوية (Structuralism)عند شتراوس وليفي برول، والهروب الجماعي إلى الريف وأهمية الجمع بين الديمقراطية والمسيحية في أحزاب تحمل هذا الاسم، فقد حكم الحزب الديمقراطي المسيحي إيطاليا وأغلب البلدان الاسكندينافية ويحكم اليوم ألمانيا برئاسة المستشارة ميركل، والملاحظ أن نفوذ هذه الأحزاب قد تزايد بعد الحرب العالمية الثانية للرد عن تنامي الأحزاب الشيوعية في أوروبا وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة سياسية إيديولوجية على الساحة الدولية، وقد اضطرت الديمقراطيات المسيحية لعقد متوافقات "تاريخية" مع الأحزاب الشيوعية القوية مثلما حدث في إيطاليا في مستهل السبعينات.

أما في الجزائر وباقي المنطقة العربية والإفريقية فليس للحداثة سوى معاني مجازية، بسبب ضعف وتيرة الإنتاج المحلي للحداثة. وتستخدم النخب الثقافية والسياسية هذا المفهوم للإشارة إلى مدلولين هما:

1- التراكم الإبداعي للفكر العربي الإسلامي وهو تراكم على درجة كبيرة من الأهمية في سياقه الحضاري والتاريخي، ولكنه الآن أصبح جزءا من الحركة المستمرة للتاريخ، وينبغي القول بأنه لا يعتبر الآن إبداعا على الإطلاق، أي أنه ليس في موقع قيادي في الفكر الإنساني، وتأسيسه الحقيقي يتمثل في إخضاعه لنقد صارم (لا علاقة له بالتفاخر العنتري والرثاء) من طرف المعاصرين يسهل إثراءه من الداخل وتسريع حركته في ضوء المنجزات العلمية والتكنولوجية، وهذا هو الطريق الصحيح والشاق في نفس الوقت لزرع الحداثة والتقدم الذي اتبعه بلد مثل الصين الشعبية التي فرضت طب "الإبر"، على جامعة هارفارد وتحاول في نفس الوقت استيعاب تكنولوجيا الفضاء والتحكم في التيكات الخمسة (Les Cinq Tiques) وهي الانفورماتيك، والتليماتيك، والبيوتكنيك، والالكترونيك، والبيروتيك.

2- التراكم الإبداعي الغربي، وهو المدلول الأكثر شيوعا بين النخب التي تبنت في مستهل هذا القرن المعيار الأوروبي لتحديد مضمون الحداثة ومسعاها، وهكذا أصبحت الحداثة المنقولة شكلا لأن النخب المحلية لا تساهم فيها بشيء يذكر، أصبحت تعني مجرد التشبه بالأقوى وتقليده في محاسنه ومساوئه، ولعل المساوئ أكثر لأن المحاسن تتمثل في توفر شروط إنتاج تلك الحداثة، وليس استهلاك الفائض منها.

ولهذا السبب فشلت تجربتان على درجة كبيرة من الأهمية التاريخية هما تجربة محمد علي في مصر وكمال أتاتورك في تركيا، ويتمثل فشلهما في العجز عن زرع

الحداثة في المجتمع، واقتصار الاستهلاك الحداثي على حلقات ضيقة من الشعب تتميز عن الأغلبية الساحقة بالسلوك القشري في مستوى العلاقات الاجتماعية وبسبب ضآلة مخزونها الثقافي و"الخدمة" التابعة في مستوى الصناعة والتكنولوجيا، وقد وصلت الخدمة التابعة في السنوات الأخيرة في عدد من بلدان المنطقة إلى الافتخار بأنها مجرد قواعد لخدمة إستراتيجية العظمة والاستغلال للقوى الأجنبية.

ونظرة سريعة لمسار البلدين السابقتين نجد أنها تراوحت بين الانقلاب والحكم العسكري إلى خطاب حول المشروع الإسلامي بأسلوب تبشيري يظهر تحت رقابه العم سام الذي يتولى رسم حدوده السياسية، لا نتعجل في الحكم على أحداث مصر الحالية، ولننتظر ما ستؤول إليه التجربة التركية قبل نهاية العقد الثاني من هذا القرن، وهما مختلفتان عن التحديث البورقيبي في تونس القريب من الأتاتوركية ولكنه لا يعتمد إطلاقا على الجيش ولا نتعجل في التنبؤ بما ستؤول إليه الصراعات الحالية، وخاصة بعد التوافق على دستور وتبني ملامح مشروع ديمقراطي قد يخرج تونس البلد البار والصديق من عنق الزجاجة.

ولا ننسى أن انقلاب الجنرال أتاتورك استهدف إلغاء كل ما يذكر بالبعد الإسلامي للخلافة وتعويضها بصورة طبق الأصل للدولة الوطنية الغربية كما كانت عليه في عشرينيات القرن الماضي، وقد ارتأى أن ذلك هو الطريق لإنقاذ تركيا من احتلال التكتل

الغربي والتفكك إلى دويلات وقد نجح في ذلك، وهذا هو الجانب الذي أعجب به الإمام عبد الحميد بن باديس الذي كان يتطلع لتحرير بلاده من نير الكولونيالية.

من حق قادة تركيا أن يتذكروا ماضي الإمبراطورية العثمانية، وأن يعملوا على الحضور في ما يعتبرون مجالهم الحيوي التاريخي غير أن الحاضر قد فرض معادلات أخرى لتوازن القوة ومن أهمها صنع الحداثة وتأثيرها القوي في المجتمعات التي تتغذى الكثير من نخبها غربا وتنام شرقا.

إن الدولة التي حملت لواء التحديث في النصف الثاني من القرن العشرين، لم تضمن لخطابها الثوري أو الليبرالي أي محتوى معرفي يؤسس التحديث داخل المجتمع وينشر آثاره في العمق، فقد كان (ومازال)، التشبه الشكلي بالآخر هو المقياس الأهم للحداثة، ويعلو في الساحة جدل بين السلفية الماضوية التي لا تميّز بين سلف صالح وآخر تقديسي أشبه بعبادة الأجداد (Culte des ancêtres) وبين مشيدي الحضارة من الساسة الأذكياء والعلماء والمبدعين والقادة الذين أعلوا من شأن وطنهم، وهم الذين يستحقون أن تخلّد سيرتهم وتحمل المدن والشوارع أسماءهم وعلى أي حال فإن الاعتزاز بالماضي والعرفان لما قدمه نساء ورجال الأمة أمر مشترك بين كل الشعوب، ولكن من المهم أن لا يحجب المستقبل أي أن ترى الأجيال اللاحقة أن غدها يمكن أن يكون أفضل من أمسها وليس العكس، فلا تعيش فقط على ما خلفه الأجداد من ثروات مادية ومعنوية، وهي ثروات ينبغي العناية بها واستثمارها في الداخل والخارج، فعلى سبيل

المثال تمثل آثار الفراعنة في مصر التي تعود لآلاف السنين معلما حضاريا يؤمه السياح من كل أنحاء العالم كما يحظى برج إيفل في فرنسا بجاذبية زوار باريس كما يتمتع متحف شكسبير بأهمية كبيرة لمن يزور بريطانيا، ويوجد في الجزائر العديد من مقامات العلم والإبداع، من بينها خلوة ابن خلدون التي سجل فيها سبقه في البحث العلمي، والاجتماعي ولا يعرفها الكثيرون من زوار تيارت، فضلا عن العلماء والمبدعين في الأزمنة الحديثة، غير أن التعريف بالماضي الحضاري للأمة يتطلب من النخبة أن تضيف إليه إنجازات أخرى حداثية، أي تتقدم بذلك الماضي إلى آفاق أرحب تصنع أمجاد الأمة.

الجزائر والصراع حول مشروع الحداثة قبل الثورة وبعدها

في الجزائر كانت الحداثة ولا تزال مطلبا لدى شريحة من المجتمع منذ صدمة الاحتلال الاستيطاني وما أعقبه من مقاومة ثقافية ومسلحة طويلة، كان الأمير عبد القادر من روادها الأوائل فقد أدرك هول المسافة التي تفصل بلاده عن العدو الذي جاء من وراء البحر، بما وصل إليه من قوة صناعية في بداية القرن التاسع عشر(19) هوة لا يمكن تجاوزها بقرارات وفي سنوات قليلة، فالتقدم والحداثة يكونان نتيجة لتراكم المعرفة والخبرة ولمدة طويلة تقودها إرادة سياسية وما يسميه الأستاذ غريد المثقف الجمعي الذي يأخذ من الآخرين ما ينمي رصيد وطنه المعرفي والجمالي، ولا يكون مجرد صدى باهتا

لإبداعات أخرى، أي لا تضيف شيئا يذكر للتراث العالمي في العلوم والفنون والآداب، تحمل خصائص حضارته بما فيها من أصالة وتنوع.

انقسمت النخب طيلة الحقب التالية إلى فئات تتقبل استيعاب مظاهر الحداثة الوافدة والسعي للوصول إلى منابعها ومحاولة الاندماج في نمط الحياة الخاص بها، وفئات أخرى تحذر من عمليات الاحتواء والاستقطاب التي أعقبت وتواصلت مع القمع والاستئصال، وفئات ثالثة عملت على الاستفادة مما يمكن الحصول عليه من مناهج وعلوم من جهة وإحياء تراث الجزائر العربي الإسلامي والاهتمام خاصة بعلوم التاريخ والتعليم، وهو ما نجده في أطياف الحركة الوطنية من الفترة ما بين الحربين حتى خمسينيات القرن الماضي.

انطلقت بعد التحرير موجة جديدة ظهرت خلال سبعينيات القرن الماضي وخاصة في مجالات القصة والرواية والشعر، وتواصلت في خط تصاعدي حتى نهاية القرن والعقد الأول من هذا القرن، حيث ظهر كتاب يبدعون باللغة الفرنسية تكونوا في جامعات عربية وآخرون يبدعون بالعربية وتكونوا في معاهد تستعمل اللغتين أو إحداهما، ولكل دوافعه وأهدافه، وفيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية، فقد نشرنا دراسة للأستاذ علي الكنز مرفقة بتحليل وتعقيب في مجلة المجلس الأعلى للغة العربية (معالم) عدد (4) سنة 2011، وعلى أي حال فإن التراكم الإبداعي والبحثي في حاجة إلى دراسات نقدية

ومقارنة لقياس المسافة التي قطعتها النخب نحو تأسيس الحداثة ومدى تأثيرها في المجتمع ومؤسساته.

ولا شك أن ثورة التحرير كانت أكبر تحول شهدته الجزائر فقد شملت كل طبقات المجتمع، وكان الخلاص من ظلام الكولونيالية هو المفتاح نحو الدخول إلى طريق الحداثة الطويل أي تأسيسها المعرفي، وقد بذلت جهود ناجحة وأخرى أقل نجاحا نستثني منها العشرية السوداء التي هي سبب ونتيجة لكل التفاعلات التي عرفتها الجزائر في تاريخها أثناء ليل الاحتلال وبعده وهو ما يدعو نخبنا المفكرة والسياسية إلى التوافق حول مشروع للمجتمع يستنطق تاريخه ويلبّي تطلعات أجياله، فنحن نسائل أنفسنا عما وفرناه في صندوق الادخار والاستثمار من معرفة وخبرة واكتفاء نسبي في حاجاتنا الأساسية وقد خصصنا للمسائل السابقة دراسة بعنوان: دروس من الماضي وآفاق المستقبل نشرت في خمس حلقات في صحيفة مساء الجزائر (Soir-d'Algerie) بتاريخ 27 حتى 31 من شهر جويلية 2013، والثقافة في الجزائر من الاقتلاع إلى الاستقطاب (الجزائر والعالم ملامح قرن وأصداء ألفية 2007)

2- التشرد الحضاري

لم يكن بالإمكان وضع أساس معرفي (ابستمولوجي)، سلوكي للحداثة بسبب الحرب الشعواء التي شنتها قيادات غير مستنيرة على حرية الفكر، والفكر الحر بالمعنى الهيغلي أي جدلية الأطروحة ونقيضها ثم التركيب بينهما باعتبارهما فرضيتين أو وجهتي

نظر يتضمنان ذهنيا ما يقربهما من الحقيقة، وهي غير نهائية لأن جدلية هيغل تعيد المركب إلى مجرد أطروحة أخرى قابلة بدورها للجدل، ولذلك عندما حانت الفرصة وانهزمت الأنظمة العربية في مجابهاتها غير الجادة مع إسرائيل سنة 1948 ثم سنة 1967، انطلق النقد اللاذع من عنانه واعتبر الكثير من المثقفين أن الديكتاتورية هي أم التخلف وأبوه، فقد أدى كبت الحريات وتدجين الفكر وسيطرة ثقافة البلاط، إلى التشرد Vagabondage الحضاري لقسم من النخب والهزائم، المتلاحقة والتبعية المتزايدة للنظام الدولي وضغوطاته المتزايدة، أدى هذا الإقرار بالإخفاق والعجز عن تقديم البدائل، وخاصة في ميدان التنمية إلى موجة من رثاء الذات أو جلدها كما يقول شعراء النكبات، ولم يعد أمام شرائح واسعة من الشعوب العربية والإسلامية ومن بعض النخب سوى التفتيش في مواقف وأوراق السلف عن إكسير لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، أي أن خيبة الأنظمة هو أيضا إخفاق لحداثتها القشرية والمغشوشة، ويبدو لنا أن هذا الفشل هو من أهم عوامل ظهور البديل الإسلامي وتأثيره الكبير منذ عقد الثمانينيات بعد أن تشكك جيل السبعينات والثمانينات في الأطروحات الليبرالية لمفكرين سيطروا على الساحة مثل زكي نجيب محمود وقسطنطين زريق وعبد الله عبد الدائم، فإنّ الجيل اللاحق لا يرى بوضوح البدائل التي يقدمها فكر آخر يتردد بين الليبرالية والاشتراكية الماركسية.

3- البحث عن الذات في الآخر

لقد شغلت قضايا الحداثة والمعاصرة والأصالة عددا من النخب في المشرق والمغرب نذكر منهم على سبيل المثال: علي احمد سعيد (أدونيس) في دراسة من مجلّدين صدرت بين 1974 و 1978 بعنوان الثابت والمتحول والطيب تزيني في كتابه من التراث إلى الثورة ومحمد عابد الجابري في دراسته بعنوان الخطاب العربي المعاصر سنة 1982 وزكي نجيب محمود في كتابه بعنوان: ثقافتنا في مواجهة العصر وقسطنطين زريق الذي نشر سنة 1977 دراسته بعنوان نحن والمستقبل وقد قام م. هيدسون M. Hudson من جامعة واشنطن (دي. سي). بدراسة مقارنة ونقدية صدرت سنة 1979 بعنوان: مستقبل العرب، مصاعب المخرج، وقد تنبأ فيه بأزمات عقدي الثمانينيات والتسعينيات في العالمين العربي والإسلامي، كما قدم الأستاذ جاك بيرك (وليد فرندة بتيارت) محاضرة عندما استضفناه في معهد العلوم الاجتماعية مستشهدا بملاحظاته الميدانية في كل من المغرب ومصر وبإحالات كثيرة على مقدمته للترجمة التي وضعها للقرآن الكريم ومن الدراسة التي أعدها بعنوان "العرب" وأرجع أزمة العالم العربي إلى النخب التي تراوح مكانها بين العجز والحيرة، والبحث عن الذات من خلال الآخر، ومن أحدث الدراسات الهامة تلك التي أصدرها الأستاذ اللبناني جورج قرم عن أزمة التحول في العالم العربي 2012، عن التنمية بلا نمو Growth والحداثة التي ينبغي أن تنقل المجتمع من الانقسام إلى طوائف وأعراق وسيطرة الكمبرادور إلى المواطنة القادرة على التحديث داخل المجتمع، ويقدم الباحث اللبناني جورج قورم كلا من كوريا الجنوبية واليابان ونمورها كنموذج لتوطين المعرفة والتحديث.

وقد أدت أزمة التسعينيات الخطيرة إلى ظهور نخب فكرية وسياسية واجهت التطرف السياسي تحت غطاء الدين بمواقف وخطابات يمتزج فيها الأدب بالإيديولوجية على طريقة المنشقين عن الكرملين في العهد السوفيتي، وتحظى تلك النخب في أوساط أروبية وأحيانا أمريكية باهتمام، وحتى بالإشهار والجوائز الأدبية نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر الكاتب بوعلام صنصال وبن تشيكو وياسمينة خضرا والباحث في التاريخ محمد حربي وبعضهم يقول ما يرضي أوساطا من اليمين واليسار في الغرب.

هناك أيضا قائمة طويلة من المنخرطين في أحزاب والكتاب في بعض الصحف الوطنية تملي علينا الوضعية الحالية واجب التحفظ، فنحن نحترم المواقف المبدئية وحرية الرأي التي لا توجد نخبة فاعلة بدونها، وفي انتظار التشكل المنتظر للمجتمع المدني ومقاييس التقييم للإبداع، فإننا نرى أن العالمية تبدأ من تقدير أثار الإبداع العلمي والفني والأدبي في المجتمع الأصلي لتصل بعد ذلك إلى العالمية وليس العكس، وهو ما يبرّر تساؤل الكثيرين عن التوظيف السياسي للجوائز المخصصة للسلام وللآداب، ولماذا من النادر أن يحصل عندنا مختصون في علوم المقدمة على تلك الجوائز؟ هل هو الفجوة الحضارية؟ ولماذا تكثر عندنا التكريمات الطقوسية المتبادلة وأحيانا لمن هبّ ودبّ ؟.

إذا ابتعدنا قليلا عن العالم الفرانكفوني الذي يجذب أغلبية النخب الأدبية والفكرية في بلادنا إلى دائرة أوسع هي العالم الأنغلو أمريكي فإننا نجد انخراطا واسع النطاق في مراكز البحث الكثيرة حول الجامعات والمؤسسات الاقتصادية تحت اسم قادة التفكير الاستراتيجي Think Tanks وكلها بإشراف القطاع الخاص ومؤسسات ثقافية على

علاقة وثيقة بمراكز التوجيه والكثير منها متخصص في شؤون المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية تنشر دوريا صحيفة نيويورك الأمريكية (The NewYorker) بعض خلاصاتها، ومن بين المؤسسات مركز لقادة التفكير للبحث والدراسات السياسية في عاصمة قطر ومن أبرز الباحثين فيه الأستاذ عزمي بشارة الذي يروج من الدوحة للفكر اللبرالي والديمقراطي وهو من أصل فلسطيني من عرب ما يسمى الداخل وبجنسية إسرائيلية، ويقابله أو لنقل على النقيض منه الداعية المصري يوسف القرضاوي الناشط في الفتوى حسب الطلب، فهل هما وجهان لعملة واحدة هي الدولار؟ غير أن الأقنعة حالة استلابية عبر عنها المفكر الأسود م.ك. لويوبو بطريقة نقدية ساخرة: ماذا يفعل هؤلاء السود من الأغنياء وخدمهم من الفقراء السود، إنهم يذكرون بعنوان كتاب الطبيب فرانتز فانون: جلد أسود وقناع أبيض، إنهم يقضون الساعات الطويلة في تسريح شعورهم المجعّدة وطلاء أجسادهم بأربعة مساحيق ليصبحوا بيضا ولكنهم لم يحصلوا إلا على صفة الملونين!

وأيا كان المدخل نحو الحداثة فإن التراث الثقافي الذي امتزج إلى حد بعيد بالمرجعية الإسلامية في جانبيها العقائدي والقيمي (القيم الموجهة للسلوك)، لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار، فبدل أن يكون الصراع بين عصرانيين وسلفيين أو تقليديين لا يملك أي منهما القدرة الفعلية للتأثير على المستقبل، ينبغي أن يكون الصراع (ونعني به هنا النقد ونقد النقد والإبداع)، حول طريقة تطويع الموروث العربي الإسلامي لمقتضيات العصر وتمثُّل (Assimilation) التراكم الهائل للمعرفة والتكنولوجيا برؤيتهم الخاصة ووفق ذاتهم

التاريخية، فالمعاصرة والحداثة هما إلى حد كبير إسقاط (Projection) للذات التاريخية على المستقبل فهل تولد ذاتنا التاريخية المعاصرة في القرن الواحد والعشرين (ما بعد 2030م) أو الخامس عشر هجري (ما بعد 1440هـ)؟

4-) ظواهر الحداثة في المجتمع

ولتأييد هذا الطرح، يمكن النظر بسرعة إلى ما علق بأذهان النخب في بلادنا وفي المنطقة العربية من معالم الحداثة الأورو أمريكية المهيمنة على العالم من الفترة ما بين الحربين وانطلاق المشروع الجديد (New deal)، في الولايات المتحدة أولا، ثم في غرب أوروبا ثانيا، وهو المشروع الذي أدى إلى الثورة التكنولوجية المعاصرة، وسط تغيرات اجتماعية متسارعة، تنطلق من مراكز جذب ودفع متعددة أهمها الذات المفكرة كوجيطو إرغوصم (Cogito ergo sum)، التي تحاور نفسها وتتحاور مع من حولها، جدل بين العقل والإيمان يسمح كل منهما للآخر بأن يذهب إلى أبعد مدى، وينسى البعض عندنا عند الحديث عن التحديث والعصرنة أن ديكارت الذي وضع قواعد التفكير في كتابه المشهور "قواعد المنهج" (Discours de la method) ، يصل في تأملاته الروحانية (Meditations) إلى حد التصوف والرهبنة، وأن باسكال الرياضي هو كاهن غارق في ميتافيزيقا الكون والإنسان، وأن ما بين غاليليو واينشتاين جسر دعائمه عقل وإيمان قد يكون أحدهما هو نقطة البداية ولكنهما في النهاية يلتقيان أمام بوابة المعرفة

الكلية، التي يعتبر بيرغسون (H.Bergson) إن مفتاحها هو الحدس (Intuition)، أي ومضة تقع في منزلة –ما– بين العقل والروح.

إن الذي يجذب الاهتمام ويستقطب جزءا كبيرا من الجدل والصراع الدائر اليوم بين القيادات والنخب هو الآثار السسيولوجية للحداثة وليس منابعها الحقيقة ومن أهم الآثار المرتبطة بالحداثة كما صنعها الغرب ما يلي:

–1– تقليص الريف وتضخم المدينة (L'urbanisation).

–2– تفكك الولاء الجمعي العائلي والقبلي والقروي.

–3– التوزيع الذري للعلاقات، والفردية المطلقة (Atomisation–individualisme).

–4– الاستهلاكية وتشخيص المستهلكات بواسطة الإشهار الذي يفرض نوع وشكل السلع.

–5– تحرير المرأة من وصاية العائلة وضغوط الضمير الجمعي.

–6– كسر الحدود بين المقبول والمرفوض في العلاقات بين الجنسين، بل تشريع الجنسية المثلية في عدد من البلدان في أرويا والولايات المتحدة وأثيرت زوبعة في فنجان بعنوان غامض: الزواج للجميع على الرغم من استنكار محتشم للكنيسة وليكن ذلك حداثة وديموقراطية ولائكية ولكن كيف ستحل مسألة التناسل وغريزة الأمومة والأبوة والنسب؟ ليس من شأننا الإجابة ولكن الشذوذ يبقى شذوذا ولو عمّ وتقنّن.

-7- اعتبار الجسم والمظهر قيمة عليا فالرشاقة بالنسبة للرجل والمرأة هي الشرط الأول للنجاح ويصبح الجسم قيمة مطلقة فيما يخص المرأة حيث تقوم صناعات كاملة لتخفيف الوزن والمساحيق لغرض بيع الرشاقة والمتاجرة بالجنس ومثيراته.

-8- الانتقال من الحرية والديمقراطية بالى براغماتية نفعية تفرض على الرأي العام نموذج الحياة والاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية وتلعب أجهزة الإعلام القوية ومؤسسات قياس الرأي العام دورا هاما في نمذجه (Mödling)، المجتمع وتوهمه بأنه حر في اختياراته ونمط حياته.

وهذه النقطة بالذات هي التي عبر عنها المفكر اليساري الأمريكي أريك فروم (E. Fromm) بقوله أن مشكلة العصر هي كيف تكون لا ماذا تملك (How to Be not whatyohave).

5) الشراكة الحضارية والنظرة العلوية

هذه بعض الانعكاسات السسيولوجية للحداثة، لا ينبغي الحكم عليها من الموقع الحضاري الذي ننتمي إليه، بل من خلال السياق التاريخي الاجتماعي للبلدان التي أنتجت الحداثة في صورتها الراهنة، ولو سمحنا لخيالنا أن يحلق ويستحضر الصورة التالية وهي أن ينقل التليفزيون صورة للحياة في بغداد أو بجاية أو قرطبة أو القاهرة أو دمشق، أو فاس، أو تونس، في القرن الثالث الهجري، لمشاهدين أوروبيين في القرن العاشر ميلادي ونسمع لاستجاباتهم لحداثة تلك المجتمعات في ذلك العهد، وهي حداثة كانت بدون شك في مرتبة قيادية، لنترك الجواب للتخمين، وعلى الرغم من أن الذي يهم

هو حالنا اليوم وهو بين التفريط والانفراط، فإننا نجد جوابا على السؤال السابق عند ابن حزم الأندلسي وهو يصف في" الإحكام في أصول الأحكام انبهار الأسبان (القوط) بالحضارة والثقافة الإسلامية وتقليدهم للمسلمين في لباسهم وكلامهم وأشكال الترفيه والحرية التي تتمتع بها المرأة في الجزيرة الخضراء، حيث أن مجالس الشعر والفن وما يشبه عرض الأزياء تنظمها نساء ولا يمنع أحد من حضورها

وفي المقابل نرى النقيض تماما في الصورة التي يرسمها أحد كبار فلاسفة أوربا والعالم الحديث وهو الألماني هيغل (1770-1831) G.W.Hegel كما عبّر عنه في أحد نصوصه التي نشرتها موسوعة العلوم الفلسفية في ترجمتها إلى الفرنسية سنة 1970، فقد وصف هيغل كل شمال إفريقيا في محاضرة ألقاها بجامعة برلين بما يلي:

* " إنه بلد (يعني شمال إفريقيا) لا هم له سوى إتباع قدره وقدره كل شيء عظيم يحدث خارجه، بلد ليس له ملامح واضحة ولا أية ملامح يمكن أن تنسب إليه"، ولا ندري من أين استمدّ هذا المفكر هذا الحكم على تاريخ وتراث شعوب كان لها شأن في حوض المتوسط وجنوب الصحراء، فهل هي نزعة الأثنوسانترية والاعتقاد بتفوق الجنس الآري على كل البشر سابقا ولاحقا؟ ولكن ربما من المحتمل أن هذا الفيلسوف الموسوعي لم يطلع على دراسات المستشرقين الألمان عن إسهامات الحضارة العربية الإسلامية في عهود الأنوار.

ترددت مثل هذه الأحكام القطعية التي تنكر استمرارية الحضارة الانسانية وشراكة العديد من الأمم في نموها وازدهارها، وبالنسبة للجزائر التي خاضت صراع

البقاء قبل أن تهزم طغيان الكولونيالية فإن مشروعها الحضاري المجتمعي انطلق من جديد في بيان الأول من نوفمبر 1954 الذي وضع منطلقات جزائر ما بعد التحرير بوضوح وبطريقة قريبة من المعادلات الرياضية فالحداثة لا تلغي الماضي ولا تعني الاكتفاء باستهلاك الفائض المخصص للتصدير ولا شك أن مخبرها الحقيقي يتمثل في استنباتها في المدرسة والجامعة ونشرها أفقيا بين الشعب تحت لواء الحرية والعدالة والاستفادة بلا عقد من منتوجها بتطويعه وتوطينه في بلادنا وهي عملية طويلة النفس تقوم على إستراتيجية جسورة ترى المستقبل أمامها وليس خلفها.

خلاصة

لن تتولّد الحداثة وتنتشر في المجتمع بدون تواصل بين النخبة والجمهور عبر جسور طبيعية هي المنظمات الثقافية والسياسية التي تتمتع بحرية الفكر الذي ينطلق من معطيات الحاضر والقدرة على تشخيص نقائصه وانسدادا ته الموروثة والمستجدة وإضافة ما يثمن وينمي ايجابياته، بعد نزع غشاوة السوداوية الذاتيّة وحرفة البرّاح الذي يروّج لبضائع مغشوشة للإثارة والتمويه والموقفان شائعان في بلادنا اليوم، وكلاهما عقبة أمام غرس الحداثة بمعانيها السياسية والثقافية والمجتمعية، فالتخلف حالة عامة ومعدية مثل الأمراض المتنقلة والحدّ من آثارها على المدى الطويل يتطلب من النخبة تخصيب الأرضية المجتمعية وغرس بذور الحداثة في المؤسسات القاعدية للمجتمع.

لا شك أن الديمقراطية هي الأرضية التي تتطور فيها الحداثة بحكم الشراكة بين النخبة في السلطة أو المعارضة وبين تنظيمات المجتمع وما توفره من هامش لحرية الرأي والموقف من القضايا التي تهم الناس، فإذا تمّ تضييق ذلك الهامش حدثت هزات ارتدادية تقلل من حظوظ السلطة للبقاء فيها أو العودة إليها.

القليل يصدّقون اليوم أنّ الديكتاتوريات التي عرفتها الانسانية في تاريخها الحديث هي الرائدة في تحديث بلدانها كما يشاع عن هتلر الذي أوصل بلاده إلى الدمار والتقسيم، و"الكوديو" فرانكو الذي انتصر في حرب أهلية وأخرج اسبانيا التي كانت إمبراطورية البحار من مجالها المتوسطي وكادت أن تلحق ببلدان العالم الثالث و مثله سالا زار ونظراؤه في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وكلها كان أغلب المبدعين والعلماء فيها من المعارضين للاستبداد.

نقول أغلب لأن النخب ليست كتلة واحدة صمّاء إذ فيها تشكيلات تنتمي إلى مدارس وأخرى إلى مصالح وثالثة إلى روابط جهوية علنية أو متسترة كما هو الحال في المناطق المتخلفة من العالم.

للجزائر مرجعية دائمة في بيان الثورة المؤسس وفي أرضية الصومام وهما معا إرادة وتصور لبناء ديمقراطية اجتماعية في إطار مبادئ ومثل ديننا الحنيف وتجربة شعبنا التاريخية التي ينبغي على نخبنا النظر في مسارها واستخلاص دروسها وتجاوز التنويه اللفظي والمناوشات حول المواقع في ماضي صنعه الكثير من الشهداء والرجال والنساء العاديين، إن التقييم وإعادة التقييم والنقد المجرّد من الأهواء والإغواء تعتبر كلها

من الطرق الموصلة للحداثة ولعقلنة الماضي والحاضر والتقدم نحو المستقبل أي بناء الحداثة وبناء مجتمع الحرية والعدالة والتقدم، الذي ضحّت وناضلت من أجله النخبة الثورية من الشهداء والمجاهدين الأوفياء، أليس الأمل مفتاح المستقبل، كما جاء في إحدى روائع جبران خليل جبران؟.

علم الإملاء

أ.د. عبد الجليل مرتاض (ج .تلمسان)

كانت اللغة أولا شفوية، وعدد من الألسن ليست مكتوبة، ومشاكل البحث وصيانة الفكر هدت الإنسان القديم إلى تدوين فكره بواسطة علامات حرفية أو رسمية، فالحرف رمز يمثل صوتاً، وأغلب الحروف الصوامت في حاجة إلى ضغط على الصوائت حتى يتحقق وجود الصوت، ففي الفرنسية مثلاً يجب أن تكون صوامتها مصحوبة بصوائت في بدايتها أو نهايتها أو معاً que، ache، effe، dé، cé، bé، وفي العربية إذا لم يسبق الحرف أداة التعريف الشمسية أو القمرية، فإن صوامتها وصوائتها الثلاثة تشبع دائماً بأحد الصوائت الطويلة، فعشرون منها تصحبها الألف وستة تلحق بالياء وواحد (النون) بالواو، وواحد يصحبه صائت قصير (الألف)،... وهذه الحروف مجتمعة في كل لغة إنسانية تمثل ما يعرف بالأبجدية عادة.

وغالباً ما أصبحنا نعتاد ملاحظة لغتين : إحداهما مكتوبة، وأخراها ملفوظة في إطار لغة واحدة، وهذه الظاهرة لا تمثل قطعاً ما يعرف بالازدواجية bilinguisme، لأن الازدواجية بنيتان: صوتية ونحوية مختلفتان تمام الاختلاف[1].

إن الكتابة إن لم تكن أداة تواصل مباشر بين الناس باعتبارها أنها لا تقوم بذاتها، فهي وسيلة نقل هذا التواصل اللامباشر نقلاً غير محدود بزمان ولا مكان، وفضلا عن هذا فهي تنوب عن الإنسان المتكلم.

"وكل نظام تدويني يتميز أصلاً بنموذج أو نمط محدد للكتابة وبدلالة وشكل ثابتين للرموز الخطية الكتابية، وبمبادئ كتابية إملائية ثابتة، ونظم الكتابة قد تكون محلية أي خاصة منذ البدء بشعب من الشعوب، نمت وتطورت طبقاً للغته، وهي تعكس أهم خصائص تلك اللغة كالكتابة الروسية والكتابة الصينية وغيرها، وقد تكون مقتبسة نقلها شعب عن آخر، وكيَّفها بتعديلات متفاوتة لكي تنسجم مع مقتضيات لغته كالكتابة الهيروغليفية الصينية التي استعان بها اليابانيون لتدوين لغتهم، والكتابة العربية التي تستخدمها شعوب عديدة من بينها شعوب في آسيا والقوقاز"[2].

ونجد الكتابة تقوم على الأنماط التالية[3]:

- ✓ النمط التصويري Pictographique (كتابة تصويرية)
- ✓ النمط الرمزي Idéographique (وحدة كتابية رامزة للفكرة)
- ✓ النمط المقطعي Syllabique (كتابة مقطعية)
- ✓ النمط الصوتي Phonétique (كتابة صوتية)

وسمات هذه الأنماط متميزة حسب كل نمط، فبالنسبة للنظام الرمزي مادة الخطوط الرامزة، وبالنسبة إلى النظام الصوتي مادته الأساسية هي الإشارات المقطعية أو الألفبائية الصوتية، وأما التصويرية فهي كتابة بدائية لم تعرف مادة من الإشارات الكتابية ثابتة مستقرة[4]، وإنما كانت ترتبط ولادتها عموماً بمناسبات وظروف خاصة، ولذا فهي لا تستلزم أي تدرب أو تعلم، فهي متاحة للمجتمع البدائي المتساوي في أميته، ولم يكن لها مدلول واحد بكيفية مستمرة مما جعل فك رموزها أمراً صعباً للغاية، كما كان من المتعذر جدا التعبير بواسطتها عن ماهيات مجردة أو تسجيل عقود أو أحداث،...

وورث العرب الرسم الآرامي الذي جاءهم بوساطة الأنباط خطّاً ناقصاً خالياً من التنويع في الرسم والفعالية في التسجيل، فكانت أول عملية قاموا بها تحريك الخط بالحركات الإعرابية، ثم كانت العملية الثانية الخاصة بنقطه من لدن الخليل بن أحمد الذي حوّل تحريك أبي الأسود بالنقاط إعجاماً، واقتطع من الحركات الطولية حركات قصيرة فجعلها بعضا منها، إذ اقتطع من الياء بعضها وجعلها رمزاً للكسرة وهكذا بالنسبة للفتحة والضمة، ثم كان الإصلاح الآخر الخاص بوضع علامات ورموز مثل المدة والسكون والشدة ونحو ذلك من قواعد الرسم، لاسيما فيما يخص الهمز، هذا الحرف الذي ظلت الكتابة العربية خالية منه طوال قرنين حيث لم يكونوا يرمزون له إلا بدويرتين صغيرتين تكتب الواحدة فوق الأخرى أو بدائرة كبيرة تُكْتَبُ بمداد مخالف لونُهُ للمداد الذي يكتب به سائر النص[5].

أياً كان الأمر، فإن الإملاء نشأت بنشأة الكتابة، بل هي طريقة للكتابة الكلمات تبعاً لمجموعة من الاستعمالات والقواعد المحدَّدة بوصفها معياراً أو نموذجاً خاصة بلغة مسلَّم بها، وقد يراد بالإملاء طريقة لكتابة الكلمات في لغة معطاة دون الإحالة إلى قاعدة إملائية معيارية، فالإملاء في اللغة الإيطالية مثلا أكثر سهولة من الإملاء في الفرنسية، وهما لغتان أختان من أم واحدة. ومن ثَمَّ، نجد بعضهم يفضّل أن يتحدّث عن التمثيل الخطي la graphie، الأمر الذي يسمح بإدراج تعريف آخر لكلمة الإملاء (graphie). أو قل إن الإملاء طريقة كتابة الكلمات وَفْقاً en conformité لنظام النسخ الخطّي الخاص بلغة، وتبعاً لمختلف العلاقات القائمة مع الأنظمة الفرعية الأخرى لهذه اللغة، والمتمثلة في المورفولوجيا، والسانتكس، والمفردات. ويرى بعض المؤلفين أن الإملاء الفرنسيّ لا يؤلّف نظاماً، ومنهم Klinkenberg الذي صرّح

بهذا سنة 1971، وكان Burney صرّح قبله (1955) بأنه بإمكان توفير نُزُوعات لتقليدها، لا قواعد.

وبالنسبة إلى آخرين أن الإملاء دالّ، لكن فقط من وجهة علاقات موجودة بين الصواتم والوحدة الكتابية (graphème) أو الشكل الخطي باعتباره يخص المتمفصل المزدوج الثاني(6). غير أنه من الصعوبة بمكان العثور تزامنياً على مقاييس أصولية étymologiques (أو اشتقاقية) وتاريخية تجعلنا نستأنس من خلالها بوجود مبرِّر وظيفي: أي لماذا يُقابَلُ كل صوت بشكل خطي دون شكل أو أشكال أخرى، وبهذه الصورة عوض صورة أو صورة أخرى؟. ولذلك نجد التعليميّين يشدّدون على أن تعليم الإملاء يجب أن يرتكز على ما يصفونه بالنمط الأول من المقاييس الفونولوجية، والمورفولوجية، والمُمَيِّز وصولاً إلى المحدِّدة الثانية المتمثلة في المقاييس الفونولوجية، والمورفولوجية، والمُمَيِّزة وصولاً إلى المحدِّدة الثانية المتمثلة في المقاييس الأصولية والتاريخية، وانطلاقاً من تحليل لساني مُجِدّ وبهذا المنظور، فإن الإملاء يمكن أن يكون محدَّدا بوصفه الدراسة لوقائع خطية (←graphème)، ليس فقط في حقيقتها التوزيعية أو التركيبية syntagmatique، بل أيضاً في حقيقتها الاستبدالية paradigmatique متى كان ذلك ممكناً، فمن الناحية التوزيعية، يُوصى بضرورة دراسة الوحدات الخطية بذاتها وبحسب قيمة موقعها بالنسبة إلى ما يسبقها، وخاصة باعتبار ما يأتي، بعدها ومنهم من يحدد الإملاء (أو قواعد الإملاء) l'orthographe بأنها استعمال نوعي لأبجدية في كتابة لغة، سواء تعلق الأمر بمستوى القيم الخاصة على الحروف وتجمُّعها أو بمستوى توزيعها في الكلمات، إلى درجة أن بعضهم عرَّف الإملاء بأنه العلم الذي يُلَقَّن حرفيا mot à mot. وإذا ما بدا لنا أن نركّز على

الإملاء في لغتنا العربية فلعله عاد من المضحك، مع بداية هذه الألفية الثالثة، أن نفكر أدنى لحظة في أهمية الكتابة، ومقابل ذلك ينبغي ألا نتجاهل اليوم، ونحن أمام شبكات اتصال تتميز بتقنيات رهيبة، الدور الفعال الذي اضطلعت به الكتابة التدوينية، ولولاها لكان من الصعب أن يَحُوك الرعيل الأول تلك الخطابات الشفهية ذات الإمكانات المتاحة لها في أوضاعها العفوية والسليقية التي وجدت عليها.

وأظهرت الكتابة التدوينية قصور اللغة الشفهية في بعدها الزمني والمكاني، ذلك أن بعدها الزمني لا يتيح لما يتلفظ به المتكلم أن يعمّر وقتاً أطول من اللحظة التي ينجز فيها، وأما قصور بعدها المكاني فهو محدود أيضاً بمسافة السماع "مع أن حاجة الناس إلى أن يتجاوز كلامهم حدود الزمان والمكان باستخدام مختلف أشكال التدوين الخطي للغة، كما سعوا إلى ذلك أيضاً باستخدام أغراض شتى كالحبال المعقودة مثلاً، والأصداف، وغيرها مما خلعوا عليه دلالة تواضعوا عليها، واصطلحوا على معناها"[7].

والإشارة السابقة تبين لنا أن البشرية لجأت لجوءاً طبيعياً إلى نقل أغراضهم ومضامين خطابهم ومشاعرهم بتوظيف وسائل بصرية سيميولوجية تماشياً مع ثقافتهم المرحلية.

وتعرّف أبرز المعاجم اللسانية الحديثة الكتابة بأنها تشخيص للغة المنطوقة بوساطة علامات خطية. إنها تمثل سنن التبليغ من الدرجة الثانية بالنسبة للغة التي يمثل سنن تبليغها الدرجة الأولى. ومع ذلك، فإن الكلام يجري عبر الزمن ثم لا يلبث أن يختفي، لكن الكتابة هي الدعامة التي تحفظ الكلام أو اللغة في الفضاء التاريخي لها، ومن ثم فإن دراسة مختلف أنماط

الكتابة type d'écriture المعدة من قبل الإنسانية لها علاقة ضيقة بدراسة اللغة المنطوقة،... وعليه، فإن دراسة الكتابة يجب أن تنمو وتتطور عبر مستويين متوازيين: أن ندرسها دراسة تاريخية منذ اختراعها إلى حالاتها الحالية، ومن جهة أخرى ندرسها دراسة لسانية، وهي الدراسة التي تحاول أن توضح قواعد وظيفتها، بما في ذلك علاقاتها (الكتابة) باللغة الشفهية[8].

ويعرفها اللساني الفرنسي جورج مونان: "هي نظام من العلامات الرسومية picturaux أو الخطية graphiques التي تقابل علامات صوتية vocaux في اللغة تستخدم لتمثيل اللغة في شكل أكثر ديمومة"[9].

وقريباً مما سبق تعرّفها بعض المعاجم اللغوية الأخرى بأنها "نظام من العلامات الخطية التي يمكن لها أن تحل محل اللغة المتمفصلة articulé لتحديد وحفظ مرسلة message بغية تبليغها عن بعد، غير أن التطورات التقنية تجعل هذا الإبدال cette substitution من يوم إلى آخر أقل ضرورة، وتبرر في أعين الناس الصدارة la primauté التي يوليها اللسانيون للغة الشفهية، وفعلاً، إذا كانت الأشكال الخطية تكوِّن سننا un code بنفس الأشكال الصوتية phoniques، فإن هذا السَّنن لا يمكن اعتباره إلا ثانوياً أو شيئاً من هذا إلى حد القول بأنه غير لازم لمفهوم اللغة"[10]. ويحتج أصحاب هذه الفكرة بأن قدراً من المجموعات اللسانية communautés linguistiques تتكلم لغات دون أن تعرف الكتابة، حتى وإن كنا نميز بين مجموعتين بين الناس في هذا الشأن، أي المجموعة التي لم تعرفْ بَعْدُ الكتابة هي في الوضع نفسه التي مرت به المجموعة التي عرفت في وقت من الأوقات الكتابة، بمعنى أن ثقافتها البدائية لم تضطر إلى هذه الرسوم المترجمة للغتهم الشفهية لعوامل خارجية لا تدخل في عملنا هنا.

ومنذ مدة طويلة أصبح اللسانيون يميزون بين أضرب شتى من الأشكال الكتابية:

(1) تكون ألفبائية alphabétique حين تهدف إلى نسخ صوت أوْحَد من جديد، لأن لائحة الحروف مغلقة، ومجال التعبير مفتوح، والكلام عنه لا ينفد، والحروف في كل كتابة متمايزة فيما بينها بعلامات متفاوتة وواضحة، حتى وإن ذكرت بعض المصادر بأن الكتابة عموماً قبل أن تتصف بهذا الشكل الألفبائي، فهي قبل أي شيء مقطعية syllabique في أغلب الأوقات، تكون الحروف قبل كل شيء مقطعية، ثم تصير صوتية بتحليل أكثر دفعاً لبنية اللغة، ولو أن هذا التحليل غالباً ما يكون تجريبياً empirique(11).

والأنظمة الإملائية أو الألفبائية الأكثر انتشاراً اليوم في كتابة لغات عالمية يمكن أن تنقسم بدورها إلى مبادئ:

(أ) المبدأ الصوتي الصِّرْفُ، حيث كتابة الكلمات تتفق مع لفظها الراهن.

(ب) المبدأ الصوتي–الصرفي، حيث الكتابة تقتصر على تسجيل الأصوات أو الحروف، وعلى الأجزاء البادئة من الكلمات، تلك الأجزاء الدالة على وحدتها الصرفية، حتى عندما، ولأسباب صوتية، يتغير لفظها بتغير صيغها الصرفية والنحوية، كما هي الحال في الكتابة الروسية مثلاً.

(ج) المبدأ التاريخي التقليدي الذي تكتب فيه الكلمات وفقاً لما كان عليه لفظها في الزمن الماضي كالكتابة الفرنسية والإنجليزية على سبيل المثل[12].

(2) أما إذا قابلت كل علامة مقطعاً، فإن هذا النمط من الكتابة يسمى كتابة مقطعية.

(3) وتدعى رمزية أو إيحائية حين تكون الوحدة ذات بيان أو دليل تصويري لفكرة كلمة أو بعبارة أدق لأصغر وحدة دالة من صنف التمفصل الأول.

وما مضى يبين لنا أنّ مفهوم الإملاء بشكل عام يشمل أولا، وقبل أي شيء، المعرفة بنموذج كتابي بالنظر إلى ما نحكم عليه من ملاءمة الأشكال التي يحقّقها الأشخاص الكتّاب في لغة، فالإملاء تفترض سلفاً منّا أن نميّز أشكالاً سليمة من أشكال أخرى خاطئة في لغة خطية، وذلك بعكس التمثيل الخطي الذي لا يتضمّن الإحالة إلى معيار عَلْنَحيٍّ grammaticale.

ومن حيث المبدأ، فإننا عادة ما نحاول في كتابةٍ ذاتِ إحالةٍ فونولوجيةٍ أنْ نُشَخِّصَ اللغةَ الشفهية (← oral)، بمعنى أنه إذا كانت هذه الأخيرة مُشَخّصَة بأمانة بوساطة تتابع محافظ على المعنى نفسه في مختلف أشكاله univoque للعلامات الألفبائية، فإن الأمر لا يعدو أن يكون أكثر من مشاكل تتعلق بالتمثيل الخطي ونَسْخ (كتابة صوتية)، ولا يتعلق الوضع بتاتاً بمشاكل إملائية، وهذا لا ينسينا أن علامات خطية تقابل أكثر من صَوْتَمٍ phonème، فـch تمثّل [S] أي ش = Š أو [K]، وكذلك صَوْتَم واحد يمكن أن

يكون مُمَثَّلاً بعدة علامات: [O] مُمَثَّلٌ représenté بوساطة o، au، eau، ... وفضلاً عن ذلك، فإن العلامات الألفبائية تَنْزَع إلى أن تعطي حول المرسلة le message بيانات أخرى غير الفونولوجية.

ويذهب اللغويون إلى أن معظم هذه الوظائف من سانتكسية، ومعجمية، ومورفولوجية، وأسلوبية للرسم الإملائي هي وظائف ثانوية. وفي الوقت الذي كانت تتغير فيه اللغة كان يقابلها تغيّر بطيء في الإملاء، ويذهبون أيضا إلى أن علم الإملاء يضطلع بالوظيفة الاشتقاقية. فكلمة pirouette (استدارة كاملة على قدم واحدة) تكتب بتسعة رموز، وتنطق بستة [pirwet]. والشيء نفسه في معظم الكلمات الفرنسية وجملها حيث تكتب - مثلاً– gageure (مراهنة أو مخاطرة) وتنطق gagure، وتكتب vingt (عشرون) وتنطق vin (علما بأن vin تعني الخمر)، وننطق: yapadpin ورسمها: il n'ya pas de pain (لا يوجد خبز)، وننطق: yapadpin ورسمها: il n'y a pas de pain (لا يوجد خبز)، وننطق: ya déjankéxajer ورسمها: il ya des gens qui exagèrent (من الناس من يبالغون)،...

ورأيت من الظلم الفادح أن نتناول الإشارة إلى علم الإملاء، ونضرب في الوقت نفسه صفحاً عن "كتاب الكتّاب" للإمام اللغوي عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفسوي الفارسي (258 – 347هـ)، هذا الكتاب، رغم إهماله من العرب، يعد دستوراً جامعاً مانعاً لأية قاعدة إملائية نتصورها، وهو مصدر إملائي إمام للرسم العربي في جميع مراحل تعليمنا من الابتدائي إلى الجامعي، وبالنظر إلى تميّزه، يمكن اعتباره من المصادر اللغوية الثرية الأصيلة عند العرب، كمعجم "العين" للخليل و"الكتاب" لسيبويه. إنه كتاب جليل موسوعي في علم الإملاء العربي عالج فيه صاحبه علم الإملاء في

العربية علاجاً مفصَّلاً موزَّعاً على اثني عشر باباً، وكل باب لا يستغني عن غيره[13]. فدرس في الباب الأول رسم الهمزة في جميع مواقعها من حيث معرفة لفظها وكتابتها، فالهمزَة عنده حرف لا صورة له في الخط، وإنما تكتب على صورة حروف اللين بسبب مشقة في نطقها، وتكون الهمزة مبتدأة أولاً، وهنا يجب إثباتها كتابة على صوره الألف، مثلما تكون واقعة بعد الهمزة من كلمة أخرى (بدأ أولئك)، وتكون مبتدأ مقطوعة واقعة بعد همزة الاستفهام "أأنتم أشدّ خَلْقاً"، "أإذا مِتْنا". وأما الهمزة المبتدأة الموصولة الواقعة بعد همزة الاستفهام، فتسقط إن كانت ألف وصل من الكتاب كما تُسْقَط من اللفظ لمجيء حرف الاستفهام وضعف ألف الوصل، كقولك: سمير هذا أم أنيس؟. وتجري ألف لام التعريف هذا المجرى حتى وإن كانت مفتوحة لكونها ألف وصل ومعها لام وصورتها واحدة، فضلاً عن كونها أكثر استعمالاً من سائر ألفات الوصل، وإنما فُتِحَت لكثرة استعمالها فقط، وإلا فإن أصلها الكسر لا الفتح، كقوله تعالى "آلْآنَ وقد عَصَيْتَ من قَبْلُ"... إلى جانب صورة أخرى كثيرة للهمزة متى وقعت وسطاً، أو متوسطة مفتوحة بعد متحرك (فئة، السأم، وهو يؤيّدك...) أو متوسطة متحركة بغير الفتحة بعد حرف متحرك (سَئِمَ، الدُّئِل، زَئِرٌ،...)، أو متوسطة متحركة بأي حركة كانت بعد ساكن (يسأل، يَزْئِرُ، يَلْؤُم،...)، وفيها كلام طويل، أو متوسطة ساكنة بعد حرف متحرك (كأس، فأرة، رئْم، يُؤمن، ائْتَمَن،...) أو إذا كانت متطرفة متحرّكاً ما قبلها وغير متَّصلة بما بعدها (التواطؤ، يتَّكئ، يستهزئ، الخطأ، يتوضأ، يقرأ، أقرأ، اتَّكِئْ، حفظت معلقة امرئ القيس،...) أو كانت متطرفة متحركاً ما قبلها متصلاً بما بعدها من علامة ضمير أو تثنية أو جمع أو تأنيث، فإن اتصلت بعلامة ضمير أو تثنية أو جمع أو تأنيث أُجْرِيَت في الرسم الإملائي مُجْرَى نظائرها المتوسطة في حملها على تخفيف اللفظ لكون الوقف زال عنها بما

لحقها، مما أوْجَب إثباتها مفتوحة تبعاً لحركة ما قبلها (مَلِلْت سَأمك، تواطؤُهما يقلقني، سمعت مُقْرئك، هما مقرئان جليلان،هنَّ مستهزئات، سامح المخطئين،...) أو كانت متطرفة ساكناً ما قبلها غير متصلة بما بعدها (المرْء، الدّفْء، الضوْء، يجيء، يسوء، مَشْنوء، وَضُوءٌ، بَرِيء،...)، أو كانت متطرفة ساكناً ما قبلها متَّصلاً بما بعدها علامة ضمير أو تثنية أو جمع، أو تأنيث "وإن لحقها علامة ضمير أو جمع تثنية أو تأنيث فكذلك لا تثبت في الكتاب لأنها وإن اتصلت بما بعدها فليس تخفيفها في اللفظ إلا كتخيفها قبل ذلك ولم يعرض لها ما عرض للمتوسطة في الفعل الجاري عليه ما تصرّف منه على أن حذف تلك أيضاً صواب.. ولا يجوز إجراء هذا المجرى ما وقع بعد ألف لأنه لا يجوز حذف ذلك من اللفظ للتخفيف،... مثل هذا: جُزْءُك (أنا أرسمها على الواو متى كانت مرفوعة)، ورأيت جُزْءك (أنا أرسمها على الألف)، وهو شَيْئُهُ ونَوْءُه، والكمئة (أرسمها على الألف) والهيْئة، والسوءة وهنيئون، وبريئون، وسواؤا يا هؤلاء، جيئوا، فهذا قياس جميع أبواب الهمزة".

وبعد تفصيل ابن درستويه لصور الهمز، ينتقل إلى أبواب إملائية أخرى تستعصي على المبتدئين والأجانب المقبلين على تعلم العربية مُتَنِّياً بباب الممدود ثم باب المقصور معرّجاً على ما أسماه "باب الوصل والفصل"، وهو مصطلح يشترك فيه مع البلاغة (الوصل عطف جملة على أخرى بالواو) والفصل تَرْك هذا العطف بين الجملتين،...)، لكن ابن درستويه يعني بالوصل والفصل أن "كل حرف من حروف المعجم يوصل بما بعده من الكلمة التي هو فيها ويُفصل مما في غيرها إلا ستة أحرف من المعجم لا تتصل بما بعدها البتّة، وإن كانتا في كلمة واحدة، وهي: الألف، والدال، والذال، والراء، والزاي، والواو". ذاهبا إلى أن الكلام مؤلَّف من جميع الحروف، ومن حق كل

كلمة أن تكون مفصورة في الرسم الإملائي مما قبلها وما بعدها حتى يدلّ كلٌ على ما وُضِع له مفرد إلا أن تقع قبل الكلمة أو بعدها كلمة مركبة من حرف واحد، فيجب هنا وصلها بها لأن العرب لا تنطق بحرف واحد مفرداً فتبتدئ به وتقف عليه، فكذلك يجب ألا يفرد مثل ذلك في الرسم الإملائي اتباعاً للفظ إلا أن يكون حرفاً من الأحرف الستة المشار إليها أعلاه، التي لا تتصل بما بعدها وإذا ما تتجاوَزْنا مصطلحات إملائية أخرى فُصِّلَتْ في مواضع أخر، فإننا نُشرف على باب النَّقْطِ وفصوله مُصدّراً حديثه فيه بـ"شروط النَّقْط وعلله" موضحاً أن النَّقط زيادة تلحق الحرف "فرقاً بينه وبين غيره كما يُزاد الحرف على الكلمة فرقاً بينها وبين غيرها" مبيِّناً أن المنظِّرين العرب أجمعوا على إغفال ما لا نظير له من الحروف من النقط والرقم (الألف، اللام، الميم، الواو، الهاء)، مادامت هذه لا تؤلف كلاماً مشكلاً يلتبس بغيره، بخلاف سائر الحروف الأخرى التي يُعدّ غياب نقطها إشكالاً كبيراً وخطيراً في اللغة الخطية: عبْد / عِنْد/عيد/ عَتُد/... بمعنى أن الإعجام (النقط) الذي اسْتُحْدث منذ أواسط المنتصف الثاني من القرن الأولى الهجري (عادة ما يُعْزَى لنصر بن عاصم الليثي بنقاط مغايرة لنقاط أبي الأسود الأولي) ليس مجرد نقاط تمايزية شكلية، بل يضطلع بوظائف دلالية، وبصيانة العربية الخطية مما يسمّى بـ"التصحيف" الذي ينضاف إلى عاهة اللحن السانتكسي وغيره.

ير بيد أن بعض أشكال النقط التي ذكرها ابن درستويه كانت صورها مختلفة بين الكتّاب وأهل النحو وكتّاب الرسائل، والأمر يتعلق بالأحرف السبعة (ح، د، ر، س، ص، ط، ع)، ولكنّ الاحتياط البعيد هنا لا معنى له

من هؤلاء جميعاً، إذ كانت نظائرها –كما قال ابن درستويه نفسه– بائنة منها بنقطها (ح /ج، خ، د/ذ، ر/ز، س/س، ص/ض، ط/ظ، ع/غ).

وأما الشكل فهو زيادة "تلحق الحروف للحاجة إليها، وهو على ضربين: ضرب هو صور للحركات والسكون اللذين يعرف بهما الحروف، وتبنى كما كان المعجم صوراً للحروف، وضرب هو زيادة يُؤْتى بها مع الحروف والفروق كما كان النقط كذلك". ثم يفسّر الشكل الذي صور للحركات والسكون (الضرب الأول) في أربعة أشياء: الفتحة، والضمة، والكسرة، والوقفة، ذاهباً إلى أن هذه الأوضاع رقوم مشتقة من حروف أسمائها. فرقم الحركات الثلاث –مثلا– راء غير الحركة، "وقد زيدت على رقم الضمة علامة تفرّق بينها وبين غيرها مأخوذة من الواو لإشراك الضمة والواو في اللفظ والمخرج، ورقم الوقفة جيم غير مُعَقَّفة (أي غير مُعَوَّجة) ولا محقَّقة مأخوذة من جيم الجزم، فالفتحة توضع فوق الحرف، والكسرة تحته، والضمة بين يديه للفرق بينهنّ ولإتباع اللفظ بها" موضّحاً أن القوم إنما احتاجوا إلى هذه الأشياء لِيُفَرَّق بها بين المُشْتَبَهات كالخَرْقِ الذي يُعْنى كلُّ أرضٍ واسعة، والخُرْق الذي هو ضد الرفيق، والخِرْق الذي هو السَّخِيّ الكريم من الناس، فلو لا الشكل لا لتبلس كل دال صوتي منها بصاحبه، ومثل هذا: الجِلْد / الجَلَد / الجَلْدُ،... فالأول الإهاب، والثاني بمعنى الجلادة، والثالث نعت للرجل الجليد،... وأما الشكل الذي يُؤتى به زيادة للفرق، أي الإعراب، فيحدّده في خمس علامات: التَّشْديدة، والهمزة، والمدّة، وعلم ألف الوصل، وكل واحد من ذلك طائفة من حرف أُخِذَ من اسمه. فالتشديدة شِين غير مُعَرَّقة أُخِذت من النون أو من نقطتها، والهمزة أخذت من العين غير معقَّفة لاشتراك كلّ منهما في المخرج،

والمدة ميم ودال غير مُحقَّقَتَيْنِ مأخوذتان من المدّ، بينما علامة ألف الوصل صاد غير معرَّقَة ولا محقّقة مأخوذة من الوصل.

وأنت ترى أن الرسم الإملائي لم يظلّ جامداً، بل تطوّر وتغيّر عبر مراحل تطور وتنوّع الكتابة في العربية، ولو لا ظهور المطبعة لاستمر هذا الخط في التطور والتبدل إلى يومنا هذا. ولعل من أبرز ما يلفت نظرك، ويسترعي انتباهك في "كتاب الكُتَّاب" لابن درستويه، رغم أن أي موضوع من مواضيع ما ذكر لا يعلو على صنوه ولا يسفل عنه، رسومُ خطوط الكتب مبتدئاً بذكر حروف المعجم التي عنده ثمانية وعشرون حرفاً (هي 29 عند الخليل) مختلفة الألفاظ، وَصُوَرُها ثَمَانِيَ عَشْرَةَ صُورَةً، وقلَّة صورها بالنسبة إلى عددها ترجع إلى ما تشابه منها ثنائياً (د، ذ، ر، ز،...) وثلاثياً (ب، ت، ث)، ولولا التشابه لكانت لكل حرف منها صورة، بمعنى أننا نكتب برموز من أقّل صواتم العربية التي تُعَدّ بالعشرات، خلافاً للغة كالفرنسيّة –مثلاً– التي يقابل كل صوت فيها برمز (24 صورة = 24 صوتا)، بمعنى أن الرسم الإملائي العربي يوفّر جهداً اقتصادياً في الخط، واختزالاً لتسعة أو ثمانية وعشرون صوتاً في ثماني عشرة صورة، وهذه ميزة كثيراً ما يتعامى عنها مستعربون أجانب ومستغربون عرب، بل "قد تؤول هذه الثماني عشرة صورة إلى خمس عشرة صورة أيضاً في الاتصال" للتشابه صورة القاف والتاء المتّصلتيْن إذا ابْتدِئَتا أوْ تَوَسَّطَتَا،...". وتشابه الياء والنون والباء والتاء والثاء المتصلات إذا ابْتُدِين أوْ تَوَسَّطْنَ" وهناك ملاحظة نبّه عليها ابن درستويه كثيراً ما نمرّ بها مرور اللامبالاة، وتتمثل في أن كثرة الخطوط لا تعني أن الرسوم الإملائية مختلفة "واعلم أن أصل الخط واحد، صورة كل حرف من المعجم في كل الخطوط على شكل واحد، وأن الخطوط كلها متجانسة

ومتشابهة وإن اختلفت وتباينت لتصرّفها وافتنانها كخطوط المصاحف والورّاقين والكتاب وغيرهم كالثقيل منها والخفيف، والإمساك، والشريع، والجليل، والدقيق،...". وهذا جدول ننسخه نسخا دون تصّف فيه نستشف من خلاله الرسم الإملائية لصور الحروف متصلة ومنفصلة:

جدول رسوم صور الحروف متصلة ومنفصلة

ومع مطلع فجر النهضة العربية ظهرت صيحات بعضها قصد إلى هدم العربية ومسخها من حيث يدري أصحابها أولا يدرون، وبعضها الآخر قصد إلى بنائها وتطويرها وجعلها أكثر فعالية ورأى ذلك في أداتها التي ترسمها، وبقدر ما كان هذا الأخير مخلصا بقدر ما كان على هامش تطوير الرسم العربي، لأن أية دعوة إلى تبديل بعض أشكال الخط العربي يخلق في الحين عقبات نحن في غنى عنها لقاءة المخطوطات واستنطاق التراث العربي المدوَّن منذ أربعة عشر قرناً، ويظهر مثال هذا في قراءتنا اليوم للمعارف القرآنية المكتوبة برسمها الأصلي دون الرسم الذي صرنا نعتاده في المطابع والمدارس.

إن هذه الصيحات تتبلور أساساً في إدخال إصلاحات على الحرف العربي حتى يصير أكثر ديناميكية وتفاعلا مع آلات الطبع الحديثة، ولكن لماذا لا نصلح من حال هذه المطابع ونكيفها حسب طبيعة حروفنا التي هي قليلة بالقياس إلى ثلاثة آلاف حرف صيني؟ ويرى هذا الرأي أن نلجأ إلى الحروف المنفصلة وأن نجعل بعض الحروف المستطيلة رأسية لا أفقية، وهذا اقتراح لا يغير من الأمر شيئاً إلا إفساد الرسم العربي وإزالة جماليته المعتادة.

وبعض الصيحات تنادي بكتابة العربية بالرسم اللاتيني، والأخرى تدعو إلى كتابتها على نمط الرسم الحبشي الذي تلصق الحركة فيه إلى صورة الحرف[14]. وصاحب الاقتراح الأول عبد العزيز فهمي، وصاحب الثاني علي الجارم، مع العلم بأن الأعضاء الغربيين في المجمع اللغوي المصري الذي قدم له حوالي 230 اقتراحا عارضوا بعنف دعوة عبد العزيز فهمي، وهم أعلم

منه بحرفهم اللاتيني وأحبّ له، لأنهم رأوه قاصراً عن كتابة اللغة الهندية الأوروبية فضلاً عن كتابة لغة سامية به كالعربية خاصة. وهذا أحد اللغويين الفرنسيين يشكو هموم وقصور الحرف اللاتيني: "مع الأسف في بعض اللغات، وفي الفرنسية خاصة، فإن نفس الحرف في مجموعة من الحروف لا يمثّل دائماً نفس الصوت: oiseau، sexism، six، axe، وبالعكس فإن نفس الصوت لا يمثّل دائماً نفس الحروف في مجموعة من الحروف: cinq mille، saint lazare،... والحاصل من كلمة oiseau أنها لا تحتوي على أي من الأصوات [U، O، E، S، I، O] ويجب أن تكتب "wazo".

والحرف "H" لا يلفظ مطلقاً، وفي هذا الميدان فإن الأسبان أكثر من الفرنسيين حظاً، بينما الإنجليز يتقاسمون نفس سوء الحظ"[15] وعلى هذا فإن معارضة أعضاء المجمع اللغوي المصري الغربيين لاقتراح عبد العزيز فهمي ناتج عمّا يعرفونه من إعاقات في رسمهم اللاتيني الذي لا يخلو من قصور ونقاط ضعف، إن من له مشاكل لا يحل مشاكل الناس.

إن التاريخ كله يشهد بأن الحرف اللاتيني حرف سامي كنعاني انتقل منهم إلى الإغريق، ومن هؤلاء إلى الغرب كله، ولئن كان بعض الغربيين المتعصبين يحاول أن يعكس هذا النقل، فإن التراث لدى كل من الشعبين يحسم النزاع بين الفريقين، ولا أدل على هذا من أن الأبجدية التي يكتبها اليونانيون إلى وقتنا هذا موافقة بترتيبها حرفاً لترتيب الأبجدية العربية على حد قول الأستاذ العقاد: "ولا يختلف هذا الترتيب مرة إلا إذا تقابل حرف من حروف الحلق بحرف من الحروف التي تقاربه في نطق الأوروبيين، لأن الأوروبيين لا ينطقون، حروف الحلق كما هو معلوم"[16]. فالأبجدية اليونانية تبتدئ بحروف (ألِفا وبيتا وجما ودِلْتا...) وهي على ترتيب، أبجد" عندنا، رغم

ما يكنف أبجد هذا من أساطير عندنا في أسباب نشأة الخط العربي ثم تقابل، هوَّز بما يقاربها مع اختلاف نطق الهاء... إلخ.

هذا وإن الشعوب التي تعتمد الرسم العربي أكثر من الشعوب، من حيث عدد اللغات، التي تعتمد على الرسم اللاتيني، فالرسم العربي مستعمل لكتابة العربية والفارسية والأوردية والتركية –قديماً– والمالاوية وبعض اللغات في إفريقيا وآسيا وأستراليا، مع التذكير بأن العبرة ليست بكثرة الكثافة البشرية التي تستخدم حرفاً أو آخر بل بكثرة اللغات المتنوعة من حيث خصائصها وأصولها التي تكتب بحرف واحد، فاللاتيني يستخدم لكتابة عائلة واحدة هي اللغات الهندية الأوروبية، خلافا للرسم العربي الذي أثبت الواقع والتاريخ أن له مرونة وطواعية لكتابة أية فصيلة لغوية.

إحالات البحث ومراجعه:

[1]- Initiation à la linguistique, p49, Christian Baylon, Paul Fabre, éditions Fernand Nathan, 1975.

[2]- دراسات لغوية في ضوء الماركسية، ص: 50، ترجمة د. ميشال عاصي، ط1979/1، دار ابن خلدون، بيروت.

[3]- نفسه، ص: 50.

[4]- ينظر: المرجع أعلاه، ص: 57 – 58.

[5]- يراجع: نظريات في اللغة، ص: 96، أنيس قريحة، ط1973/1، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

[6]- راجع: Dictionnaire de didactique des langues, p :309-391, R. Calisson/D. Coste Hachette, 1976.

[7] -Dictionnaire de linguistique, p : 175. Jean Dubois, librairie Larousse, Paris

[8]- نفسه، ص: 175.

[9] -Dictionnaire de la linguistique, p : 120 Georges Mounin, Presses Universitaire de France, 1974.

[10] -Dictionnaire de didactique, p : 175 – 176.

[11] -Dictionnaire de linguistique, p : 180. J. Dubois.

[12]- دراسات لغوية في ضوء الماركسية، ص: 53.

[13]- يراجع: كتاب الكتاب، ص: 47- 115، ابن درستويه. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، د. عبد الحسين الفتلي، ط: 1977/1، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

[14]- أنظر مثلا: نظريات في اللغة، ص: 88 – 89، أنيس فريحه.

[15] -Guide pratique de grammaire française, p : 8, Charles Gordert. Hachette, 1978.

[16]- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص: 25. عباس محمود العقاد، ط: 1970/2، دار المعارف، مصر.

التواصل الحضاري ودوره في نشأة وتفعيل ظاهرة الاقتراض اللغوي

أ . أحمد بن عمار (ج. أدرار)

يجد المهتم بتاريخ تطور اللغات ، والباحث في هذا الميدان من الدراسات اللغوية بأنه من الصعوبة بما كان أن تستثنى لغة من اللغات من ظاهرة الاقتراض اللغوي . كما انه لا يمكن أن تلبي لغة ما حاجات المتحدثين بها ، وان تواكب التطور الطبيعي للمجتمعات البشرية وهي منغلقة حول نفسها بعيدة عن الاحتكاك باللغات المجاورة لها . فالتواصل بين المجتمعات البشرية على اختلاف لغاتهم ومعتقداتهم وجنسياتهم وانتماءاتهم عامل يساهم بشكل كبير في تطور تلك المجتمعات على جميع المستويات.

والمستوى اللغوي يفعّله وينمّيه تبادل جوانب التأثير والتأثر بين اللغات ؛ وبذلك اقترنت ظاهرة الاقتراض اللغوي بنشأة اللغات ، واقترنت كذلك تطور اللغات بتطور العلاقات البشرية.

ونرى أن البحث في هذا الجانب من علم اللغة يطرح إشكالية دور التواصل الحضاري بين المجتمعات البشرية في تفعيل ظاهرة الاقتراض اللغوي وهل يمكن لهذه المجتمعات البشرية إن تتواصل وتتبادل جوانب التأثير والتأثر دون حدوث اقتراض بين اللغات . وبالمقابل ما هو اثر الاقتراض في تفعيل وتطويرا لتواصل الحضاري في جميع جوانبه ؟

ضرورة التواصل الحضاري :

تعتبر الحضارات البشرية سلسلة متصلة الحلقات ، تأخذ كل منها عن الأخرى ، ولا يمكن أن تنفصل هذه الحلقات ، وإلا لوقف المسار المعرفي وانتهى الى حيث ينتهي التواصل بين هذه الحضارات .[1]

" فالحضارة التي استقلت بمفهومها استقلالا تاما ولم تعتمد على غيرها أو تتفاعل مع غيرها من الحضارات السابقة لها واللاحقة عليها ، هذه الحضارة لم تولد بعد ، لأنه قد ثبت أن جميع الحضارات التي عرفها الإنسان استفادت من الحضارات الأخرى وأفادت تلك الحضارات.[2]

ولا ينقص من شأن أيّة حضارة أن تستفيد من الحضارات السابقة عليها زمنيا ؛ باعتبار ان طبيعة التطور الحضاري للجنس البشري تتطلب ذلك .

وما قيل يوما ما إن استفادة الحضارة اليونانية من الحضارات الشرقية القديمة أمر يقلل من شأنها. وكذلك ما قيل إن استفادة الرومان من الحضارة اليونانية قد انتقص من شأنها . ولم يقل احد إن استفادة الحضارة الغربية الحديثة من تراث الحضارة العربية الإسلامية أمر قد حط من قدرها .[3]

وفيما يخص ظاهرة الاقتراض اللغوي في اللغوي العربي أشار الجواليقي في كتابه المعّرب إلى أن العرب تكلمت بشئ من الأعجمي والصحيح منه ما جاء في القرآن الكريم ، أو الحديث أو الشعر أو حديث من يوثق بعبريته ولا يصح الاشتقاق فيه كونه لا يدعى أخذه من مادة الكلام العربي وهو كادعاء إن الطير ولدت الحوت.[4]

وعرف التعريب بأنه " نقل اللفظ من العجمية إلى العربية والمشهور فيه التعريب وسماه سيبويه وغيره إعرابا ... فيقال حينئذ معرب وقد يعرب لفظ ثم يستعمل في معنى آخر غير ما كان موضوعا له ...[5]

وأشار الخليل بن احمد في معجمه العين إلى عدد من المقاييس والعلامات التي من خلالها يعرف اللفظ الأثيل من اللفظ الدخيل ، وأشار في نفس الكتاب إلى أهم التغيرات الصوتية التي تطرأ على الألفاظ الفارسية بعد ما تدخل حظيرة اللغة العربية ، وجاءت هذه الإشارات متناثرة في معجمه في مواد لغوية متباعدة .وبذلك يمكن حصر ما تطرق له الخليل في الشأن في خمسة اتجاهات [6]؛ اتجاه وضح فيه علامات الكلمة الدخيلة كقوله في باب الخماسي من العين :" الخماسي من الكلمة على خمسة أحرف ، ولابد أن يكون من تلك الخمسة واحد أو اثنان من حروف الذلاقة : ر، ل، ن، ف، ب، م فإذا جاءت كلمة رباعية أو خماسية لا يكون فيها واحد من هذه الستة فأعلم أنها ليست بعربية ". [7]

وأشار أيضا إلى أن القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة ،إلا أن تكون الكلمة معربة من كلام العجم ، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف إلا بفضل لازم ، وغير هذه الكلمات المعربة ؛ وهي الجوالق والقبج ليستا بعربية محضة و لا فارسية.[8]

وذكر الخليل بن أحمد أيضا انه ليس في كلام العرب رباعية مختلفة الحروف على فَعلال ولا يكون إلا بكسر الصدر.

وتطرأ على الكلمة الأعجمية في اللغة العربية عدة تغيرات. " والتغيير أكثر من عدمه فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجا وربما أبعدوا الإبدال في مثل هذه الحروف وهو لازم لئلا يدخل في كلامهم

ما ليس منه فيبدلون حرفا بآخر ويغيرون حركته ويسكنونه ويحركونه وينقصون ويزيدون فما كان القاف والجيم يجعلونه جيما أو كافا أو قافا كما قالوا كُريج وقُربق ويبدلون الباء المخلوطة بالفاء بالباء أو بالفاء نحو برند وفرند... [9]

وأشار الجواليقي إلى هذه التغيرات في باب معرفة مذاهب العرب في استعمال الأعجمي بقوله : " اعلم أنهم كثيرا ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها . فيبدلون الحروف التي ليست منهم إلى أقربها مخرجا.

وربما أبدلوا ما بَعُد مخرجه أيضا .

والإبدال لازم .لئلا يُدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم .

وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب .

وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف ، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حركة بحركة ، أو إسكان متحركا أو تحريك ساكن .

وربما تركوا الحرف على حاله لم يغيروه .[10]

وقال سيبويه : " اعلم أنهم إنما يغيرون من الحروف ما ليس من حروفهم البتة فربما ألحقوه بكلامهم وربما لم يلحقوه فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهم ألحقوه بهجرَع ....وجوزب فألحقوه بكوكب وربما غيروا عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية .[11]

و كان للعرب عبر العصور المتلاحقة علاقات وثيقة ، ومتعددة بالشعوب المجاورة لهم . حيث كانت لهم اتصالات بالفرس والهنود واليونان والأحباش . فاتصال العرب بالروم واليونان من جهة الشمال ، وبالأحباش من جهة الجنوب عن طريق الهجرة والمبادلات التجارية واليد العاملة وكذلك

الحروب .ومن خلال هذه الآليات تواصل العرب أيضا بالحضارة الهندية والصينية من جهة الشرق .[12]

ومن نماذج الألفاظ التي اقترضها العرب من اللغة الهندية نجد : " الأترج " و "زنج وكانت بداية تواصل العرب بالحضارة اليونانية بداية من نصف قرن قبل ميلاد المسيح عليه السلام ، ومنذ ذلك التاريخ عرفت اللغة اليونانية انتشارا واسعا في كبرى الحواضر العربية على غرار القاهرة ، والإسكندرية ، واللاذقية ، ودمشق ، والقدس ... حيث كان انتشارها شديد الوضوح لاسيما في المجالين الديني والفلسفي . حيث انتقل اللفظ اليوناني من والى اللغة العربية من خلال العلاقات المباشرة ، أو عن طريق السريان الذين كانوا أكثر صلة بالحضارة اليونانية . واستعمل معظم الألفاظ اليونانية الدخيلة في اللغة العربية في المجال الفلسفي ، والعلوم التجريبية، وفي الجانب الإداري ، والمجال البحري أيضا.

وتواصل العرب من جهة الغرب كذلك مع شعوب شمال إفريقيا لاسيما الأقباط والبربر. ومن خلال هذه العلاقات العربية الأجنبية تبادلت اللغة العربية جوانب التأثير والتأثر مع غيرها من لغات الشعوب السالفة الذكر . فأخذت كلا منهما عن الأخرى بعض الألفاظ والمصطلحات بالقدر الذي تقتضيه ضرورة نجاح عملية التواصل على– وجميع المستويات–بين هذه الشعوب بشقيه الكتابي والشفهي . حيث اخذ العرب عن الهنود العديد من الألفاظ والمصطلحات الخاصة بالنبات والحيوان ، والعقاقير ، والأحجار الكريمة إضافة الى المنسوجات القطنية . ونتج هذا الاقتراض بشكل مباشر عن طريق المعاملات التجارية وتبادل السلع ، او بطريقة غير مباشرة عن طريق الفرس الذين كانوا في مرحلة ما همزة وصل بين العرب والهنود ،

كما لعب العرب دور مهم في تواصل حضارات شرق أسيا (الهندية والصينية) بأوروبا .[13]

وتطورت ظاهرة الاقتراض من اللغة العربية واليها بمرور الوقت . ففي العصر الجاهلي كان اقتراض العرب للألفاظ والمسميات قليلا جدا ؛ باعتبار ان صلتهم بغيرهم كان محدودا لدرجة ما وبحكم الانغلاق النسبي للمجتمع العربي على نفسه آنذاك ، وشهدت المراحل التي تلت هذه الفترة من تاريخ الحضارة العربية في هذا المجال تطورا ملحوظا بفضل انفتاح المجتمع العربي على الأخر وقوة علاقاته به بناءا على اعتبارات دينية واجتماعية ، العامل الذي شجع على التبادل اللغوي في جميع مستوياته باعتباره ضرورة لتطور واستمرارية هذه العلاقات .[14].

عوامل نشأة وتطور ظاهرة الاقتراض اللغوي :

نشأت ظاهرة الاقتراض في اللغة العربية كنتيجة حتمية لاحتكاك وتواصل العرب بغيرهم من الشعوب والأمم . حيث عملت على تغذية وتنمية هذه الظاهرة اللغوية عدة عوامل من بينها :

الجوار/

لقد تواصل العرب منذ القدم بالشعوب المجاورة لهم كالفرس ، واليونان ، والسريان ، والهنود ... وعن طريق هذا التواصل والعلاقات المتعددة تمكن العرب من الاحتكاك والتفاعل المتبادل على جميع المستويات بهذه الشعوب المختلفة ، والمستوى اللغوي جانبا مهما من هذه الجوانب باعتبارها ضرورة لابد منها لأنه من الصعب ان تصمد أية لغة بمعزل عن الاحتكاك المتبادل مع اللغات الأخرى في ظل العلاقات المتعددة لاسيما علاقة الجوار .[15]

من منطلق تجاور الشعوب ينتج عنه الأخذ والعطاء . وبذلك يكون التأثير والتأثر فتؤثر كل لغة في الأخرى . الشئ الذي حدث مع اللغة العربية وأخواتها الساميات ، أو مع اللغات التي لا تنتمي معها إلى نفس الأرومة كالفارسية ، واليونانية ، والتركية.

وقد دخل في عربية الشام الكثير من الألفاظ السريانية . كما وظّف عرب العراق ألفاظ كثيرة من الفارسية ، كما نقل السريان بدورهم إلى العربية العديد من المصطلحات والمسميات اليونانية بحكم ارتباط مدارسهم باليونان .كما ساعد اشتراك العربية في النسب مع شقيقاتها ، ومجاورتهم لغير العرب على سرعة انتقال الدخيل إليها .

وفي الوقت نفسه عمل انتقال الموجات البشرية إلى الجزيرة العربية لغايات متعددة على تبادل جوانب التأثير والتأثر على المستوى اللغوي . وانتقل أيضا مع هذه الموجات عاداتهم ونظمهم الاجتماعية ، والعلوم المختلفة عبروا عنها بألفاظ لم تك معروفة ومتداولة في البيئة العربية .

وتعتبر هذه الظاهرة صحية ومن ضروريات التطور الطبيعي للمراحل الحضارية للمجتمع الإنساني ، ولا يمكن لأية لغة ان تستمر وتلبي الحاجات الضرورية في معزل عن باقي اللغات في العلاقات الإنسانية التي لا يمكن للتطور الحضاري إن يحدث بدونها [16]

الهجرة :

إن هجرة الشعوب والأمم من مكان إلى آخر أمر جعلها تحتك وتتبادل التأثير التأثر بينها . وبمرور الزمن و بسبب العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعقائدية يزداد هذا التأثير المتبادل وعلى سبيل المثال تجسد الشئ نفسه بهجرة قبائل يمنية منذ العصور القديمة إلى بلاد

العرب ، وخاصة قبائل معين وخزاعة حيث امتزجت وتداخلت لغتهم مع اللغة العربية وانتقلت إليها بعض ألفاظها .[17]

وبمرور الوقت وتعاقب الأيام والسنين يجد هؤلاء المهاجرين أنفسهم مضطرين إلى الاندماج في الوسط الذي هاجروا إليه ، وأقاموا به بسبب العلاقات والمصالح المشتركة بينهم ، وبذلك يستعمل هؤلاء ما احتاجوا إليه في لغة البيئة الجديدة ، ومن هذا المنطلق نبه اللغويون القدامى إلى اثر الهجرة في وقوع ظاهرة الاقتراض اللغوي.[18]

وفي هذا الشأن يقول الجاحظ : " ألا ترى ا ن أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم ولذلك يسمون البطيخ الخرير ويسمون السّميط الرزدق ويسمون المصوص المزور ويسمون الشطرنج الاشترنج في غير ذلك من الأسماء.[19]

وفي الوقت نفسه قد تهاجر الألفاظ دون الشعوب ثم تعود إلى أوطانها وهي بذلك لا تسلم في هذه الهجرة – سواء طالت أم قصرت – من تغير في الشكل والمعنى .

ولم تقتصر ظاهرة التأثير اللغوي على أخذ الألفاظ والمسميات وحدها . بل اتسع التأثير فطال الأساليب والمصطلحات كذلك كنتيجة لهذه الهجرة .

التطور اللغوي :

يعتبر هذا العامل أمر طبيعي في كل اللغات . يقول فندريس في هذا الصدد : " تطور اللغة المستمر في معزل عن كل تأثير خارجي أمرا مثاليا لايكاد يتحقق في أية لغة بل على العكس من ذلك فأن الأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها كثير ما يلعب دورا هاما في التطور

اللغوي ذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية واحتكاك اللغات يؤدي حتما إلى تداخلها.[20]

وانطلاقا من هذه المقولة يتضح جليا إن تطور لغات الشعوب وما يصاحب هذا التطور من تجانس مع اللغات المجاورة أو احتكاكها ببعضها البعض ؛ باعتبار ان هذا الاحتكاك يؤدي بالضرورة الى تداخلها . وان تطور اللغة في معزل عن كل تأثير خارجي يعد امرأ غير مخالفا للواقع ولحركية نمو وتطور اللغات واستمراريتها وحاجات المتحدثين بها . [21]

الحاجة :

لعل من بين العوامل المؤدية لنشؤ ظاهرة الاقتراض ؛ حاجة الناطقين بلغة ما الى استعارة بعض الألفاظ من لغات أخرى على اعتبار إن هذه الظاهرة أهم ناحية تتجلى فيها جوانب التأثير والتأثر ؛ وهو الجانب المتعلق بالمستوى المعجمي من اللغة وفيه تزدهر حركة التبادل بين اللغات . فحاجة إلى تطوير عملية التواصل اللغوي ساعد على اقتراض بعض الألفاظ من الشعوب المجاورة لها أو المتواصل معها، العامل الذي ساعد على انتقال المصطلحات والمفاهيم العلمية التي شاعت وازدهرت مع حركة الترجمة بين اللغات . فالتكامل الحضاري بين المجتمعات البشرية مرهون بمدى نجاح عملية التواصل بين هذه المجتمعات لان لكل حضارة ألفاظ ومفاهيم تختص بها . [22]

ومن أهم الحاجات التي تجعل الاقتراض ضروري ولا يمكن الاستغناء عنه نجد

الحاجات التجارية وتكن ملحة من خلال عملية التبادل التجاري الأمر الذي يؤدي إلى انتقال بعض مسميات البضائع ومن أماكن مختلفة إلى أماكن

أخرى تكون فيها الأشكال ومسمياتها منعدمة تماما . وبذلك تنتقل هذه الألفاظ بمسمياتها الجديدة إلى مجتمعات أخرى تستعملها لأول مرة . وعلى هذا المنوال يتطور المستوى المعجمي في اللغات وتفعّل عملية التواصل بين المجتمعات التي تنتمي إلى حقل لغوي واحد ا والى لغات متعددة. وأفضل مثال على ذلك ما أخذه العرب عن الفرس من الألفاظ الخاصة بالمآكل، والملبس، والأواني، والنبات، والأزهار، وأدوات الهندسة والبناء...مما لم تعرفه العرب، إضافة إلى العديد من أسماء الأدوية، والآلات الموسيقية.

وقد ينشأ الاقتراض بفعل التأثيرات السياسية ، والإدارية والعسكرية بين الشعوب والأمم . ويكون طوال فترة التواصل والاحتكاك بين هذه الشعوب سواء عن طريق الفتوحات في التاريخ الإسلامي ، أو الحروب والغزوات أو الاستيطان الظرف ملائم لعملية التبادل بين لغات هذه الشعوب المتواصلة مع بعضها البعض . كما يشجع ذلك على انتقال الألفاظ والمصطلحات وربما الصيغ البنائية من لغة إلى أخرى. وغالبا ما يأخذ المغلوب بلغة الغالب لسبب أو لأخر.[23]

كما لعب العامل الثقافي الدور البارز في نشأة هذه الظاهر اللغوية ، وبواسطة هذا الرافد تبادلت اللغة العربية مع اللغات الأخرى المجاورة لها جغرافيا وتاريخيا العديد من الألفاظ ، كما حدث مع اللغة الفارسية واليونانية والآرامية ... لاسيما تلك الألفاظ المتعلقة بمظاهر اللهو والترف ومصطلحات لم يكن يعهدها المجتمع العربي في المجال الفني . ولعل انتقال مجموعة من الألفاظ الخاص في المجال الفلسفي والفني وحتى في

العلوم التجريبية خير دليل على ذلك . كما احتوت لغة الشعر قبل مجئ الإسلام على ألفاظ دخيلة ومعربة انتقلت إليها من الثقافات المختلفة .[24]

أقسام الألفاظ المقترضة/

مكن تقسيم الألفاظ المقترضة من والى اللغة العربية إلى :

أ)- الكلمات المقترضة من لغة معينة والتي تقع ضمن ما يسمى بالمشترك اللفظي بين اللغات المشتركة في الأصل والمختلفة معا ؛ كما هو الحال بين العربية والحبشية . والعربية والفارسية واليونانية... ومثال على ذلك كلمة "الجبث" وهي لفظة وردت في القرآن الكريم . واتفق المفسرون على أن الجبث هو الساحر بلسان الحبشة كما انه اسم للشيطان .وفي معاجم اللغة ورد هذا المصطلح بمعنى كل ما عُبد من دون الله .

ب)- الكلمات المقترضة المشتركة بين اللغة العربية والمجموعات السامية . وتستعمل هذه المصطلحات أو الألفاظ في لغتين من أسرة واحدة ، وهو ما يفسر شيوع هذه الظاهرة اللغوية في اللغات السامية باشتراك معظم اللغات السامية في استعمال المفردة الواحدة . [25]

التواصل الحضاري واللغوي:

كما سبق وان ذكرنا إن نتيجة للتعايش بين اللغات يقع التأثير والتأثر فيما بينها ويتمثل في اقتراض الألفاظ والمسميات، فيتسع محل اللغة وتتطور وتزداد حيويتها، وتلك سنة اللغات حين التعايش والاحتكاك والتجاور .ونجد اللغة العربية كغيرها من اللغات في العالم عبر التاريخ تداخلت مع اللغات الأخرى ، وتبادلت جوانب التأثير والتأثر حين احتكت واتصلت بالأمم المجاورة بسبب الحروب والمعاملات التجارية والثقافية، فأثرت وتأثرت حسب قانون التجاور والتواصل الحضاري .[26]

وقد أدى التواصل الحضاري واللغوي بين الشعوب عن طريق آليات مختلفة إلى دخول الآلاف من الكلمات العربية إلى اللغات الأجنبية[27]، وتنوعت تلك الألفاظ ما بين علمية وأدبية وحياتية تتعلق بأمور المعيشة، بل والمصطلحات العلمية أيضا سرعان ما توطَّدت الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة فاحتكَّت بالحضارات والثَّقافات الأخرى، وتهيَّأ لها المناخ لحركة علميَّة واسعة بدأت بالاهتِمام بالتَّرجمة، وخلال العصر العباسي وعلى مدى قرن كامل حوالي 750–850 تمت ترجمة كتب كثيرة في الرياضيات والفلك والطب والفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية. فكان خلفاء بني العبَّاس يشترطون على أباطرة الروم بيْعَهم المخطوطات اليونانيَّة في مختلف العلوم لترجمتها إلى العربية، حتى إنَّ المنصور كان يدفع ما يساوي وزن المخطوطات ذهبًا، وكان أهم مركز من مراكز حركة الترجمة هذه هو بيت الحكمة الذي أنشأه الخليفة المأمون في بغداد، ووقف عليه الأموال للذين يريدون أن ينقطعوا إلى نقل الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية. وكان بيت الحكمة يضم إلى جانب المكتبة والأكاديمية، مكتباً للترجمة إلى العربية التي أصبحت لغة البحث بين العلماء والمسلمين والأوروبيين على حد سواء[28].

ونشطت حركة التَّأليف العلمي وبرز علماء أجلاء تركوا آثارًا نفيسة في مختلف الفروع العلميَّة، فأصلحوا كثيرًا من الأخطاء العلميَّة لمن سبقهم، وأضافوا الكثير من المعرفة النَّظريَّة والتَّطبيقيَّة، حتَّى بقِيت كتبُهم وعلومهم تدرَّس في الشَّرق والغرب حتَّى أمدٍ قريب.[29]

من خلال البحث في هذا الموضوع اتضح لنا جليا مدى ضرورة التواصل بين المجتمعات البشرية على اختلاف أعراقهم وجنسياتهم لتلبية

متطلباتهم اليومية وتطويرها والعمل على ديمومتها . ونعتقد أيضا إن للتواصل الحضاري بالغ الأثر في تفعيل وتطوير ظاهرة الاقتراض اللغوي . بالمقابل كان لهذه الظاهرة اللغوية دورا في تعزيز آليات التواصل الحضاري بين الشعوب والأمم ، وليس من السهل أن تستغني اللغات الحية عن هذه الظاهرة اللغوية .

الهوامش :

[1] - ينظر، سعد الدين السيد صالح ، التواصل الحضاري والحفاظ على الذاتية . ط1 ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 ، ص : 09 .

[2] - سعيد عاشور، المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارات الأوروبية، القاهرة، 1963، ص:19. نقلا عن المرجع السابق .

[3] - ينظر، سعد الدين السيد صالح ، التواصل الحضاري والحفاظ على الذاتية ، ص :10 .

[4] - ينظر، محمد بن الخضر الجواليقي ، المعّرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، تعليق خليل عمران المنصق .ط1 ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998، ص: 91.

[5] - شهاب الدين بن محمد بن عمر الخفاجي ، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل . ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص :34.

[6] - ينظر، رجب عبد الجواد إبراهيم ،الاقتراض المعجمي من الفارسية الى العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث . ط1، مكتبة دار القاهرة، القاهرة، 2002 ،ص:08 .

[7] - الخليل بن احمد الفراهيدي ، العين ، تحقيق المخزومي والسامرائي ، ج2 ، ص : 345.

[8] - ينظر، رجب عبد الجواد إبراهيم ،الاقتراض المعجمي من الفارسية الى العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، ص : 08.

[9] - شهاب الدين بن محمد بن عمر الخفاجي ، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، ص : 32.

[10] - محمد بن الخضر الجواليقي ، المعّرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، ص : 07.

[11] - سيبويه ، الكتاب ، ج4 ، ص : 303.

[12] - ينظر، جميل أحمد ، الصلات اللسانية بين العرب والهند ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1975 ، م50 ، ج4 ، ص : 789 .

[13] - ينظر، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، م10 ، ج1 ،ص : 122.

[14] - ينظر،نبدلي جوزي ، بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1936 .

[15] - ينظر،ماري الكرملي ، نشوء اللغة العربية واكتمالها ، المطبعة العصرية، القاهرة ، 1948 ، ص : 79.

[16] - مروج غني جبار ، الاقتراض في العربية ، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد ، 2011 ، ص : 523.

[17] - ينظر،علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة العربية . ط6 ، لجنة البيان العربي ، ص : 194.

[18] - ينظر،مروج غني جبار ، الاقتراض في العربية ، ص :523.

[19] - ابوعثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، البيان والتبيين ، ت عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخفاجي ، القاهرة ،ج20/1.

[20] - فندريس ، اللغة ، ت عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، الأنجلوالمصرية ، 1950 ، ص:348.

[21] - ينظر،مروج غني جبار ، الاقتراض في العربية ، ص :524.

[22] - ينظر،المرجع نفسه ، ص :525.

[23] - ينظر،المرجع نفسه ، ص:562.

[24] - فولفد فيشر ، الأساس في فقه اللغة العربية ، ت سعيد حسن بحيري .ط1 ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، 2002 ، ص :38.

[25] - آمنة الزغبي ، جهود العلماء المسلمين في تأصيل المفردات الحبشية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، م7 ، العدد الثالث ، 2011 ، ص: 70.

[26] - ينظر،سعيد أحمد بيومي، أم اللغات: دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، ط1، مكتبة الآداب ، القاهرة، 2002 ص 36

[27] - ينظر،عبد الوهاب عزام، الألفاظ العربية في اللغات الإسلامية غير العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع، القاهرة 1957، ص:86.

[28] - ينظر، أحمد عثمان، الإسهام العربي في حوار الحضارات، حوليات الجامعة التونسية، عدد 50، 2006 ، ص :07.

[29] - ينظر،مصطفى العبد الله الكفري، الترجمة أحد أهم أدوات التواصل بين الشعوب، جريدة الأسبوع. الأدبي العدد 1130 ،2008

قائمة المصادر والمراجع :

– أبوعثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، ت عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخفاجي ، القاهرة ،ج1.

– محمد بن الخضر الجواليقي ، **المعّرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** ، تعليق خليل عمران المنصق .ط1 ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998.

– شهاب الدين بن محمد بن عمر الخفاجي ، **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** . ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

– رجب عبد الجواد إبراهيم ،**الاقتراض المعجمي من الفارسية الى العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث** . ط1، مكتبة دار القاهرة، القاهرة ، 2002 .

– سعد الدين السيد صالح ، **التواصل الحضاري والحفاظ على الذاتية** . ط1 ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1994 .

– سعيد عاشور ، **المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارات الأوروبية** ، القاهرة ، 1963 .

– سيبويه ، **الكتاب** ، ت عبد السلام هارون ،ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977،ج4

– الخليل بن احمد الفراهيدي ، **العين** ، تحقيق المخزومي والسامرائي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003، ج2 .

– فندريس ، **اللغة** ، ت عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، الأنجلوالمصرية ، 1950 .

– فولفد فيشر ، **الأساس في فقه اللغة العربية** ، ت سعيد حسن بحيري .ط1 ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، 2002.

– ماري الكرملي ، **نشوء اللغة العربية واكتمالها** ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، 1948 .

– علي عبد الواحد وافي ، **فقه اللغة العربية** . ط6 ، لجنة البيان العربي .

المجلات :

- أحمد عثمان، **الإسهام العربي في حوار الحضارات**، حوليات الجامعة التونسية، عدد 50،2006.
- بيومي سعيد أحمد ، **أم اللغات: دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها**..ط1،مكتبة الآداب ، القاهرة، 2002 .
- جميل أحمد ، **الصلات اللسانية بين العرب والهند** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1975 ، م50 ، ج4.
- الزغبي آمنة ، **جهود العلماء المسلمين في تأصيل المفردات الحبشية** ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، م7 ، العدد الثالث ، 2011.
- عزام عبد الوهاب ، **الألفاظ العربية في اللغات الإسلامية غير العربية**، مجلة مجمع اللغة العربية،
- الجزء التاسع، القاهرة 1957.
- الكفري مصطفى العبد الله ، **الترجمة أحد أهم أدوات التواصل بين الشعوب**، جريدة الأسبوع.
- الأدبي العدد 1130 ،2008.
- نبدلي جوزي ، **بعض اصطلاحات يونانية في اللغة العربية** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1936.
- مروج غني جبار ، **الاقتراض في العربية** ، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، جامعة بغداد ، 2011.

عاملا الرّفع المعنويين في النّظام العاملي

أ. سعاد سليماني
(ج.سعيدة)

النّحو العربي في صورته الشّاملة قائم على مفهومي العمل والرّبط، ذلك الأساس الّذي بني عليه صرح النّحو العربي، ولولاه لانهار ذلك الصّرح. وهذه الخاصية المميّزة للنّحو العربي تخوّله ميزة الولوج إلى رحاب نظرية النّحو العاملي المنبثقة عن النّظرية التّوليدية التّحويلية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ العاملية نظرية نحوية عربية متكاملة، أوجدها النّحاة العرب القدامى لضبط الوحدات اللّغوية المكوّنة للبنى التّركيبية داخل الجملة العربية، إذ تعدّ النّظام القائم لوصف اللّغة العربية، اكتمل جهازه الاصطلاحي في القرن الثّاني للهجرة، ويكون العمل بالاقتران الشّكلي المنتظم بين عنصرين يسمّى الأوّل منهما عاملا والثّاني معمولا.

وتتأسّس هذه النّظرية عند بعض اللّغويين على مفهوم البنية "العمل الإعرابي حركة بنيوية نحوية إعرابية دلالية خالصة"[1]، ويُقَدَّمُ العامل كعنصر مسئول عن الإعراب، فهو الذي يعيّن العلامة الإعرابية المحتواة داخل مكوّنات البناء[1]، هذه المكوّنات التي تقبل العلامة الإعرابية كعلامة تأثير واضح للعامل هي معمولات له، ويؤدّي تغيّر العامل دائما إلى تغيير العلامة الإعرابية؛

أمّا العامل النّحوي فهو: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2] وفي تعريف آخر هو: "ما يتقوّم به المعنى المقتضي"[3] وفي تعريف أوضح: "العامل ما يدخل على الكلمة فيؤثّر في آخرها، بالرّفع أو النّصب أو الجزم، كالفعل فإنّه يؤثّر في آخر الفاعل، فيجعله مرفوعا، وفي آخر المفعول فيجعله

منصوبا، وكالجازم فإنّه يؤثّر في آخر المضارع فيجعله مجزوما،... [4]مثل:" مرّ بكر بغلام زيد ولم يضحك"[5].

والحالة هذه فإنّ العامل يقوم بنظم العناصر اللّغوية في مواقعها داخل الجملة. وقد أجمع النّحاة القدامى على تقسيم العوامل إلى قسمين:

1- العوامل اللّفظية:

هي أفعال وحروف وأسماء، نحو: كان وأخواتها وإنّ وأخواتها[6] ... إلخ.

2- العوامل المعنوية:

أمّا جملة العوامل المعنوية المقول بها، فيختلف عددها بين المصادر لاعتراف النّحاة ببعضها وإنكارهم لبعضها الآخر، فقد اقتصر الجرجاني في عوامله المائة على اثنين هما: عامل الرّفع في المضارع وعامل الرّفع في المبتدأ والخبر[7]، وقد بلغ السّيوطي ستّة عوامل معنوية[1]. وهنالك من عرض سبعة أراء مختلفة[8].

والفارق بين العاملين اللّفظي والمعنوي هو أنّ الأوّل منطوق، ويعدّ عنصرا من عناصر التّركيب اللّغوي بينما الثّاني غير منطوق ويدرك بالعقل[9]. ولا يكون للّسان فيه حظ، وإنّما هو معنى يعرف بالقلب، فهو لا يظهر في البناء الشّكلي للجملة؛ ويذهب جانبا من النّحاة المعاصرين إلى أنّ المتكلّم هو العامل معتقدين أنّ العمل ينسب إلى العوامل اللّفظية على سبيل التّجوّز، بل إنّ جانبا من هؤلاء أكّد على أنّ العوامل اللّفظية هي وساطات للعمل فقط، ولكنّ العمل في الحقيقة هو من صنع المتكلّم[10]، كما يذهب "عبّاس حسن" إلى أنّ الّذي يُحدِثُ الحركات هو المتكلّم، إلاّ أنّ النّحاة نسبوا إليها العمل لأنّها المرشد إلى المعاني والرّموز، وذلك من أبلغ الاستعمالات في العربية، وعليه فلا ضير من تسميتها عوامل، فمثلا (كان) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و(ظنّ) تنصب مفعولين وهكذا[11].

ويذهب "مصطفى بن حمزة" إلى أنّه لو فحصنا قول "ابن جنّي" لوجدنا أنّه قد قال ما قال عرضا في مضمار إثبات حقيقة أكبر وأهمّ بالنّسبة إليه، وهي كون العوامل المعنوية هي الأغلب والأظهر في النّحو. ذلك أنّ العامل اللّفظي نفسه يتضمّن معنى، فهو آيل إلى أن يكون معنويا، يقول "ابن جنّي" عن العوامل: "وهي

ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي ... ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنّه فاعل، ونصبت هذا لأنّه مفعول[12]. "فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللّفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية... وإنّما قال النّحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُرُوكَ أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ..."[13] ؛ إنّ مقولة "ابن جنّي" لا يمكن أن تُفهم معزولة عن النّص بأكمله؛ فالنّص لم يُقصد به نقض نظرية العامل وإنّما أفرده لتأكيد رأيه في العامل المعنوي على أنّه الأصل والأقوى والأغلب والأظهر، وهذا مخالف لما جاء به النّحاة، فهم ينسبون القوّة إلى العامل اللّفظي. وحين قال ابن جنّي: "وإنّما قال النّحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسّببا عن لفظ يصاحبه... "[14] نفهم من سياق النّص أنّ العامل لا يكون إلاّ معنويا، ذلك الإعمال يحدثه المتكلّم، والمتكلّم لا شكّ يقصد من إيراد الألفاظ معانيها لا نصوصها، فهو حسب رأيه لم يذهب"ابن جنّي" إلى نقض النّظرية، وقد عرض أربعة نقاط تؤكّد ما ذهب إليه نختصرها فيما يلي:

1- يعدّ إسقاط نظرية العامل أمرا خطيرا، لو كان هدفه كذلك لأفرد لها الحيّز المناسب لحجمها في النّحو العربي، فلا يأتي بكلمة عابرة مدرجة ضمن قضية أخرى هي تأكيد أنّ العامل المعنوي هو الأصل والأقوى.

2- من العبث أن يخصّص ابن جنّي بابا لتغليب العامل المعنوي وتقديمه حتّى إذا أراد أن يستشهد على صحّة رأيه، جاء بما ينسف النّظرية ويجتثّها من أصلها، وفي ذلك تناقض لا يحدث لمثل "ابن جنّي"[15].

3- يتساءل "مصطفى بن حمزة" عن اعتبار "ابن جنّي" مناهضا لنظرية العامل لمجرّد أنّه قال إنّ العامل هو المتكلّم، ولا يقال هذا عن النّحاة الذين قالوا بالقول نفسه، فابن الحاجب مثلا وبعده الرّضي الاستراباذي؛ قالا أنّ العامل بمثابة الآلة وأنّ العامل الحقّ هو المتكلّم، يقول رضي الدّين: "لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما كالقاطع والسّكّين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة

هو المتكلّم بآلة الإعراب إلاّ أنّ النّحاة قد جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة وإن كان علامة لا علّة ولهذا عدّوه عاملا"[16].

4- "ابن جنّي" قد قال بالعامل في قضايا متعدّدة، وحرص على أصول النّظرية كما حرص عليها النّحاة؛ فهو الذي سجّل أنّ الجازم أضعف من الجارّ، وأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[17].

كما نجد لابن جنّي أراء في كثير من المسائل الإعمالية الخلافية، فلقد كان يقول برفع الابتداء والمبتدأ للخبر[18]. على العموم لم بجد "مصطفى بن حمزة" رأيا يثبت خروجه عن ضوابط الإعمال ومقتضياته[19].

5- على أنّ القول بأنّ العامل هو المتكلّم ليس من قبيل الاكتشاف الخطير الذي يبشّر به بل هو كما يقول "سعيد الأفغاني" من مسلّمات علم النّحو وغيره[20]. وعلى هذا فإنّ "ابن مضاء القرطبي" الذي اقتبس كون العامل هو المتكلّم من "ابن جنّي"، قد تراجع لمّا أحسّ فيه دسيسة اعتزال بما فيه من نسبة الفعل إلى العبد، والعبد عند أهل الحقّ ليس خالقا لأفعاله، ومن ثمّ لا يكون العامل الحقّ إلا الله[21]، في حين يقول "بكري عبد الكريم" أن "ابن مضاء" اعتقد أنّ العوامل ذوات وأدوات تحضر وتغيب، وليست العوامل النّحوية سوى علامات تسهّل على المتكلّم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة[22]، فقد أنكر العوامل اللّفظية والمعنوية وعلاقتهما بالحركة الإعرابية، لأنّها من عمل المتكلّم، وليست أكثر من آثار للعوامل فالحركة الإعرابية لها دور في توجيه المعنى، والقول بعمل الألفاظ وتأثيرها لا مستند له من الشّرع أو من العقل، فالفاعل لا يمارس فعله إلاّ بإرادة كالحيوان، أو بالطّبع كالنّار التي تحرق بطبعها. أمّا ما سمّاه النّحاة بعوامل فلا يصلح لأن يعمل بطبع وإرادة[23]. ويَعدّ "بن حمزة" أنّ ربط الظّاهرة الإعمالية بالله، يبتعد عن واقع الدّرس اللّغوي، وما جاء به "ابن مضاء" امتداد طبيعي لما قاله "ابن جنّي" من كون العامل هو المتكلّم[24].

إنّ نسبة القول إلى المتكلّم لا يمكنها أن تكون بدلا عن نظرية العامل، لأنّها لا تحلّ إشكالا، بل تزيد الأمر اضطرابا، ذلك بأنّها تجعل اللّغة ملك الفرد المتكلّم يتصرّف فيها على هواه[25]. ونحن نعلم أن اللّغة مؤسّسة اجتماعية تواضعية لا يملك الفرد أن يتصرّف فيها، ونعلم أيضا أنّ المتكلّم هو الذي يصوغ التّراكيب فيرتّب

عناصرها، ويلتزم برفع الفاعل والمبتدأ ونصب الحال والمفعول مثلا، فأين يمكن أن يوضع هذا من حريّة المتكلّم؟

يقول "تمّام حسّان" رادّا على نسبة التأثير الإعرابي إلى المتكلّم: "فأمّا أنّ العامل هو المتكلّم فيتنافى مع الطّابع الاجتماعي للّغة، فلو تُرك لكلّ متكلّم أن يرفع أو ينصب أو يجرّ أو يجزم كما يشاء لما استطاع النّحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأنّ العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادّعاء وحدة اللّغة"[26].

هذه الجملة من الأسباب التي جعلت "مصطفى بن حمزة" يستبعد نقض "ابن جنّي" لنظرية العامل، وقد شاطره الرّأي "عبده الرّاجحي" وإن كان قد أشار إلى هذه المسألة عرضا[27]. ولعلّ في هذا القبس من أراء "محمّد عيد" ما يكون شاهدا على هذا الاتّجاه، فهو يقول: "المتكلّم ينتج اللّغة، فمن غير المعقول أن يتصوّر كلام دون متكلّم، ولكنّ المتكلّم لا يتصرّف بحريّته المطلقة، بل تبعا لنُظُمٍ اقتضاها العرف الاجتماعي للّغة، فهناك فرق بين مجرّد الحديث باللّغة، والحديث بها موحّدة الخصائص حسب نظام معيّن في توارد الكلمات وشكلها"[28].

ويرى "عطا محمّد موسى" أنّ "مهدي المخزومي" استبدل العامل بالسّياق[29] شأنه في ذلك شأن "تمّام حسّان" [30] حينما استبدل النّظرية بتضافر القرائن على توضيح المعنى.

ويسير "محمّد حماسة عبد اللّطيف" على نهج أستاذه "تمّام حسّان"، ويقول أنّ نظرية العامل شغلت النّحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، وخلطت ما هو لغوي بما ليس له علاقة باللّغة، كما ولّدت حيل للتّقدير والإضمار وتأويل النّصوص، ويردّ عليه "عطا محمّد موسى" باعتراض مفاده أنّه كانت هناك دراسة من هذا القبيل فيما عالجه البلاغيون وخاصّة في علم المعاني[31].

والحقّ أن العامل هو الوسائل اللّفظية والمعنوية التي تفسّر التّغيرات الشّكلية للعناصر اللّغوية داخل التّركيب اللّغوي، وهو ما ناد به جمهور النّحاة قديما وحديثا، فليس معقولا أن نردّ كلّ الحركات والسّكنات في العبارة إلى المتكلّم. لنمعّن النّظر في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾[32]. فالمتعارف أنّ (ذلك) معمول، و(فاعل) عامل، ثمّ إنّ الله سبحانه وتعالى هو قائل هذا الكلام، فهو (عامل)

وفقا لوجهة نظر أنّ المتكلّم عامل، كما أنّ قارئ الآية (عامل) وفقا لوجهة النّظر نفسها، ثم إّن قارئ هذه الآية وغيرها كثير، وليس معقولا أن يعتدّ كلّ واحد من هؤلاء عاملا، وهو ما يعني ضعف هذا الرّأي القائل بأن المتكلّم هو العامل[33].

ويُبرز "عبده الراجحي" أهمّية العامل في النّظرية التّحويلية التي تستلزم أن يربط النّحويين بين بنيتين: البنية السّطحية، والبنية العميقة، وهذه الأخيرة تقتضي فهم العلاقات النّحوية باعتبارها علاقات للتّأثير والتّأثر في التّصورات العميقة، وتمثّل العملية العقلية في اللّغة، ويستخلص أنّ فكرة العامل صحيحة في التّحليل اللّغوي، وأنّها موجودة في النّحو التّحويلي بصورة لا تختلف كثيرا عمّا هي عليه في النّحو العربي[34].

ولا بدّ لي في هذا المسعى إلى أن أشير إلى أنّ ظهور فكرة العامل تعود إلى المراحل الأولى من نشأة النّحو العربي. وقد تبنّى "سيبويه" –وهو من أعلم نحاة العرب القدامى– فكرة العامل وأقامها منهجا في كتابه. فقد اختلف النّحاة المعاصرون حول هذه القضية، فنادى فريق منهم إلى إلغاء العامل بحجّة كثرة العلل الفلسفية فيه، متّبعين ما جاء به "ابن مضاء" دون أن يدركوا تصوّره الحقيقي حول المسألة، فهو تراجع عن هجومه على هذه الفكرة تدريجيا حتّى وصل إلى درجة التّخفيف من التّكلّف في العامل لا هدمه.

يتعيّن أن نقول أن العامل بصرف النّظر عمّا علق به من نظرات فلسفية، وإغراقه في العلل الثّواني والثّوالث، يعدّ الرّكيزة الأولى في النّحو العربي وفي الاستناد إليه في التّقعيد النّحوي، فهو السّبب في ربط مكونات البنى النّحوية وترتيبها على نسق لغوي معيّن، كما أنّ آخر النّظريات اللّسانية الغربية، قد احتذت به في أبحاثها بل قامت نظريات كاملة تدرس اللّغة من علاقة العمل التي تتبني على مفهوم التّحكّم المكوّني[35].

كما يكشف "تشومسكي" في نظرياته اللّسانية المتتالية عن مدى تأثّر الغرب بالنّظرية التّوليدية التّحويلية وما تحمله من سمات مستخلصة من سمات نظام النّحو العربي ونظريته، ثمّ بعد ذلك يتحدّث عن نظرية العمل والرّبط وما لهذا العامل من ضرورة في تعيين الحالة الإعرابية والرّبط بين الضّمير وما يعود عليه، والعناصر

الفارغة، أتبعها بنظرية المبادئ والوسائط التي تهدف بدورها إلى تقديم افتراضات عن السّمات العامّة لنظم القواعد البشرية، وفي الأخير البرنامج الأدنوي الذي يسعى إلى التّقليل من الوسائل والأدوات والعناصر الوصفية إلى حدها الأدنى.

من خلال ما تقدّم يبدو أنّ العاملية أساس نحوي ضارب بأصوله في أغلب أنحاء اللّغات الطبيعية، وبحظّ أوفر في النّحو العربي، وجدت طريقها نحو النّظريات اللّسانية الحديثة كمجال لتطبيقها، وأبرز نتيجة لذلك التّطبيق اعتماد نظرية العمل و الرّبط في العمل الصّوري للنحو العربي في محاولة ربطه باللغات الصورية ذات العلاقة بالمعالجة الآلية للغات الطبيعية بهدف برمجتها.

ويرى بعض النّحاة أنّ للعوامل قّوة تؤثّر في العناصر اللّغوية، وعلى هذا فقد أوجدوا أنّ العوامل التي تحدث الأثر الإعرابي على أصناف ثلاثة: الأفعال والأسماء والحروف[36]، هذا بالنّسبة للعوامل اللّفظية، أمّا العوامل المعنوية فقد اختلف النّحاة في عددها كما سبق وأن ذكرنا، وقد حصرها معظم النّحاة في عاملين.

ليس في وسع هذا البحث أن يلمّ بمعظم الخلافات القائمة على أساس إعمالي، فنكتفي بعرض نموذجين من القضايا الخلافية، وهما يمثّلان موضوع الدّراسة.

أ- الرّفع في ظلّ الدّراسات المعيارية:

1- الخلاف في رافع المبتدأ:

وهو خلاف مشهور بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة من جهة، وبين أفراد مدرسة البصرة من جهة أخرى. فمذهب الكوفيين في المصادر التي بين أيدينا يتلخّص في أنّ المبتدأ والخبر مترافعان، لأنّ كلّ واحد منهما لا يستقلّ بنفسه [37]، ولا يمنعهم هذا الرّأي أن يكون الشّيء الواحد عاملا ومعمول، لأنّ هذا لا يمنع كما لم يمتنع في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[38].فكلّ منهما متقدّم على صاحبه من وجه، متأخّر من وجه آخر، فأدوات الشّرط عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النّصب[39]، فنصب أيًّا ما تدعوا، وجزم تدعوا ب(أيًّا ما)، فكان كلّ واحد منهما عاملا ومعمولا[40].

أما تقدّم المبتدأ، فلأنّ حقّ المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه، وفرعا له، وأمّا تقدّم الخبر فلأنّه محطّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة، فالابتداء بالاسم

لغرض الإخبار عنه، والغرض إن كان متأخّرا، فهو متقدم في القصد[41]. ويقوم مذهبهم هذا بصفة عامة على أنّه لمّا كان المبتدأ يستلزم وجود الخبر، والخبر بدوره يستلزم وجود المبتدأ، ولا يتمّ الكلام إلاّ بضمّ أحدهما إلى الآخر، وجب عمل كلّ واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، إلاّ أنّ هذا الرّأي ضُعّف لأنّه يلزم عليه أن تكون رتبة كلّ منهما التّقديم، ولأنّ أصل كلّ عامل أن يتقدّم على معموله[42]. وإذا قالوا إنّهما يترافعان وجب أن يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدّي إلى المحال فهو محال، هذا من جهة، من جهة أخرى فإنّ العامل في الشّيء ما دام موجود لا يدخل عليه عامل غيره، لأنّ العامل لا يدخل على عامل، فدخول العوامل اللّفظية كان وإنّ وظنّ على الجملة المتكوّنة من مبتدأ وخبر مثل: زيد أخوك، والتي صارت على التّوالي: كان زيدٌ أَخَاكَ، إنّ زيدًا أَخُوكَ، ظننت زيدًا أَخَاكَ، يبطل القول بأن يكون أحدهما عاملا في الآخر[43].

وقد أخذ "السّيوطي" [44] بهذا الرّأي ودافع عنه إلى حدّ الادّعاء بأنّه رأي "ابن جنّي"، وعدّه "مصطفى بن حمزة" قولا باطلا[45]، لأنّ "ابن جنّي" قال في خصائصه: "فليس في الدّنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدّم على رافعه، لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا، فلم يتقدّم الخبر عليهما معا"[46] هذا رأي "ابن جنّي " كما سجّله بنفسه.

أمّا البصريون فيرون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، ثم اختلفوا في تفسير معنى الابتداء، فقد رآه بعضهم عبارة عن التّجرد من العوامل، يقول المبرّد: "ومعنى الابتداء التّنبيه والتّعرية عن العوامل"[47]، ويقول الزّمخشري:" هما الاسمان المجرّدان للإسناد نحو قولك زيد منطلق والمراد بالتّجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنّ وحسبت وأخواتها لأنّهما إذا لم يخلوا منها تلعّبت بهما وغصبتهما القرار على الرّفع، وإنّما اشترط في التّجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنّهما (المبتدأ والخبر)، لو جرّدا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أن ينعق بها غير معربة، لأنّ الإعراب لا يستحقّ، إلاّ بعد العقد والتّركيب، وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما لأنّه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث أنّ الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أنّ معنى التّشبيه في كأنّ لمّا اقتضى مشبّها ومشبّها

به كانت عاملة في الجزئين وشبههما بالفاعل أنّ المبتدأ مثله في أنّه مسند إليه والخبر في أنّه جزء ثان من الجملة "[48] ويراه بعضهم عبارة عن التّعري وإسناد العقل إليه[49]، وهذا مؤدّاه إلى أنّ تجرّد جملة المبتدأ والخبر من العوامل اللّفظية وإسنادهما سببا كافيا في اتّخاذهما حالة الرّفع إعرابا دائما لهما.

يبيّن "الخليل" أنّ الابتداء يعمل الرّفع في المبتدأ، ويشرح ذلك بتقديمه مثالا توضيحيا، نحو: زيد خارج، حيث يرى أنّ زيدا مرفوع بالابتداء وخارجا مرفوع لأنّه خبر زيد[50].

ويقول "ابن جنّي" في تعريفه للاسم المبتدأ: "اعلم أنّ المبتدأ كلّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللّفظية وعرضته لها وجعلته أوّلا لثان يكون الثّاني خبرا عن الأوّل ومسندا إليه وهو مرفوع بالابتداء تقول زيد قائم ومحمّد منطلق فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما"[51]، بهذا التّعريف يحدّد "ابن جنّي" بصفة دقيقة موقع الاسم المبتدأ بالنّسبة لخبره، كما يحدّد سبب رفعه.

ويضيف "ابن عقيل" في شرحه قائلا:" فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرّدا عن العوامل اللّفظية غير الزّائدة وما أشبهها واحترز بغير الزّائدة من مثل بحسبك درهم فبحسبك مبتدأ وهو مجرّد عن العوامل اللّفظية غير الزّائدة ولم يتجرّد عن الزّائدة فإنّ الباء الدّاخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل ربّ رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره، ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه نحو ربّ رجل قائم وامرأة"[52].

يوضّح "ابن عقيل" في هذا القول أنّ العامل في المبتدأ يكون دائما معنويا، أي بعدم دخول العوامل اللّفظية غير الزّائدة على المبتدأ.

ويذهب "العكبري" إلى ذكر خمسة أقوال مختلفة في العامل في المبتدأ ليؤكّد في الأوّل على أنّ الابتداء هو العامل في المبتدأ حيث يقول: "...وهو الاسم أوّلا مقتضيا ثانيا وهذا هو القول المحقّق وإليه ذهب جمهور البصريين"[53].

يضيف "العكبري" في موضع آخر سبب عمل الابتداء الرّفع ويرجعه إلى وجهين اثنين هما[54]:

الأوّل: أنّه قوي بأوّليّته، فكما نعلم أنّ الرّفع يكون أقوى الحركات، لهذا كان ملائما له.

الثّاني: أنّ المبتدأ يشبه الفاعل في أنّه لا يكون إلاّ اسما مخبرا عنه سابقا في الوجود على الخبر.

ويقول "ابن آجروم": "والابتداء معناه الاهتمام بالشّيء وجعله أوّلا لثان بحيث يكون خبرا عن الأوّل نحو زيدٌ قائمٌ فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ"[55].

وكان "أبو إسحاق" يجعل العامل في المبتدأ هو في نفس المتكلّم يعني من الإخبار عنه: لأن الاسم لمّا كان لابدّ له من حديث يحدّث به عنه صار هذا المعنى هو الرّفع للمبتدأ[56].

وقال الكوفيون بعدم جواز ارتفاع المبتدأ بالابتداء، ذلك لأنّ الابتداء إمّا أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئا، ينبغي أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا من حروف المعاني، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لانهاية له، وهذا محال، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال ø زيدٌ قائمًا كما يقال حضر زيدٌ قائمًا وإن كان أداة، فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، وإن تجاوز هذه الأقسام الثّلاثة فهو غير معروف[57].

وسنوضح هذا القول باستعمال الجدول التّالي:

إظهار الابتداء (رافع المبتدأ)		
يكون ظاهرا ومجسّدا على سطح البنية التّركيبية		لا يكون ظاهرا على سطح البنية التّركيبية
ø = الاسم	ø = الفعل	ø =أداة من أحرف المعاني
اسم +... +اسم +ø	ø زيدٌ قائمًا = حضر زيدٌ قائمًا	لا ترفع الأسماء

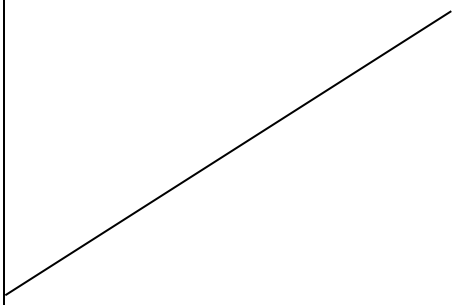

↓

نتيجة: الاسم لا يرفعه إلاّ رافع موجود غير معدوم

وعلى هذا نستنتج أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو عامل لفظي.كما أنّهم (أي أصحاب مدرسة الكوفة) قالوا بعدم جواز القول بأنّ الابتداء يعني التّعري من العوامل اللّفظية، فإذا كان الأمر كذلك فذاك عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا، ودليلهم على أنّ الابتداء لا يوجب الرّفع هو أنّهم وجدوا الابتداء بالمنصوبات والمسكنات والحروف[58].

ويردّ البصرين قائلين: إنّما قلنا بالعامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التّعري من العوامل اللفظية، لأنّ العوامل في هذه الصّناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسّيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدّلالة تكون بعدم شيء كما بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت

أن تميّز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التّمييز بمنزلة صبغ الآخر، فكذلك هاهنا. وإذا ثبت أنّه يعمل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل، نحو كان وأخواتها وإنّ وأخواتها وظننت وأخواتها، فإنّها كما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا [59]، فهذا يعني أنّه لمّا جاز أن يدخل على الجملة الاسمية ناسخ، فنقول: كان زيدٌ أخَاكَ، فتعمل كان في المبتدأ والخبر، وذلك دليلا على أنّ كلاّ من المبتدأ والخبر لا يعمل في صاحبه، لأنّه ليس بالإمكان أن تطرأ كان بعملها على اسمين مترابطين كلاهما عامل ومعمول؛ لأنّ العامل لا يدخل على عامل.

ويرى "مصطفى بن حمزة" أّن هذا الخلاف بين الفريقين لا يمكن أن يحسم بمجادلة أو محاولة إقناع لأنّه يعكس تصوّر كلّ مدرسة لطبيعة العامل، فمن كان يرى العمل إفضاء علّيا، لم يكن له أن يستسيغ التّبادل لأنّ ذلك فعلا ممتنعا، ومن كان يرى العمل وضعا لغويا خاصّا لم يكترث بأن يكون الشّيء عاملا ومعمولا، مادام ذلك نابعا من اللّغة ذاتها[60].

2- <u>الخلاف في رافع الخبر:</u>

أمّا الخبر، فيختلف البصريون في رافعه، وقد نشأ عن هذا الاختلاف:

ثلاثة تصنيفات لرافع الخبر
- 1- الابتداء
- 2- المبتدأ
- 3- الابتداء والمبتدأ معا

فالتّصنيف الأوّل قال به "الزّمخشري"[61] أما التّصنيف الثّاني، فقال به "سيبويه"[62]، مؤكّدان على أنّ عمل الابتداء في الخبر يكون بوساطة المبتدأ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلاّ أنه كالشّرط في عمله ويتبع قوله هذا بمثال توضيحي: وضع الماء في قدر ثم وضعها على النّار فإنّ النّار تسخّن الماء ويحصل التّسخين بالنّار عند وجود القدر لا بها فكذلك ها هنا،

الابتداء وحده العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلاّ أنّه عامل معه لأنّه اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل.

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذلك رفع خبر بالمبتدأ[63]

وردّوا على هذا الرأي بأنّ العامل المعنوي ضعيف، لا يعمل في شيئين كالعامل اللّفظي، وهذا أيضا عدّ ضعيفا، لأنّه متى وجب كونه عاملا في المبتدأ، وجب أن يعمل في خبره، لأنّ خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف، فالخبر في المعنى هو المبتدأ مثل: زيدٌ قائمٌ، وعمرُو ذاهبٌ، فالوصف في المعنى هو الموصوف، فإذا قلنا: قام زيدٌ العاقلُ، فالعاقل في المعنى هو زيد، ولهذا لم يتنزّل الخبر منزلة الوصف وكان تابعا للمبتدأ في الرّفع، كما تتبع الصّفة الموصوف، وكما أنّ العامل في الوصف هو العامل في الموصوف، سواء أكان العامل قويّا أو ضعيفا[64] . ويجمع التّصنيف الثّالث بين عاملين لفظي ومعنوي، وهو مخالف لأصلين من أصول الإعمال، هما أنّ اجتماع عاملين لفظي ومعنوي لا يعهد في النّحو[65] ، وأنّ العوامل لا تتزاحم على معمول واحد، كما لا يجتمع مؤثّران على أثر واحد وهو الأصل الذي دعا إلى إيجاد باب التّنازع الذي يستهدف تفادي التقاء عوامل على معمول واحد[66].

والرّأي الأخير قال به "ابن جنّي"[67] و"المبرّد" [68] وانتقد عليها.

هكذا قد بلغ الخلاف في رافع المبتدأ والخبر ستّة آراء، أوّلها رأي الكوفيين في الرّافع، والثّاني والثّالث رأيا البصريّين في الابتداء، والرّابع والخامس والسّادس أراء البصريّين في رافع الخبر.

وما كان لهذا الخلاف أن يظهر في رأينا، لو أنّ النّحاة لم يصبّوا اهتمامهم الكبير على البحث في العامل؛ وكثرة تصيّد العلل الثّواني والثّوالث مردّه إلى استعراض فكري لبعض أوائل النّحاة للتّدليل على باعهم في النّحو في المجالس العلمية التي كانت تقام لهم، معتمدين الأمثلة المصنوعة التي تلوي أعناق القاعدة النّحوية في كلّ الاتّجاهات حسب انقسام مذاهبهم النّحوية.

3-الخلاف في رافع الفعل المضارع:

لقد اختلف النّحاة القدامى في تحقيق الرّفع للمضارع اختلافا شديدا، بل أنّه تعدّى الاختلاف التّقليدي بين المدرستين (البصرة والكوفة)، إلى الاختلاف ضمن المدرسة نفسها، فإنّه يلاحظ أنّ الكوفي قد يصير صاحب رأي خاص، وأنّ البصري قد يصير كوفيا لما رآه من صواب في رأي غيره، ويجعله يتخلّى عن مذهبه، وسنعرض ها هنا بعض تلك الخلافات ومناقشتها حسب ما جاء في كتب الأصول، وتتلخّص الآراء الأكثر شيوعا في أنّ المضارع مرفوع بأحد الموجبات التّالية:

أ- التّجرّد:

وهو عبارة عن عدم معاقبة المضارع لأداة ناصبة تنصبه أو أداة جازمة تجزمه، وبهذا فالمضارع متأصّل في ارتفاعه؛ أمّا الجزم والنّصب فإنّهما عرضان تجلبهما العوامل.

على هذا فيمكن القول إنّ الفعل المضارع المرفوع هو الأصل، ويعدّ المضارع المنصوب والمضارع المجزوم فرعان مشتقّان منه، عن طريق زيادة أداة نصب أو أداة جزم قبله، تغيّران من علامته الإعرابية، فيتغيّر بذلك المعنى المقصود.

وقد انتقد هذا الرأي لأنّه ينتهي إلى تحويل العوامل إلى عدم، ومعارضوه لا يقتنعون بهذا، لأنّهم يتصوّرون العوامل مؤثّرات حسّية لا بدّ لها من حضور تستطيع به التّأثير[69]، ذلك لأنّ التّجريد من النّاصب والجازم أمر عدمي، والرّفع أمر وجودي، فكيف يصحّ – حسب رأيهم – أن يكون الأمر العدمي علّة لأمر وجودي؟

وقد ردّ على هذا التّفنيد بأنّه رأي صواب كون التّجريد من النّاصب والجازم عدمي، لأنّه استعمال المضارع على أوّل أحواله، مخلصا من لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشّيء، والمجيء به على صفة ما ليس عدمي[70].

عمد "السّيوطي" إلى إبطال هذا التّجرّد في استدلالاته، على أنّ هذا الرأي يخالف الأصول، وهو يؤدّي إلى أن يكون الرّفع بعد النّصب والجزم، وهذا مخالف للأصول؛ لأنّها تدلّ على أنّ الرّفع قبل النّصب، فالرّفع صفة الفاعل والنّصب صفة المفعول، وكذلك تدّل الأصول أيضا على أنّ الرّفع قبل الجزم، "فالرّفع في الأصل

من صفات الأسماء والجزم من صفات الأفعال، فكما كانت رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرّفع قبل الجزم"[71].

يصرّح الأنصاري عن العامل في الفعل المضارع في قوله: " يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم نحو يقوم زيد، أجمع النّحويون على أنّ الفعل المضارع إذا تجرّد من النّاصب والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو "[72].

وقد نسب القول بالتّجرّد إلى حذّاق الكوفيّين[73]، فقد قال به "الفرّاء" [74]، واختاره "ابن هشام"[75] ودافع عنه. وهو رأي "ابن مالك" في الموضوع، فإنّه قد أعرب عن موقفه المؤيّد للقائلين بالتّجرّد حين قال في ألفيته:

رفع مضارعا إذا يجرّد من ناصب أو جازم كتسعد[76]

غير أنّه كان أكثر وضوحا في شرح الكافية الشّافية حين قال بشأنه بعد أن عرض ما يتّصل به من أراء: "وأمّا تجرّده من الجازم والنّاصب وهو قول حذّاق الكوفيين وبه أقول"[77]. وكما ذكره "ابن آجروم" في آجروميته، وانتصر له.

وممّا مضى يتبيّن أنّ قول بعض الكوفيين بالتّجرّد لا يعارض ما ذهب إليه بعض البصريين[78] لأنّ القول بالتّجرّد، قد استهوى عددا من النّحاة الكوفيين والبصريين.

يكون هذا الرّأي بمثابة النّظير لعامل الابتداء، فكلّ من المبتدأ والخبر والفعل المضارع يكتسب حالة الرّفع إذا تجرّد من العوامل اللّفظية.

ب- الوقوع موقع الاسم:

يرى أصحاب هذا الرّأي أنّ الموجب لارتفاع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، ويحلّ محلّه بالتّعويض، وذلك كما في المثال (يَقُومُ زَيدٌ) الذي يمكن أن يعوّض فيه الفعل باسم، فنقول: قَائمٌ زَيدٌ أو نقول: أَخُوكَ زَيدٌ[79]. ولا يغيّر هذا الرّفع أن يقع الفعل موقع اسم مجرور، أو منصوب كما في (مررت برجل يكتب)، وفي (ظننت زيدا يضرب)، فهو لا يتأثّر بما يمكن أن يتأثّر به اسم لو عوّض به، لأنّ للفعل عوامله الخاصّة التي تؤثّر فيه ويتأثّر بها[80].

وقد علّل البصريون إعراب الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم، فهو يقع مبتدأ، ويقع خبرا، ويقع نعتا، ويقع حالا، كما يقع الاسم كذلك، فقد عقد سيبويه، بابا لوجه

دخول الرّفع في الأفعال المضارعة للأسماء، قال فيه: "وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ، فأمّا ما كان في موضع المبتدأ، فقولك: يقولُ زيدٌ ذلك، وأمّا ما كان في موضع المبني على المبتدأ، فقولك: زيدٌ يقول ذلك، وأمّا ما كان في موضع غير المبتدأ، ولا المبني عليه فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا يوم آتيك وهذا زيد يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحسبته ينطلق، فهكذا هذا، وما أشبهه"[81]. وهو يشبه الابتداء أي يوجب رفع المبتدأ على مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين فهو كذلك بالنّسبة لرفع الفعل المضارع[82].

وقد ردّ على هذا الرأي أنه ينتقض بالفعل الماضي، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع وكانت الإجابة بأنّه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجبا له الرّفع، لأنّه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع فإنّه يستحقّ جملة الإعراب لمشابهته للاسم[83] ولقد انتصر لهذا الرّأي "الزّمخشري"[84] و"ابن يعيش"[85] ودافعا عنه.

وأظنّ أن هذا الاستبدال الذي أجازه النّحاة بين المضارع والاسم لا يخلو من شبه بالتّوزيع الذي تلجأ إليه مدرسة بلوم فيلد حين تحلّل الوحدات اللّغوية داخل التّركيب لتنتهي إلى تصنيفها، فالمضارع عند النّحاة العرب ينتمي إلى الخانة التي ينتمي إليها الاسم، وهما يتبادلان الموقع رغم اختلاف البناء والدّلالة[86].

كما أنّ هذا القول ينتقض في نحو: هلاّ تفعلُ ، وجعلت أفعلُ و مالك لا تفعلُ، ورأيت الذي لا تفعلُ، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع[87]، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع وهذا باطل[88].

ج- المضارعة:

وهي ذلك التّماثل القائم بين الفعل المضارع والاسم، ممّا أوحى بتسمية هذا الفعل مضارعا، لأنّه ضارع الاسم في أوجه خمسة نجمعها فيما يأتي:

1- أن يكون شائعا فيتخصّص، فهو لا يتمخّض للاستقبال إلاّ بقرينة أداة كالسّين وسوف، فإنّ اسم الفاعل بوضعه دال على الحال والاستقبال[89]، بل هو فعل دائم كما يدعوه الكوفيون، فلذلك كان عملهما في ما بعدها واحدا.

2- أنّه تدخل عليه لام الابتداء، كما يقبلها الاسم فيقال: إنّ زيدا ليقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم، ولام الابتداء تختصّ بالأسماء فلمّا دخلت على الفعل دلّ ذلك على المشابهة بينهما[90].

3- أنّ هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة كالعين تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك.

4- أنّه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك، تقول: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب، فقد قام: (يضرب) مقام (ضارب).

5- أنّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، فنلاحظ أنّ (يقوم) على وزن (قائم) في حركاته وسكونه، ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل[91].

والقول بالمضارعة رأي معروف "لثعلب" (أحمد بن يحي 291هـ) الذي يجعل رفع المضارع أثرا للمشابهة، فهي في مقابل الرّأي الكوفي الذي يجعله أصيلا في المضارع نابعا عن التّجرّد الذي هو وصف ذاتي في المضارع غير مكتسب[92].

وقد أخد بهذا الرّأي "ابن الحاجب" وأيّده عليه "الاستراباذي" في شرح الكافية[93] وهجس به "العكبري"[94].وقد أُثر عن "ثعلب" ادّعاؤه أنّ المضارعة رأي "لسيبويه" وهو لا شكّ ادّعاء مخطئ، لأنّ رأي "سيبويه" قد أفصح عنه بنفسه[95]،حين قال بالموقع، ولتصحيح هذا الادّعاء حرص "ابن يعيش" على لفت النّظر إلى أنّ "سيبويه" كان يرى أنّ المضارعة موجبة للإعراب فقط، أمّا الرّفع فإنّ موجبه الوقوع موقع الاسم[96].

د- حروف المضارعة:

من الآراء التي علّل بها رفع المضارع ما قاله "الكسائي" الكوفي من أنّ المضارع مرفوع بنفس أحرف المضارعة التي يبتدئ بها[97]، وهو رأي شائع عليه وقد دحضه معارضوه بقواعد إعمالية اتّفاقية، منها أنّ أحرف المضارعة قد صارت بمثابة الجزء من الفعل، وقد تقرّر أنّ جزء الشّيء لا يعمل فيه[98]، ومنها أنّ تلك الأحرف لو كان لها دور في الرّفع لما اقتحمتها عوامل النّصب والجزم، فأثّرت في المضارع نصبا وجزما مع وجود تلك الأحرف التي لو كان لها دور في الإعمال لكانت هي الجديرة به لقربها من الفعل[99].

تعدّ هذه الآراء الأربعة الأكثر شيوعا في خلاف النّحاة حول رافع المضارع إلاّ أنّ هناك من يوصل عدد الخلافات إلى سبعة خلافات[100]، فمثلا قال "الأعلم الشنتمري" (410هـ، 476 هـ) بالإهمال وهو قريب من التّجرد نحو قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[101]، فإبراهيم عنده ارتفع بالإهمال من العوامل، لأنّه لم يتقدّمه عامل يؤثّر في لفظه فبقي مهملا، والمهمل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع نحو: واحد اثنان؛ وقد تلقّى القول بالإهمال إنكارا شديدا من طرف النّحاة، وخرّجوا الآية على غيره، فمنهم من خرّجها على أنّه مفعول صريح ليقال كأنّه قال: يطلق عليه هذا اللّفظ، ومنهم من قال: إنّه منادى حذف منه حرف النّداء، أي: يا إبراهيم، ومنهم من قال: هو خبر مبتدأ محذوف، أي يقال له: أنت إبراهيم، فعلى هذا يكون من حكاية الجمل ...[102].

وقال بعضهم ارتفع المضارع بالسّبب الذي أوجب له الإعراب لأنّ الرّفع نوع من الإعراب، وقال بعض البصريين، منهم "الأخفش" أنّه ارتفع لتعرّيه من العوامل اللّفظية مطلقا[103].

بالنّظر إلى ما تقدّم يمكن أن نعطي لهذه الآراء ثلاثة تصنيفات أساسية تتموقع تحتها:

1- التّصنيف العدمي:

وينضوي تحته التّجرد والتّعري من العوامل اللّفظية والإهمال.....

2- التّصنيف الثّبوتي المعنوي:

الوقوع موقع الاسم، المضارعة، السّبب الذي أوجب له الإعراب.

3- التّصنيف اللّفظي:

ينفرد فيه مذهب" الكسائي" بقوله حروف المضارعة هي الموجب لرفع المضارع[104].

وعلى هذا نكون قد تناولنا –بعون الله– نموذجين أساسيين في الخلاف الإعمالي، إلاّ أنّ "مهدي المخزومي" قد ثار ضدّ رافع الفعل المضارع بل إنّه ذهب مذهبا يقود إلى نفي فكرة العامل ككلّ، فقد نفى عن الوقوع موقع الاسم والتّجرّد، السّبب في رفع الفعل المضارع وذلك لتمييزه وتخصيصه.

ونحن ندرك أن المنطق ينصّ على عدم صلاحية النّسبة إلى معدوم أصلا، لكنّ إذا نظرنا من منظار الاتّجاهات اللّغوية الحديثة، فإنّها تُعدّ متّجها توليديا يكشف الحجاب عن البنى التّحتية للنّصوص، ويتسبّب في توليد جمل فرعية تتجلىّ في صور قاعدية .

ب- التّحليل المنطقي لعامل الرّفع:

يجدر بنا أن نشير هنا إلى أنّ الغاية المثلى من هذا البحث هو تقديم نموذج وصفي صوري لعاملي الرّفع المعنويين، نركّز فيه على صياغة تقعيدية جديدة مبنية على رموز رياضية، تكون مستوحاة من القوانين الرّياضية لضبط وتنظيم وإبراز التّأثير والتّأثّر الحاصل بين العامل المعنوي ومعمولاته، سواء في جملة المبتدأ أو في الفعل المضارع كمتوالية من العناصر العاملة المجرّدة والعناصر اللّغوية المنتهية المعمول فيها.

ينتهي بنا المطاف هاهنا لتقرير الحقائق التّالية:

إنّ أصل الجملة الاسمية هو الرّفع أي: رفع المبتدأ والخبر، والأصل كما جاء في كتب بعض النّحاة أنّ أصل الشّيء قاعدته التي لو تُوهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائرة[105] ، وفي قول آخر: "الأصل أسفل كل شيء"[106]، وهذا يصوّره قوله تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ، وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[107]، فهو الذي يبنى عليه ولا يبنى على سواه[108]، وعلى هذا يكون الفرع بالأصل مع زيادة، أي مع شيء من التّحويل.

على هذا الأساس فإنّ المواضع التي تحتلّها الوحدات اللّغوية هي خانات تحدّد بالتّحويلات التّفريعية[109]، ويحدث ذلك بالانتقال من الأصل إلى فروع مختلفة عن طريق الزّيادة التّدريجية، حيث تمثّل هذه الزّيادة التّحويل ذاته.

وتكون هذه التّحويلات بزيادة تتصدّر الجملة الاسمية فتُغيّر من حركاتها الإعرابية وبالتّالي تغيّر معناها السّياقي، وتكون بنية العبارة الاسمية مع تفريعاتها (توسّعاتها) على هذا الشّكل التّخطيطي:

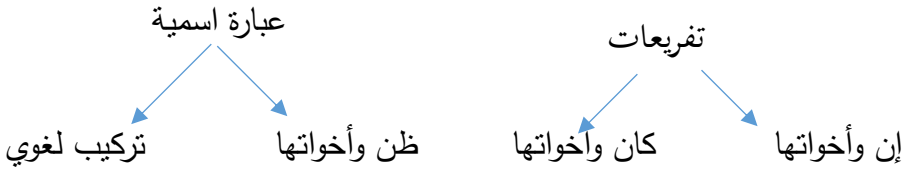

ونتحصّل على المثال المولّد أو المشتقّ بإثبات التّناسب أو التّناظر[110]، ما يسميه "عبد الرّحمن الحاج صالح": المقابلة بالنّظير بين هذه الوحدات[111]، أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهم، وهو هاهنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. ننطلق في ذلك من أبسطها وهي التي تتكوّن من عنصرين: زيدٌ منطلقٌ، فنحمل عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنّسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك طريقة تتمّ بتحويل هذه النّواة بالزّوائد، وهي في الواقع مقارنة بنيوية تقوم على أساس مهمّ في الرّياضيات الحديثة، يعرف بالتّطبيق، ما يماثل هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتّناظر، ويتمّ هذا الإجراء التّحويلي بالزّيادة، ولإرجاع الجملة المحوّلة إلى الجملة النّواة نقوم بالعملية العكسية للتّحويل أي بردّ الشّيء إلى أصله على حدّ تعبير النّحاة.

وما يهمّنا هنا هو أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الموضع التي تظهر فيه الزّوائد يقابله في الجملة البسيطة (النّواة) موضع فارغ، فهذا الفراغ هو ما سمّاه النّحاة العرب القدامى بالابتداء، وحدّدوه بأنّه التّجرّد من العوامل اللّفظية،كما كانوا يعنون بالعامل أنّه المؤثّر في غيره لفظا ومعنا ويتحكّم فيه[112].

كما أنّ خلّو الموضع (الموقع) من تلك الزّيادة، نسمّيه العلامة العدمية (expression zéro)، وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وهي بذلك تشبه العلامات التي تميّز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكّر... لها علامات غير ظاهرة بالنّسبة للجمع والمثنّى والمؤنّث...)، كذلك هو الأمر بالنّسبة للعامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المعنى وإن كان موجودا في اللّسانيات الحديثة إلاّ أنّه لم يستغلّ استغلالا كافيا، حيث يفرض عليه أن يكون مرتبطا بالموضع داخل بنية لغوية محدّدة ذات عرض وطول التي أطلق عليها مصطلح المثال[113].

انطلاقا ممّا ذكر، نقول أنّ عامل الابتداء هو وحدة صغرى يتركّب منها مستوى التّركيب (niveau syntaxique) ، إلاّ أنّها وحدات من جنس آخر أكثر تجريدا، فهي تكافئ الزّوائد على يمين الجملة النّواة في التّأثير على عناصرها اللّغوية، وتغيّر اللّفظ والمعنى، بل تؤثّر في بقية التّركيب كالتّأثير في أواخر الكلمات.

ولبيان التّأثير الحاصل في الجملة النّواة بفعل عامل الابتداء مثله مثل العوامل اللّفظية، نقوم بعرض هذا المثال التّحويلي الذي يَعُدُّ الابتداء وحدة من وحدات المتتالية اللّغوية، ومن ثمّ فإنّ الوحدات اللّغوية المحتواة في الجملة (1) زيد منطلق، نستطيع أن نجدها في متتاليات أوسع منها[114]:

العامل	المعمول1	المعمول2
ø	زيد	منطلق
إنّ	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت عمرو	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا

ففي الخانة الأولى، يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا له تأثير على بقية التّركيب لهذا سمّي عاملا (régissant) ، ونلاحظ أنّ العنصر الموجود في الخانة الثّانية هو عنصر قارّ، لا يتقدّم على عامله، فهو إذن في اصطلاح نظرية العامل: المعمول الأول (terme régi 1)، ويكوّن مع عامله زوجا مرتّبا (couple ordonné)، أمّا المعمول الثّاني فقد يغيّر رتبته فيتقدّم على كلّ العناصر، بصرف النّظر عن حالة جمود العامل، نحو: إنّ. وقد استعمل "تنيير" (Tesnière)

لفظا(régissant) و(subordonné) للدّلالة على العامل و المتعلّق به لتوضيح علاقات التّركيب البنيوي[115].

وكذلك بالنّسبة للفعل كونه عامل يقع موقع الابتداء، وأنّ المفعول به يقع موقع المبني على المبتدأ أي الخبر، فالتّوازي(القياس) أو المُناظر هو خاص ببنية اللّفظ وليس له علاقة بصيغة الخطاب، لأنّ الموضع شيء وما يحتويه شيء آخر، بهذا يمكن أن نوسّع الجدول السّابق بإضافة مايلي:

العامل	المعمول1	المعمول2
قام	زيد	
ضرب	زيد	عمرو
ضرب	ت	عمرا

وقد يخلو موضع العامل من العنصر المنطوق، الظّاهر في البناء الشّكلي للجملة وهو ما يشار إليه بالعلامة العدمية ø ونسمّيه عامل الابتداء[116].

وقد يكون في موضع العامل فعل تام ك: قام وضرب أو فعل ناقص ك:كان أو إنّ وأخواتها أو أكثر من عنصر لغوي مثل: حسبت وهي جملة، بل حتى عامل ومعمول1 ومعمول2 مثل: أعلمت عمرا...،كلّ تلك العناصر المذكورة عاملة فيما بعدها، وبهذه المواضع مع العملية الإجرائية لحمل عنصر على عنصر لجامع بينها ، يوضّح أنّ الابتداء هو بمنزلة الفعل، والمبتدأ واسم كان واسم إنّ بمنزلة المعمول1، وأنّ خبر المبتدأ بمنزلة المفعول، وأنّهما وخبرا كان وإنّ بمنزلة المعمول2 . فالموضع فارغ في الجملة (1) كونه يحمل متتالية أخرى مجرّدة غير ظاهرة هي العلامة العدمية للعامل (expression zéro du régissant)، وهو العنصر المسؤول عن الإعراب، فهو الذي يحدّد العلامة الإعرابية (désinence casuelle) لمكوّنات البناء، ولهذا تسمّى هذه المكوّنات بالمعمولات[117].

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ تغيير للعامل يصحبه تغيير للحركة الإعرابية، وبهذا نكون قد أثبتنا بالتّناظر الرّياضي الذي ابتدعه "عبد الرّحمن الحاج صالح"، أنّ عامل

الابتداء هو الذي يرفع المبتدأ والخبر بالقياس إلى نظائره التّي تحتلّ موضعه إلاّ أنّ تأثيرها الإعرابي يختلف من عامل إلى آخر، "فإنّ" تنصب المبتدأ وترفع الخبر، و"كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و"ظنّ" تنصب الجزئين ويصيرا مفعولين في وظيفتهما النّحوية.

ويسمّى المبتدأ معمولا أوّلا ونرمز له (م1) ويسمّى الخبر معمولا ثانيا ونرمز له (م2) وفق الجدول التّالي:

العامل (ع)	معمول (م1)	الحركة الإعرابية	معمول ثاني (م2)	الحركة الإعرابية
ø	زيد	ٌ	منطلق	ٌ
إنّ	زيد	ًا	منطلق	ٌ
كان	زيد	ٌ	منطلق	ًا
حسبت	زيد	ًا	منطلق	ًا
أعلمت	زيد	ًا	منطلق	ٌ
عمرا				

إنّ عمل (إنّ) مثلا في (زيد) النّصب وفي (منطلق) الرّفع، وعمل الابتداء الرّفع في كليهما.

وقد حملت التّراكيب المكوّنة من فعل غير ناسخ على هذا المثال، واكتشف عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أنّ الفعل ينزل منزلة العوامل المؤثّرة في التّركيب، وأنّ المعمول الثّاني في هذه الحالة هو المفعول به، فأثبت بذلك أنّ موضع م1 وم2 يمكن أيضا أن تحتلّها وحدة واحدة أو تركيب، وذلك مثل:

ع	م1	م2
ø	أن تصوموا	خيرٌ لكم
رأيْ	تُ	زيدًا
رأيْ	تـ	ك

يتوضّح أنّ العناصر التّركيبية هي عناصر مجرّدة من جهة، من جهة أخرى هناك عناصر أخرى تدخل وتخرج على هذه النّواة التّركيبية، تربطها بغيرها علاقة الوصل[118]، تتمثّل في زوائد مخصّصة كالمفاعيل والحال وغيرها، نعبّر عن العلاقات الرّابطة بين هذه العناصر التّركيبية بالصياغة الصّورية التّالية[119]:

بناء ⟵ وصل

[(ع م1) ± م2] ± مخ

ع= عامل، م=معمول، مخ= مخصَّص، =يستلزم، [ ]= ترتيب إجباري، ()= ترتيب اختياري، ø= عامل معنوي (الفراغ الدّال)، ف= فعل، ح= حرف، نا= ناسخ

والقاعدة الافتراضية الكلّية إذن –أي بالنسبة للعوامل اللّفظية والمعنوية على السواء –هي:

ع ← م1+ م2

وتدخل على الجملة النّواة زوائد مثل التي تدخل في بنية الكلمة، يمثّل عبد الرحمن الحاج صالح للعلاقة القائمة[120] بين الوحدات التّركيبية (النّواة + الزّوائد) بهذه الصّياغة الصّورية:

البناء

م2(م3+م4...)

ع(ø/ف/ح/نا) ⟵ م1

بعد أن فرغنا من إثبات عمل الابتداء في كلّ من المبتدأ والخبر، نتوجّه إلى العامل المعنوي في رفع الفعل المضارع وما يجرّه من اختلافات.

فقد ناقش النّحاة قول "الكسائي" المنفرد سالفا، وهو قوله أنّ الموجب لرفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة في أوّله، وقد أثبت النّحاة القدامى عدم صحّته لدخول النّواصب والجوازم على الفعل المضارع، فهو أمر مستحيل، فإن عملنا به هدمنا قانون العمل بأكمله.

وأما القول بالموقع، فنظنّ أنّه مفيد في استبدال المكوّنات اللغوية وتوزيعها داخل البنية التركيبية، ولا يتعدّ هذا الأمر. ونوضّح الأمر بالجدول الآتي:

الجمة	الاسم الذي يتوزّع الفعل المضارع معه في نفس الموقع
يقول زيد ذلك	مبتدأ
زيد **يقول** ذلك	خبر
مررت برجل **يقول** ذلك	حال
هذا يوم **آتيك**	صفة

أمّا القول بالمضارعة بين الاسم والفعل لا يكون سببا منطقيا لرفعه، على أنّ القول بالتّجرد هو الأصوب، أي أنّ الفعل المضارع يأتي على أصله مرفوعا إذا تجرّد من النّاصب والجازم، ويكون منصوبا أو مجزوما إذا أضفنا على يمينه زائدا يسمح بتوسّعه، فتتغيّر حركته الإعرابية ومعناه في السّياق، فرفع الفعل المضارع هو أثر لعامل معنوي لا يظهر في بنية السّطح، ويكون الاستبدال عليه بالتّناظر أيضا كما يلي:

ع	م1	م2
ø	يحضرُ	زيدٌ
لم	يحضرْ	زيدٌ
لن	يحضرَ	زيدٌ

ثمّة خانة فارغة تناظر أداء النّصب والجزم، وهي العامل المعنوي الذي أحدث الرّفع في الفعل المضارع، حيث أنّنا نلاحظ أنّ الفعل معمول من جهة وعامل من جهة أخرى، فالفاعل في الجملة السّابقة معمول للفعل لأنّه يستدعيه ويقتضيه واختلاف الجهتين يلغي التّناقض. ويعدّ إعراب الرّفع في اللّغة العربية إعراب تجرّد، كما بيّن "الفاسي الفهري" في كتابه البناء الموازي 1990[121].

ج- البنية الحملية لجملة المبتدأ:

تقوم الجملة على ركنين أساسيين هما المسند إليه و المسند، ولا تستغني عن أيّ ركن منهما، ويعدّ الإسناد الظّاهرة الأساسية في نظام الجملة، فهي توضّح العلاقة أو الارتباط المعنوي بين الجزئين الأساسيين في الجملة.

والإسناد هو:"إضافة الشّيء إلى الشّيء"[122]أو "ضمّ الشّيء إلى الشّيء"[123]، ويكون الإسناد والبناء والتّفريغ والشّغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، يدلّ على ذلك أنّ "سيبويه" قال: "الفاعل شغل به الفعل"، وقال في موضع ثان: "فرغ له" وفي موضع ثالث:"بني له"، وفي موضع رابع: "أسند له"، لأنّها كلّها بمعنى واحد[124]. ومن عبارات سيبويه في هذا الصّدد: "...هذا عبد الله منطلقا...فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتّى يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند و المبني عليه مسند إليه"[125]

والملاحظ أنّ المبتدأ مسند والخبر مسند إليه عند "سيبويه"، وقد أدرك النّحاة العرب أهمّية العلاقة الإسنادية في البنى التّركيبية للنّظام اللّساني العربي، لذلك عدّوا العناصر اللّغوية التي تنتمي إلى حيّز الإسناد عمدة لا يجوز تركها، وما تعدّى هذا الحيّز يكون فضلة، يجوز الاستغناء عنها، وتتكوّن العمدة في الإسناد من مكوّنين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وقد أشار إلى ذلك الخليل حين قال: الكلام سند

ومسند كقولك: عبد الله رجل صالح، ف(عبد اللّه) مسند و(رجل صالح) مسند إليه[126]، وقد ضبط النّحاة الإسناد فجعلوا الفعل مسندا، والاسم مسندا إليه.

ونقصد بالعلاقة الإسنادية الهيئة التّركيبية التي تكوّن المسند والمسند إليه، لأنّ العناصر اللّغوية قبل التّركيب لا توصف بالمكوّنات النّحوية أو الإعرابية المميّزة، كما لا توصف ببناء ولا إعراب، ولا توجد هذه العلاقة إلاّ إذا كانت هذه العناصر في تركيب[127]، ومن موجبات الإعراب في التّركيب هي المعاني التي تتوارد بتوارد الألفاظ في المستوى الخطّي، والتي فسّرها النّحاة العرب في تعليلهم العاملي للمؤثّر والمتأثّر من هذه العناصر اللّغوية.

ويحمل هذا العامل النّحوي أشكالا عديدة كالأصناف التّوزيعية، وأصناف الوحدات الدّالة، وأصناف التّعلّق، فهو يعدّ من العوامل الممكنة للتّعرّف على الوحدات اللّغوية، زيادة على العامل الصّرفي، خاصّة وله الأولوية في وصف اللّغة العربية، والدليل على ذلك إمكانية عزل الأفعال والأسماء والصّفات والعناصر العلائقية (منها العناصر الإسنادية)[128].

وتتحدّد مهمّة تحقيق العناصر اللّسانية في الواقع اللّغوي، بأن تقترن قرائن بين هذه العناصر لإنشاء أي سياق لساني، وذلك لأنّ المفردة اللّغوية خارج السّياق تحمل دلالة مطلقة، لا تتحقّق في الواقع اللّغوي ضمن السّياق إلاّ بوساطة عنصر آخر[129].

إنّ العناصر المنتمية إلى الرّكن الإسنادي تتفاوت فيما بينها من حيث قبولها الإسناد بطرفيه، فاتّخذوا هذه السّمة ضابطا للمقولات النّحوية، وجاء تقسيمهم للكلام تقسيما وظيفيا يراعي وظيفة كلّ قسم ضمن الرّكن الإسنادي، فقالوا: "الكلمة إن لم تكن ركنا إسناديا فهي حرف، وإن كانت ركنا له، فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلاّ فهي فعل"[130].

ويكون الإسناد في اللّغة العربية قرينة معنوية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسند إليه ومسند دون حاجة إلى التّصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة، في حين أنّ هذا الإسناد الذّهني لا يكفي في اللّغات الهندوأوروبية إلاّ بوجود لفظ مسموع أو مقروء، يسمّونه في تلك اللّغات رابطة (copula)، وهي

نوع من القرائن اللّفظية، كمن تسمّى بالأفعال المساعدة في مقابل التّصوّر المعنوي في العربية[131]، وما يهمّ في علاقة الإسناد هو التّركيز على أنّها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظلّ ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن النّحوية جميعا هي ظاهرة تضافر القرائن.

يؤول تحليل الجمل اللّغوية –حسب رأي "الفهري"– إلى الفعلية والفاعلية والمفعولية أو إلى الفاعلية والمفعولية كوظيفتين أساسيتين في التّركيب؛ وهذا ليس جديدا على النّحاة العرب، فهذا "عبد القاهر الجّرجاني" يذكر أنّ الرّفع للفاعل في الأصل، و كونه في الابتداء فرع على ذلك، لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معان، الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرّفع للفاعل، والنّصب للمفعول، والجرّ للمضاف إليه، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، ويدلّ على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يؤتى به ليخبر عنه، والفعل هو أصل في الإخبار، وإذا كان كذلك، كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما أنّ الفعل قبل الاسم في الإخبار[132].

ولكي تتمّ العملية الإسنادية لابدّ من ركنيها الأساسيين: المسند إليه والمسند، والأصل فيهما مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، يقول سيبويه: " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد اللّه أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد اللّه، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد اللّه منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده"[133]؛ ويقول الخليل أيضا: "... إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدّ منه، وإلاّ فسد الكلام ولم يسغ لك..."[134]. وأوضح "المبرّد" هذه المسألة قائلا: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كلّ واحد منهما عن صاحبه، فمن ذلك: قائم زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو كان وإنّ وأفعال الشّكّ...،فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسّامع، ليتوقّع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام، وكنت الفائدة للسّامع في الخبر... لأنّ اللّفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى"[135].

تقوم أراء "الخليل" و"سيبويه" و"المبرّد" على أساس علائقي وظيفي بين عناصر التّركيب اللّغوي. فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية، والعلاقة بين الفعل وفاعله وبين المبتدأ وخبره علاقة لزومية لإفادة المعنى وهي الإسناد، وهذا يبيّنه حديث "أندري مارتيني"(André Martine) بقوله: "إنّ أصغر قول لابدّ أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث، ويشدّ الانتباه إليه ونسمّيه المسند، ويشير الآخر كإيجابي أو سلبي، ونسمّيه المسند إليه، ويكون تقويم دوره على هذا الأساس"[136].

ويجعل النّحاة قرينة الإسناد المقوّم الأساسي للجملة، لأنّها تعدّ العلاقة المحورية الوحيدة، حيث أنّها تربط بين المسند إليه والمسند، يذكرون عدّة أشكال للمسند إليه، تشمل الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم النّاسخ، كما يذكرون أيضا شكلين للمسند هما الفعل والخبر[137]؛ وتمثّل هذه المكوّنات العناصر الأصلية.

فالكلام تركيب لا تتمّ فائدته إلاّ بتوفير عنصرين على الأقل، وهذا شرط أساسي فيه، وله أهمّية في بحث بنية التّركيب اللّغوي، وللجملة ركنان أساسيان– كما سبق الذّكر: المسند والمسند إليه، فلا يتّضح المعنى إلاّ إذا توفّرت عليهما، فالمبتدأ في الجملة الاسمية مسند إليه، والخبر مسند، أمّا في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكلّ عنصر منهما عمدة في التّركيب.

ولقد اعتمد النّحاة في اصطلاحهم على اسم المبتدأ على أصل التّركيب، فهم يسمّونه المبتدأ حتّى عندما يتأخّر، وهذا يدلّ على أنّهم يعنون به المسند إليه عموما في الجملة الاسمية، وتساعد الأشكال المتعدّدة للمسند إليه والمسند على التّمييز بين الجملة الفعلية والاسمية؛ يقول "عبد القاهر الجرجاني" في مصطلح المبتدأ: "وهنها نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا وهي أنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنّه منطوق به أوّلا، ولا كان الخبر خبرا لأنّه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسند إليه مثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنّه مسند و مثبت به المعنى، تفسير ذلك أنّك إذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فزيد مثبت له ومنطلق مثبت به؛ أمّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظا، فحكم واجب هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت

به المعنى ويسند، ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنّه في اللّفظ مقدّم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال منطلق زيد، ولوجب أن يكون قولهم: إنّ الخبر مقدّم في اللّفظ والنّية التّأخير محالا"[138].

يتّضح أنّ الابتداء عند النّحاة لم يكن لفظيا لاسيما عند الأوائل، فهو عند سيبويه يتجسّد في المبتدأ وهو عنده"المبني عليه الكلام، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأوّل والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه"[139]، ويعني البناء عند النّحاة العرب القدامى، الشّكل اللّفظي الرّتبي كما يدلّ على الإسناد أيضا، حيث يقول "ابن السّرّاج" عن المبتدأ: " أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويتألّف باجتماعهما الكلام ويتمّ، ويفقدان العوامل من غيرهما، نحو قولك: عبد اللّه أخوك، فعبد اللّه ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثا عنه، وأخوك مرتفع بأنّه الحديث المبني على الاسم الأوّل المبتدأ"[140]؛ ويمكن أن نستنبط من كلام النّحاة أنّ الابتداء في مضمونه ثلاثة مفاهيم هي:

1- الأوّلية: أي أنّ الاسم المبتدأ يذكر في الكلام أوّلا لثان يليه، يربط بينهما رابط معنوي.

2- التّعرية: أي غير مسبوق بعامل لفظي.

3- الإسناد: وهي العلاقة المعنوية الرّابطة بين المبتدأ والخبر كما سبق وأن ذكرنا.

وقد اهتمّ النّحاة القدامى بالجوانب التّركيبية في توضيح العلاقات بين المكوّنات اللّغوية، وعرّفوا الكلام بأنّه: "ما اجتمع فيه أمران اللّفظ والإفادة"[141]؛ وقد اعتمدوا على الجانب العلائقي بين عناصر الجملة لتحديد المكوّنات الممكنة لتكوين جمل مفيدة أو تعين على إفادة معنى، فالاجتماع الحاصل من موالاة عناصر لغوية أو ألفاظ معجمية في لحظة، كما في: زيد عمرو مدح، لا يدلّ على تراكبها وانتظامها بعلاقات دلالية ورتبية. ولا على أنّ لبعض تلك العناصر عند بعضها الآخر أحوالا ووظائف. فكان لابد من أن تلحقها، يعرب بعضها عن أحوال العناصر ووظائفها، ويكشف بعضها الآخر عن روابط تلك العناصر، وإلاّ كلّ عنصر في المجموعة (زيد عمرو مدح) معزولا لا يكون مع الباقي جملة ووحدة، إذ أنّ الموالاة لا تكفي لتكوين وحدة لغوية، ويعبّر ابن سينا عن هذا بقوله: "أمّا نفس تُلوّ لفظ في زمن قصير فليس

يدلّ على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع"[142]. ولنظهر بكلّ وضوح حاجة كلّ اللّغات البشرية إلى علامات الرّبط والإعراب، نتّخذ منطلقا جملة مفيدة، يمكن صوغها كما يلي: الشّكل (1)

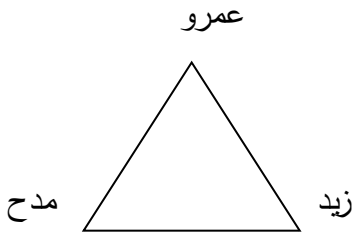

تنتمي العناصر المعجمية (زيد عمرو مدح) إلى الأصول الدّلالية (المفردات)؛ لتكوّن جملة تفتقر إلى علاقات دلالية تؤلّف بينها، كعلاقة السّببية القائمة بين الطّرفين، بحيث يكون حدوث الطّرف (ف) متعلّقا بوجود الطّرف (س1)، وما يكون لهذا الأخير من المعاني متعلّق بالطّرف(ف). وعلاقة العلّية المنتظم بها الطّرفان (ف س2) بحيث يكون (س2) حافظا لوجود (ف)؛ وهذا الأخير ضامنا لمعالقه (س2) أن تعتريه معان عارضة؛ وقد عبّر العكبري عن علاقتي السّببية والعلّية الدّلاليتين بألفاظ أخرى إذ يقول د.محمّد الأوراغي: "الفاعل يخرج المصدر من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، فلا يستقيم تجدّد المصدر إذا افترضنا انتقاء أحدهما"[143]. وقد عبرّ ابن جنّي عن الوظائف التّركيبية العارضة بقوله: "بالأفعال التي تدخل بها الأسماء في المعاني والأحوال"[144].

إنّ إدخال العلاقتين الدّلاليتين إلى الشّكل (1) ما يلزم عنهما من المعاني العارضة المصوغة، نحصل على الشّكل (2) الموالي:[145]

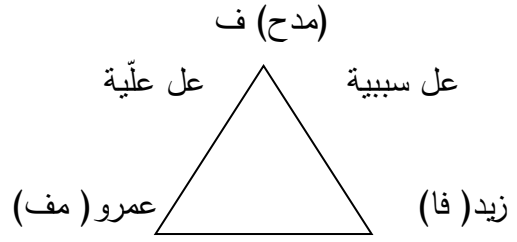

عل= علاقة، فا= فاعل، مف=مفعول.

من علاقة المصوغ في الشّكل (2) يجب أن:

1- يختصّ المكوّن (زيد) بوظيفة نحوية مقترنة بعلاقة السّببية التي تجمعه بالفعل (مدح)، يلزم المكوّن(عمرو) أن يتميّز بوظيفة نحوية مغايرة ترتبط بعلاقة العلّية التي تجمعه بما يراكبه، للأوّل وظيفة الفاعل وللثّاني وظيفة المفعول النّحويتين، ونجد الوظيفة النّحوية هنا تدلّ على معنى عارض لمركّب تنتظمه علاقة السّببية بالفعل، ووظيفة المفعول هي أيضا معنى عارض للمركّب بسبب علاقة العلّية التي تجمعه بالفعل وما يراكبه.

2- يجب أن يكون للمركّبين (زيد) و(عمرو) خصائص تركيبية متغايرة من تغاير وظيفتهما النّحويتين اللاّزم عن اختلاف علاقتيهما الدّلاليتين بما يراكبهما، والمراد بالخصائص التّركيبية عند د.محمّد الأوراغي[146] العلامات الحسّية التي تحصل بها الصّياغة القولية للبحث المجرّد منها الذي تشخّصه الصّيغة (2) أعلاه. ولولا الوسائط اللّغوية لكانت للمركّب المنتظم بنفس العلاقة الدّلالية الذي تلزمه نفس الوظيفة النّحوية، نفس الخصائص التّركيبية.

وتكون العلاقة النّحوية في الجملة الاسمية (ج س) بين:

1- اسم+ اسم، أحدهما مسند إليه والثّاني مسند على التّوالي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[147].

2- اسم+ فعل، نحو قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[148].

3- اسم+ شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف مكان أو زمان)، نحو: محمّد في الدّار

بهذا يحلّل اللّغويون المحدثون الجمل، انطلاقا من أشكال الإسناد أو يحلّلونها إلى مكوّناتها المباشرة على نمط النّحو التّوليدي، ج ←ع ف+ ع س، حيث يؤول توزيع هذه الجملة إلى: ع س+ ع ف، مبتدأ وخبر.

ونجد في هذا المقام من يتحدّث عن قواعد التّعلّق من النّحاة القدامى والمحدثين، فقد قدّم الجّرجاني في نظرية النّظم أربعة محاور أساسية لتكوين أنواع

من الجمل ولتفسير العلاقات النّحوية فيما بين عناصر الجملة الواحدة،وهي: النّظم والبناء والتّرتيب والتّعليق.

إنّ التّعليق مردّه إلى أمور معنوية تتّصل أساسا بالفكر بحيث يجعل العلاقات الاصطلاحية بين ألفاظ التّراكيب أشبه ما تكون بالعلاقة الطّبيعية وذلك لقيامها على أساس معنوي مجرّد[149]، إلاّ أنّ هذه العلاقة تستمدّ مشروعيّتها من خلال التّركيب اللّغوي نفسه، معناه تحدث هذه العلاقة من خلال تتابع الألفاظ وانسجامها وفق الخطّ الأفقي[150]، وكذا من تتابع التّراكيب في سياق عام يجمع بينها.

كما أنّ هذه العلاقة تخضع أيضا للاستبدال وفق المحور الرّأسي[151]، بحيث لو تغيّر عنصر من عناصر التّركيب لاقتضى تغييرا في بعض العناصر الأخرى، وبذلك تختلّ العلاقة الأولى وتنشأ علاقة أخرى جديدة تحققّ انسجاما آخر وهكذا...

وكان النّحاة العرب قديما يربطون الجملة بالمضمون الذي تحمله، بحيث لا تكتمل أجزاؤه إلاّ باستكمال العلاقات بين الألفاظ ولا يبقى عنصر بحاجة إلى متعلّق يتعلّق به. أمّا إذا بحثنا عن مفهوم التّعليق في الدّراسات اللّغوية لدى الغربيّين، نجد أنّه تلك الفكرة المركزية التي بُنِيَ عليها النّحو[1521]، وهذا ما أكّد عليه أصحاب مدرسة كوبنهاجن[153] الذين كانوا يرون بأنّ عملية الكلام تتكوّن من عناصر تتألّف من تراكيب مختلفة وأنّ هذه العناصر ذات علاقات خاصّة فيما بينها، وأنّنا لا ندرس العلاقات القائمة بين العناصر على أساس تحديد طبيعة كلّ عنصر، وإنّما على أساس نوع العلاقة أو العلاقات التي تربطه ببقيّة العناصر. فنظرية الغلوسيماتيك – كما قال هلمسليف: "إنّها تهدف إلى إرساء منهج إجرائي، يمكّن من فهم كلّ النّصوص من خلال الوصف المنسجم والشّامل. إنّها ليست نظرية بالمعنى العادي لنظام من الفرضيات، بل نظام من المقدّمات المنطقية الشّكلية، والتّعريفات والنّظريات المحكمة التي تمكّن من إحصاء كلّ إمكانات التّأليف بين عناصر النّص الثّابتة"[154]

ويقوم هذا العمل في الجمل على:

1- توضيح العلاقات النّحوية بين مختلف الوحدات اللّغوية.

2- تحديد الوظائف النّحوية لكلّ أنواع هذه الوحدات، لأنّ التّعرّف عليها وتحديدها غير كافي.

يمثّل الإسناد بركنيه البنية التّركيبية النّحوية للجملة التي تتكوّن من وظيفتين نحويتين هما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية... والمسند والمسند إليه وظيفتان تقوم بهما عناصر صرفية، ولابدّ من التّمييز في التّحليل اللّغوي بين البنيتين النّحوية والصّرفية للجملة، ذلك لأنّ البنية النّحوية تمثّل الأبواب النّحوية من فاعلية ومفعولية ومبتدأ... والبنية الصّرفية تمثّل الصّنف الذي ينتمي إليه العنصر اللّغوي من أقسام الكلم كالاسم والفعل والحرف...مثلا : الأستاذ كفؤ، تتكوّن هذه الجملة من مكوّنين م س1: المبتدأ،م س2: الخبر ؛ وقد أدّت الوحدتين الصّرفيتين (الأستاذ، كفؤ) وظيفتي المبتدأ والخبر على التّوالي؛ وجرى ذلك وفق التّشجير التّالي:

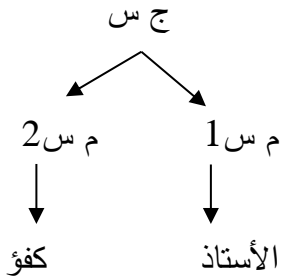

ج س= جملة اسمية، م س= مكوّن اسمي، ن= عدد غير منتهي من الصّفات.

يمكننا بنفس المكوّنين الوظيفيين (المسند والمسند إليه) أن نعبّر عن نفس المعنى، بالجملة الآتية: الأستاذ شخص كفؤ، فالمسند إليه هو الأستاذ،والمسند هو شخص كفؤ، إلاّ أنّنا عبّرنا على نفس معنى التّركيب الأوّل لكن بثلاث وحدات صرفية:

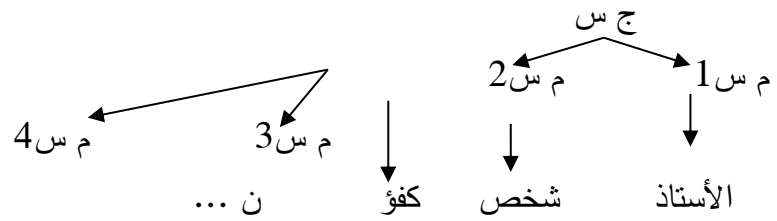

ونخلص إلى أنّ البنية النّحوية للجملة تختلف تماما عن البنية الصّرفية.

وتقوم الجملة الاسمية على علاقة الارتباط[155] بين المبتدأ وخبره، وهذا ما يؤكّد عليه حسن ظاظا في قوله: "من المميّزات العامّة للّغات السّامية وجود الجملة الاسمية فيها، أي التي تقوم على مبتدأ وخبر دون رابطة لفظية بينهما، من فعل مساعد أو غيره، كما هي الحال في مجموعة اللّغات الهندية الأوروبية"[156]. ونجد الإسناد عند اللّغويين المحدثين كما تحدّث عنه النّحاة العرب القدامى، حيث يرى مارتيني أنّ الإسناد هو النّواة التي تقوم عليها الجملة، وترتبط بها كلّ الوحدات مباشرة أو غير مباشرة، ويتكوّن هذا الإسناد من مسند ومسند إليه[157]، ونصل إلى أنّ للإسناد وجهين:

1- الجملة الاسمية التي تشمل جملة المبتدأ والخبر المرفوعان بعامل الابتداء.

2- الجملة الفعلية التي تشمل الفعل والفاعل، مثل: يدخل زيد إلى الدّار.

نجد أنّ مفهوم العامل يرد دائما مع مفهوم الإعراب ويتكاملان مع مفهوم التّعليق في عملية صياغة وإنتاج الكلام الصّحيح نحويا، والمخطّط التّالي يبيّن ذلك:

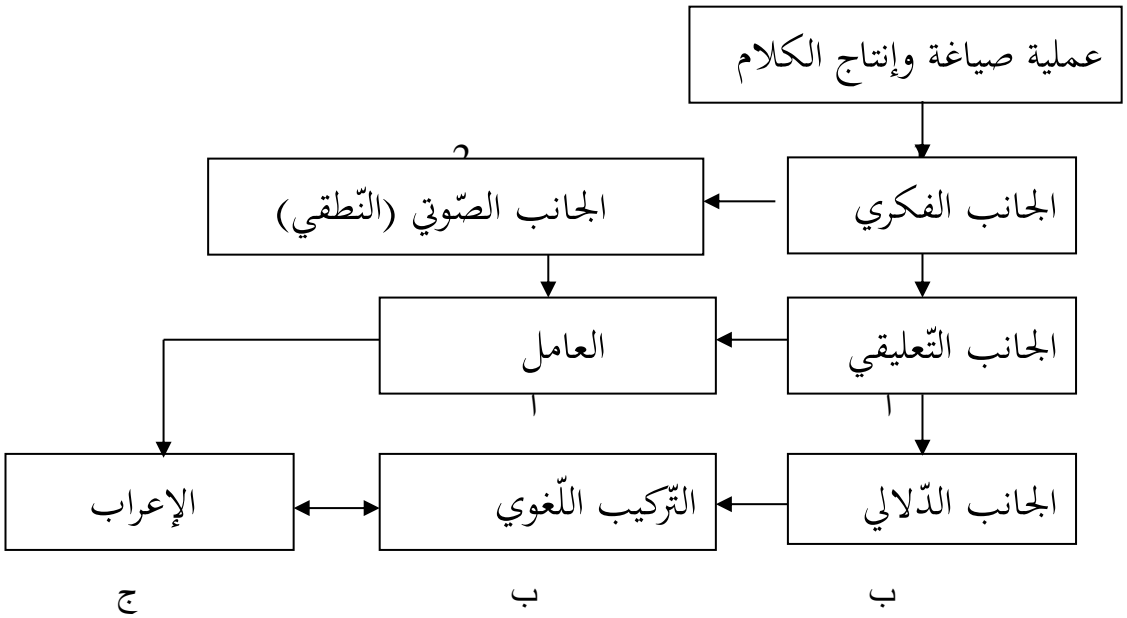

و- العلاقات التّركيبية:

هناك علاقات إسنادية متنوّعة بين العناصر اللّغوية في تكوين هيئة تركيبية بعينها، نحصرها في ما يلي:

1- علاقة الوصفية:

وتكون بتلازم الصفة الموصوف، ولا تكاد تنفك عنه إلاّ بالجمل الاعتراضية، يقول بن عقيل:" لا يجوز الفصل بينهما إلاّ بجمل الاعتراض، وهي كلّ جملة فيها تسديد للكلام، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ-لَوْ تَعْلَمُونَ- عَظِيمٌ﴾[158]، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلاّ في ضرورة[159].

وتكون الصّفة اسما مشتقّا أو أفعال التّفضيل [160] وتؤدّي هذه العلاقة إلى إزالة ما في المنعوت من إبهام، ببين معنى فيه لا ببيان حقيقته[161].

2- علاقة تخصيص:

تكوّن هذه العلاقة بهيئة تركيبية لا متناهية، بمعنى أنّ عناصر هذه الهيئة التّركيبية توصف بالاستمرارية، وذلك بوساطة الأسماء الموصولة، بهدف إزالة الغموض وتحقيق الإسناد التّام بين الاسم الموصول وصلته[162].

3- علاقة إيضاح:

تخصّ الهيئة التّركيبية الفعلية الواقعة نعتا، توضّح المنعوت، مثل: مررت برجل يكتب، ويمكن أن نعوّض الفعل باسم، له نفس التّوزيع مثل: مررت برجل كاتب، أي أنّ الفعل يقع موقع الاسم

4- علاقة لبيان حال إنجاز الحدث:

تكون لبيان الحال الذي يتمّ فيه الحدث[163]، مثل أقبلت الأمّ تضحك، كما أنّ هذا النّوع من الجمل يبيّن أيضا إمكانية وقوع الفعل موقع الاسم، نحو: مررت برجل يكتب/ كاتب، وهنا نستنتج أنّ للفعل المضارع قابلية للاستبدال مع الاسم، كما سبق الذّكر.

5- علاقة مفعولية:

يمكن أن نجد هذه العلاقة في الهيئة التّركيبية للجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة فعلية، إذ أنّها علاقة تبيّن ما وقع عليه الحدث، وهي غرض المتكلّم لمعالجة

الواقع اللّغوي في إطار الضّوابط اللّغوية، وما يتطلّب تحديد العناصر الثّابتة من المتغيّرة، فجملة المبتدأ التي تضمّ ركنين أساسيين وهما عمدة تسمح بأن يُعَدَّ المبتدأ مكوّنا مركزيا خارجيا[164].

ويمكن أن نلخّص العلاقة الإسنادية التي تميّز التّركيب اللّغوي في[165]:

1- التّرتيب:

أي توارد الوحدات اللّغوية في المستوى الخطّي للتّركيب، وحفظها لمواقعها داخل التّركيب، وبهذه الطّريقة نميّز بين التّراكيب السّليمة نحويا والتّراكيب غير السّليمة نحويا.

2- الاستبدال والتّوزيع:

أي تعويض ملائم لوحدة بأخرى.كما يعوّض الاسم بالفعل المضارع.

3 - الملازمة:

ورود الكلمة الأولى يستدعي ورود الثّانية، كما يجري في ملازمة الأسماء الموصولة لصلتها ليكتمل المعنى، وتحدث الفائدة.

عندما نحلّل الجملة إلى مكوّناتها المباشرة ندرك العلاقة النّحوية الرّابطة بين هذه المكوّنات؛ وبهذا نتعرّف على نمط الإسناد إن كان مركزيا داخليا أو مركزيا خارجيا[166]، ويكون مكوّن ما في بناء مركزي داخلي بالنّسبة لمكوّن آخر، إذا كان له التّوزيع نفسه الذي يأخذه هذا المكوّن[167].

فهذه الهيئة التّركيبية تنتمي إلى صنف محدّد من أصناف أحد مكوّناته المباشرة مثل: الطّالب المجتهد ناجح، فإنّ المكوّن الاسمي (الطّالب المجتهد) يمثّل بناءا مركزيا داخليا بالنّسبة لمكوّنه المباشر (الطّالب)، فلهما الوظيفة نفسها أي التّوزيع نفسه.

ونقول عن عبارة لغوية ما أنّ لها بناءا مركزيا داخليا ، إذا كان يؤدّي نفس الدّور الذي يؤدّيه عنصر الرّأس فيه، ويكون التّحليل وفق النّظام للجملة: الطّالب المجتهد ناجح على الشّكل التّالي:

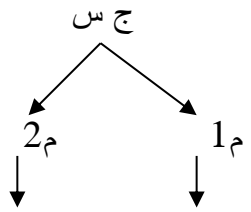

الطّالب المجتهد ناجح

أمّا الجملة الاسمية التي يكون خبرها مكوّن فعلي، نحو: قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[168]، نجد في الآية الكريمة ركنان إسناديان لا يمكنهما الاستغناء عن بعضهما، إلاّ أنّ المكوّن الاسمي م س (المبتدأ) يكوّن مع م ف (الخبر ج ف) بناءا مركزيا خارجيا، بمعنى أنّ هذه الهيئة التّركيبية لا تنتمي إلى صنف من أصناف أحد مكوّناته المباشرة[169].

ونخلص في الأخير إلى أنّ النّحاة القدامى والمحدثين اختلفوا حول نظرية العامل، خاصّة اختلافهم في عامل الرّفع في المبتدأ والخبر والفعل المضارع، والاختلاف يدلّ على أهمّية الموضوع.

وبوساطة التّناظر الرّياضي نتوصّل إلى أنّ موضع العامل والمعمول شيء، ومحتواه شيء آخر، فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إنّ وأخوتها أو أكثر من كلمة، بل حتىّ عامل ومعمول أوّل ومعمول ثان،+ وبفضل هذه المواضع مع عملية حمل عنصر على آخر لجامع بينهما، يتّضح شيء مهمّ جدا وهو أنّ الابتداء بمنزلة الفعل، فكلاهما والمبتدأ واسم كان واسم إنّ بمنزلة واحدة (معمول1) و أنّ خبر المبتدأ بمنزلة المفعول به.

الهوامش

[1]- مفهوم الشرط و جوابه، أطروحة دكتوراه دولة، كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1993م، ص: 730.

[2]- linguistique arabe et linguistique générale, Abderrahmane hadj Salah, essai de méthodologie et d'épistémologie du ilm al-arabiyya, thèse de doctorat, université d'Alger, tome 2, 1979, p: 716.

[3]- كتاب التعريفات، الجرجاني علي بن محمد علي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، شركة الفتح للطباعة، دط، دت، ص: 189.

[4]- السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، المجلد 1، ج2، ص: 98.

[5] - عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجردة، دار المعارف، مصر، ط5، 1975م، ج1، ص: 441.

[6]- ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: فخر الدين قباوة، أسرار العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، (1415ه ، 1995م)، ص: 46، 47، 48؛ وينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411ه،1991م)، ج3، ص: 10؛ وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ص: 45، 46.

[7] - ينظر: أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، العوامل المائة، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، دت. ص: 412، و الأنبا ري، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، م س، ج1، ص: 45، 46.

[8]- ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، م س، المجلد 1، ج2، ص: 291، 292، 293، 294 ، وينظر: السيد الجرجاني، التعريفات، القاهرة، د ط ، 1938م.م س، ص: 189.

[9]- ينظر: صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الهداية، قسنطينة، ط2، (1410ه،1990م)، ج1، ص: 17.

[10]- ينظر: إبراهيم مصطفي، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، دط، 1959م، ص: 50.

[11]- عباس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف، القاهرة، ط 6، ج1، ص: 74.

[12]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، دط، دت.ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 109، 110.

[13]- المصدر نفسه،ج1، ص: 109، 110.

[14]- المصدر نفسه،ج1، ص: 109، 110 .

[15]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ،ط1، (1425هـ ، 2004م)، ص: 331.

[16]- رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1، ص: 18.

[17]- أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة البابي الحلبية، دط، دت، ج1، ص: 345.

[18]- ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 385.

[19]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 333.

[20]- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو العربي، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج1، ص: 333 .

[21]- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دط، دت، ص: 77 .

[22]- ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، رسالة دكتوراه، إشراف محمد يوسف ورّاد، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة وهران، (1402هـ، 1982م)، ص: 126.

[23]- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 342.

[24] – المرجع نفسه، ص: 333.

[25] – المرجع نفسه، ص: 334.

[26] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة ، المغرب، دط، (1412هـ، 1992م)، ص: 157.

[27] – ينظر: عبد الراجحي، فقه اللغة العربية في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979م، ص: 157.

[28] – محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1973م، ص: 275.

[29]- ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، الأردن، ط1، 2002م، ص: 153.

[30]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ، المغرب، دط، (1412ه، 1992م)، ص: 231، 233.

[31]- ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، م س، ص: 154.

[32]- سورة الكهف، الآية: 23.

[33]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 149.

[34]- ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، دط، دت، ص: 147، 148، 149.

[35]- ينظر: م مرتضى جواد باقر، قدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2002م، ص:147، 148؛ وينظر: محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية – مقاربة نظرية جديدة – ، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2003م، ص: 28.

[36]- ينظر: صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، م س، ص: 17، 18؛ وينظر: العوامل المائة، الجرجاني،م س، ص: 408، 409، 410، 411، 412.

[37]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، م س، ج1، م س، ص: 44.

وينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، م س، ص: 79؛ وينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، م س، ص: 127؛ وينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 8؛ وينظر: ابن النّاظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ص: 108.

[38]- سورة الإسراء، الآية: 110.

[39] - ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 9.

[40]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، م س، ص: 45.

[41]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 9.

[42]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 9.

[43]- ينظر: الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م س، ص: 48.

[44]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 8.

[45]– ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النّحو العربي، م س، ص: 18.

[46]- ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 385.

[47]- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، ج4، ص: 164.

[48]- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ص: 24، المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص: 43.

[49]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م س، ص: 45.

[50]- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.

[51]- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كتاب اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م، تحقيق: فائز فارس، ص: 26.

[52]- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، شرح بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م، ج1، ص: 201.

[53]- أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص: 125.

[54]- المصدر نفسه، ج1، ص: 130.

[55]- ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على متن الآجرومية، وبالهامش حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهري، دط، دت، ص: 43، 44 .

[56]- ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر للنحو، م س، ص: 292.

[57]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م س، ص: 45.

[58]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 46.

[59]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 46.

[60]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 259.

[61]- ينظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، دط، دت. ص: 12؛ وينظر: أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، العوامل المائة، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، دت ص: 412؛ وينظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ج1، م س، ص: 291، 292.

[62]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، م س، ص: 128؛ وينظر: ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على متن الآجرومية، م س، ص: 66.

[63]- ابن النّاظم، شرح ألفية ابن مالك، م س، ص: 107.

[64]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، م س، ص: 47.

[65]- ينظر: خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، دط، دت، ج1 ، ص: 159.

[66]- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 20.

[67]- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 385.

[68]- ينظر: أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت ج4، م س، ص: 126.

[69]- ينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، ط1، دت، ج7، ص: 12.

[70]- ينظر: المصدر السابق، ص: 664.

[71]- جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418ه ، 1998م)، ص: 19، 20.

[72]- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383ه، ص: 57.

[73]- ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، 1982م، ج3، ص:1519؛ وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1955م، ج3، ص: 547.

[74]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، م س، ص: 12؛ وينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، م س، ص: 550.

[75]- ينظر: ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، م س، ص: 9، 10.

[76]- شرح الأشموني، ج3، م س، ص: 547.

[77]- شرح الكافية الشافية، ج3، م س، ص: 1519.

[78]- ينظر: ، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، م س، ص: 121.

79- المصدر نفسه، ج7، ص:121.

80- ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص:121؛ وينظر: الكتاب، سيبويه، ج3، م س، ص: 9.

[81]- الكتاب، سيبويه، ج3، م س، ص: 10 .

[82]- ينظر: الأنباري، أسرار العربية، م س، ص: 48.

[83]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 48.

[84]- الزمخشري، المفصل، م س، ص: 245.

[85]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، م س، ص: 12.

[86]- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دط، دت، ص: 36.

[87]- ينظر:قطر الندى و بل الصدى، ابن هشام الأنصاري، م س، ص: 59؛ وينظر: دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1980م، ص: 322.

[88]- ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على متن الآجرومية، م س، ص: 44.

[89]- ينظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، م س، ج2، ص: 226.

[90]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 226؛ وينظر: أسرار العربية، الأنباري، م س، ص: 48.

[91]- ينظر: الأنباري، أسرار العربية، م س، ص: 48.

[92]- ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، م س، ص: 24.

[93]- ينظر: شرح الكافية، ج2، م س، ص: 226.

[94]- ينظر: أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو ، تحقيق محمد خير الحلواني، مكتب الشهباء، حلب، دط، دت، ص: 39.

[95]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، م س، ص: 10.

[96]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، م س، ص: 12.

[97]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، م س، ص: 551.

[98]- ينظر: ، ابن آجروم، شرح الكفراوي الشافعي الأزهري على الآجرومية، م س، ص: 44.

[99]- ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2،ص: 553؛ و ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، م س، ص: 12.

[100]- ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، م س، ص: 292؛ و ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص: 274.

[101]- سورة الأنبياء، الآية: 60.

[102]- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، م س، ص: 275.

[103]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 274.

[104]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 276؛ وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، م س، ص: 292.

[105]- الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، دط، 1972م، ص: 15.

[106]- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت، دط، ج11، ص: 16.

[107]- سورة إبراهيم، الآية: 24.

[108]- النحو العربي والبنيوية، اختلافهما النظري والمنهجي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2002م، ص: 29.

[109]- يقابلها في اللغة الفرنسية: Transformations dérivationnelles.

[110]- يعني المقابلة بالنظير، تقابلها في الفرنسية: Bijection= Mise en correspondance biunivoque.

[111]- – عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية–، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، كراسات المركز، العدد: 4، 2007م،ص: 35.

[112]- – قام الأوربيون بترجمة مصطلح "عمل" العربي في القرن الثالث عشر الميلادي إلى اللاتينية بمصطلح Reger بمعنى عمل في اللفظ الإعراب، وقد جاء منها مصطلح rection في النحو العربي، ثم تضاءل اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتى أحياه تشومسكي بمصطلح جديد Goverment (وهو مصطلح قديم أيضا).

[113]- يقابل هذا المصطلح في اللغة الفرنسية: Schème générateur .

[114]- Hadj Salah Abderrahmane, Linguistique arabe et linguistique générale, p: 714.

[115]- Catherine Fuchs et Pierre le goffic, initiation aux problèmes des linguistiques contemporaine, hachette, paris, 1985, p: 47.

[116]- الابتداء هو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم.

[117]- المرجع نفسه، ص: 716.

[118]- الوصل يقابله في اللغة الفرنسية: Simple concaténation.

[119]- يحدث البناء داخل النواة التركيبية، يقابله في اللغة الفرنسية: Intégration structurante.

[120]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م، ص: 115.

[121]- محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية – مقاربة نظرية جديدة–، م س، ص: 42.

[122]- الجرجاني، التعريفات، م س، ص: 23.

[123]- محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت، ص: 28.

[124]- سيبويه، الكتاب، ج2، م س، ص: 33.

[125]- سيبويه، المصدر نفسه، ج2، ص: 78.

[126]- لسان العرب، مادة سند، ج3، ص: 220.

[127]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، م س، ج 2، ص: 143.

[128]- Jack feuillet, Introduction à l' analyse morphosyntaxique, presses universitaire de France, 1'er édition, pub, Paris, 1988, p: 67.

[129]- كاترين فوك وبياري قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، ترجمة: المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1984م، ص: 45.

[130]- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط11،ج1، ص: 4.

[131]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، م س، ص: 192، 193، 194.

[132]- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربيةدار توبقال،الدار البيضاء، ومنشورات عويدات، بيروت، ط1، 1985م، ص: 196،192.

[133]- سيبويه، الكتاب، ج1، م س، ص: 23.

[134]- المصدر نفسه، ج2، ص: 389.

[135]- أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت م س، ج4، ص: 126.

[136]- أندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة ترجمة: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، دط، 1984م، ص: 123، 124.

[137]- ينظر: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م ، ج1، ص: 58.

[138]- عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المعارف، بيروت، ط2، 1981 م س، ص: 146.

[139]- سيبويه، الكتاب، ج2، م س، ص: 126.

[140]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، م س، ص: 52.

[141]- خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت، دط، دت م س، ج1، ص: 18.

[142]- ابن سينا أبو علي الحسين بن أحمد، العبارة، تحقيق: محمد الخضيري، القاهرة، دار الكتاب العربي، دط، 1394هـ، ص: 38.

[143]- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية –أفول اللسانيات الكلية- ، دار الأمان، الرباط، ط1،(1421هـ،2002م)، ض: 164.

[144]- ابن جني، الخصائص، ج2، م س، ص: 33.

[145]- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية –أفول اللسانيات الكلية- ، م س، ص: 164.

[146]- المرجع نفسه، م س، ص: 165.

[147]- سورة المائدة، الآية: 38.

[148]- سورة الرعد، الآية: 26.

[149]- العربي قلايلية، الأسس الفكرية للتراكيب اللغوية وأهميتها التعليمية، مجلة المصطلح، العدد2، 2003م، جامعة أبو بكر، تلمسان، ص: 197.

[150]- يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح: L'axe syntagmatique.

[151]- يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح: L'axe paradigmatique.

[152]- وهو ما يسميه الغربيون: Relation syntagmatique.

[153]- تأسست هذه المدرسة على يد اللساني الدنمركي لويس هلمسليف (1899م- 1965م) Louis Hjelmslev، صاحب النظرية البنيوية التحليلية الشهيرة: الرياضيات اللغوية: (Glossématique).

[154]- CF.E.Fudge, Phonology and Phonetics, in Thomas A.Sebeok Ed, Current Trends in Linguistics, V. 9. Mouton, 1972, p: 283, 84.

[155]- الارتباط هو علاقة معنوية كعلاقة الإسناد، أما الربط فيكون برابطة لفظية (الأداة)

[156]- حسن ظاظا، الساميون ولغاتهم، دار المعارف، الإسكندرية، دط، 1971م، ض: 23.

[157] - Martinet. A, Armant Colin, - Elément de linguistique générale, eds, New York, presse, 1977, p: 124.

[158]- سورة الواقعة، الآية: 76.

[159]- شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط16، (1394هـ،1974م) ، ج2، ص: 52.

[160]- ابن عصفور، المقرب في النحو، تحقيق: عبد الستار الجواري، عبد الله الجبور، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1971م، ص: 228.

[161]- مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ط1، 1997م، ص: 182.

[162]- إبراهيم عبادة، الجملة العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988م، ص: 20.

[163]- المرجع نفسه، ص: 20.

[164]- Joëlle garde-Tamine, La grammaire, 2l syntaxe, Armand colin, 2'eme édition, paris, 1990, p: 26.

[165]- مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، دار الآفاق، دط، دت، ص: 77.

[166]- Pierre- jean et Dugas- André, Principe d'analyse syntaxique, les presses de l'université du Québec, 1977,p: 119.

[167]- Jean du bois et les autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, paris,1973, p: 191.

[168]- سورة الرعد، الآية: 26.

[169]- Bulletin de la société de linguistique de paris, Comment définir les fonctions syntaxiques?, Tome LXXII, 1977, p: 39.

مفهوم تيسير النحو لدى النحاة المحدثين.

أ. سميرة جداين (ج . تلمسان)

لا يخفى على أحد أنّ أيّة لغة كلّما كانت سهلة رغِب الناس في استعمالها، وكلّما كانت معبّرة عن واقعهم تشبّثوا بها ، وكلّما بعدت عن واقعهم زهدوا فيها ، لذلك بات من الضروري العلم بأنّ التيسير سنّة حميدة ترتضيها اللغات ، حسب طبيعة المجتمع وتغيّراته اليومية لأنّها كائن حي يعبّر عن الجماعة المستعمِلة له ، وأمّا أن نجمد في تلك الاجتهادات التي وضعها النحاة لمحيطهم وأصبح بعضها الآن لا يتماشى وظروفنا ، فهذه جناية على اللغة وعلى طبيعة التطور والتجديد والتيسير ، لذلك رأى الدارسون المحدثون أنّه لابدّ من التفكير في حلّ خصوصا وأنّ الشكاوى قد كثرت من مادّة النحو التي اُتُّهمت بالصعوبة والتعقيد خصوصا عند الناشئة ، فجميع البلاد العربية اليوم تشكو مرّ الشكوى من أنّ الناشئة فيها لا تُحسِن النحو أو بعبارة أخرى لا تحسن النطق بالعربية نُطقا سليما ، وكأنّما أُصيبت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع آداء العربية آداءا صحيحا ، ونخطئ خطأ كبيرا إذا ظننا أنّ شيئا من ذلك أصاب ألسنة الناشئة في بلداننا العربية ،إنّما مرجع هذا العجز أو القصور إلى النحو الذي يُقدَّم إليها ، والذي يرهقها بكثرة أبوابه وتفريعاته وأبنيته وصيغه الافتراضية .

وقد لا زمت هذه الصعوبات تدريس النحو في العقود الأولى ، فكان يُقال لمن أراد قراءة كتاب سيبويه : هل ركبت البحر؟ كناية عما تحتاجه هذه الدراسة من جهد ومشقة ،ثمّ كان العصر الحديث بكلّ ما فيه من جديد ،

مَبعث محاولات لإصلاح النحو وإحيائه ، وكانت خير هذه المحاولات ما قام به المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو " ، وكان عمله هذا هو البادرة الأولى للعمل الجاد في إصلاح ما أفسدته القرون ، وظهرت بعد ذلك محاولات كثيرة بغرض تيسير النحو ، حيث بذل مجموعة من الدارسين المحدثين جهودا جبّارة في سبيل تجديد النحو وتيسيره وذلك بتقديمه في هيئة جديدة حتى يُيَسَّر على الناشئة أخذه واستيعابه ، وطبعا ما نقصده هنا بالتيسير هو العمل على تسهيل القواعد النحوية وذلك بالتخلص من الصعوبات التي تكتنفها، فهو تيسير لا يدعو إلى الاختصار ولا إلى حذف الشروح والتعليقات من المؤلفات النحوية القديمة ، ولكنّه يهدف إلى عرضٍ جديد لموضوعات النحو وذلك بتقديم حلول لكثير من مشاكل النحو ، فهو بذلك إصلاح لحال هذا الدرس بأصوله ومسائله .

والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا هو: ما هي يا ترى هذه الصعوبات التي جعلت النحو معقدا فنتج عنها عدم استيعاب الناشئة لقواعده قديما وحديثا وبالتالي نفورهم منه؟ ، وما هي الحلول التي قدّمها اللغويون المحدثون لتساهم في حلّ إشكالية تيسير النحو العربي ؟ ، وبما أنّ موضوع تيسير النحو ليس موضوعا جديدا فلا بدّ أولا من التعرض بإيجاز إلى القضايا ذات الصلة بالموضوع .

أولا : شكاوى القدامى من صعوبة النحو:

قد يظن البعض أنّ فكرة تيسير النحو هي فكرة وليدة العصر الحديث ولكنّ الحقيقة التي يجب أن نعرفها هي أنّ هذه الفكرة قديمة قدم النحو ذاته حيث نادى بها القدماء ، كما ينادي بها المحدثون اليوم وذلك بديهي لأنّ الإحساس نفسه الذي يحسّ به المحدثون من تعقيد بعض القواعد النحوية

أو الصعوبة التي تكتنف تعليمها هي الصعوبة نفسها التي أحسّ بها القدامى من النحويين و غيرهم بعد أن تأسّس النحو[1]، واكتمل تأليفه على يد سيبويه الذي لم تفته فائتة فيما يخص هذا العلم فألّف لنا كتابا سجّل فيه آراءه وآراء أستاذه الخليل[2] ، ولأهمية هذا الكتاب انكب عليه العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه بالدراسة والشرح والتعليق ، ولكن بعضا من هؤلاء العلماء أوغلوا في تعقيد النحو العربي وأمسك زمام الأمور أناس صعب عليهم أن يضيفوا شيئا جديدا إلى قواعده ، فأصبح علم النحو صعبا على الكثيرين لذلك كان لابد من التيسير والتقريب لأذهان المتعلمين وقد اتخذ هذا التيسير عدة أشكال وصور منها:[3]

1- :وضع المتون النحوية الميسَّرَة :

كان طبيعيا أن تشتدّ الحاجة منذ أول الأمر إلى وضع متون و ملخصات لكتاب سيبويه، ولِما جدّ بعده من المطولات النحوية حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتتمثلها في يسر وكان من أوائل من عنوا بذلك :

الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه وممليه على طلابه يدلّ على ذلك تأليفه كتابا باسم "**الأوسط في النحو**" ولمعاصره أبي محمد اليزيدي (ت202هـ) مختصر في النحو اُشتهر في زمنه.

وحاكت المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفا على الناشئة منذ إمامها الكسائي (ت189 هـ)إذ صنّف في النحو كتابا مجملا باسم "**مختصر في النحو**"[4].

وعلى هذه الشاكلة بدأت مختصرات النحو ومتونه الملخصة في الظهور مبكرا منذ القرن الثاني للهجرة بغرض تيسير النحو وتبسيطه، وذلك بشرح غامض أو باختصار مطول أو بسط معضل ، ولكن على ما يبدو فإنّ

الكثير من هؤلاء المعلمين الذين كانوا يدَّعون أنهم يحاولون تيسير النحو على الناشئة لم يكتفوا في حقيقة الأمر بالمختصرات فيه بل راحوا يعرضون على الناشئة كثيرا من علل النحو وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التي لا يحتاجونها في تصور قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم [5] .وأكيد أن هذا الأمر هو الذي دفع الجاحظ إلى أن يوجه نصيحته إلى معلمي الصبية أو الناشئة قائلا:«**أمّا النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلّا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه ، وشعر إن أنشده ،وشيء إن وصفه،وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهل عما هو أردّ عليه ...** ».

وقد لقيت هذه النصيحة آذانا صاغية حيث استجاب لها كثيرون من أئمة النحو وعلمائه فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة ،تساير مرحلة النحو العربي عبر حقبه المتتالية .

2-:الثورة على نظرية العامل:

ولعلّ التيسير الذي أخذ منحى مختلفا هو ما أتى به **ابن مضاء** (592هـ) في كتابه "**الرد على النحاة** "حيث دعا إلى إلغاء نظرية العامل و إلغاء العلل الثواني والثوالث ، حتى يتخلّص النحو من كل ما دخل فيه من تأويل النصوص ومن علل وأقيسة وتمارين افتراضية[6] ، وحتى يصبح داني القطوف للناشئة[7] ،ولقد تضمن هذا الكتاب ثلاثة فصول تتعلق كلها بالمجال النحوي،أولها إلغاء نظرية العامل وما يتعلق بها من تقديرات مختلفة ،ثانيها: الدعوة إلى إلغاء القياس، وثالثها: دعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية، وجميع هذه القضايا تمثل جوهر النحو العربي وأسسه التي بنى عليها النحاة الأولون جميع أبوابه[8]. ولعلّ الغاية التي كان ابن مضاء يريد الوصول إليها

عندما دعا إلى إلغاء نظرية العامل والأقيسة هو التنويه بالحركة الإعرابية وما لها من دور وفضل في توجيه المعنى، وكلّ ما عدا ذلك فحَشْوٌ يمكن للقارئ والمتكلم أن يستغني عنه؛ لأنّ العلامة الإعرابية من عمل المتكلّم، وليست أثرا من آثار العوامل،[9] وهذا ما أشار إليه ابن مضاء في مفتتح الفصل الأول من كتابه ، فنظرية العامل في النحو العربي حسب رأيه تجرّ وراءها حشدا من علل وأقيسة ، يعجِز الثاقبُ الحسِّ والعقل عن فهم كثير منها ، لأنها لا تفسر غامضة من غوامض التعبير، ولا دفينة من دفائن الأسلوب ، وإنما تفسر فروضا للنحاة وظنونا مبهمة [10]، وهذا كله أفسد كتب النحو العربي إفسادا ، لأنه ملأها بمسائل ومشاكل لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا ، وتقويم لساننا .

2- 1: إلغاء نظرية العلل الثواني والثوالث:

ذهب ابن مضاء يطلب إلغاء العلل في النحو، ولكنه لم يتشبّث بإلغائها جملة، بل رأى أن فيها قدرا لا يمكن إلغاؤه، وهو العلل الأُوَل؛ لما لها من فائدة تعليمية[11]؛ وهو ما يتوضّح في قوله:"ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رُفِعَ؟ فيُقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل:؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب"[12].وذلك لأنّ العلل الثواني والثوالث لا تفيدنا في شيء ولا يضرنا جهلها في شيء، والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني والثوالث، أنّ العلل الأُول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك[13].

واضح مما تقدم أنّ ابن مضاء فتح الأبواب أمام النحاة المتأخرين لكي يُدركوا ما كانوا ينشدوه من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله فلم يكتف بثورته على النحو القديم بل حاول تقديم حلول جديدة لكثير من مشاكل النحو ، وبذلك نهج السبيل لمن يُريد أن يصنف كتاب النحو العربي تصنيفا جديدا ، يقوم على اليسر والسهولة .

إذا نستنتج أنّ النحاة القدامى قد بذلوا جهودا جبارة في سبيل تيسير النحو وتبسيطه، حتى يكون في متناول كل من يسعى لتعلمه ، وقد تنوعت صور وأشكال هذا التيسير إلاّ أنّ الهدف كان واحدا وهو تبسيط قواعد النحو الأساسية للناشئة .

ثانيا :شكاوى المحدثين من صعوبة النحو :

لقد ثار اللغويون المحدثون على تلك الكتب النحوية التي عقدت النحو، وهي تلك الكتب التي لم تُعمل العقل في النقل فجاء بعضها خلوا من الاستقراء الكامل وبعضها ابتداع لبعض القواعد حسب هوى النحاة ، وبعضها اجترارا معقدا ،ومن هنا بقيت الدعوة إلى تيسير النحو قائمة حيث زكّاها المحدثون ، ومنهم إبراهيم مصطفى صاحب كتاب "إحياء النحو " ، هذا الكتاب الذي أحدث ضجّة إبّان نشره ، لنقده النظريات التقليدية في النحو ، وهو يلتقي في بعض آرائه مع ابن مضاء إلى جانب كثير من المؤلفات الأخرى في نفس الاتجاه ، وكلّها تدعو إلى التيسير مثل: المؤلفات النحوية لكلّ من حفني ناصف ،وعلي الجارم ،مصطفى أمين، وشوقي ضيف ،مهدي المخزومي وتمام حسان .[14]

كتب التيسير النحوي في العصر الحديث :

لقد ظهرت في العصر الحديث عدّة كتب اختصّت بموضوع تيسير النحو ولكنّني سأكتفي بنموذجين حتى لا أطيل في الحديث :

1- كتاب "إحياء النحو "للأستاذ إبراهيم مصطفى :

نُشر هذا الكتاب سنة 1937م وصاحبه يلتقي فيه بثورة ابن مضاء على نظرية العامل في النحو والدعوة إلى إلغائها ،وحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى – بعد إلغائه لهذه النظرية –أن يضع للنحو بناء جديدا ، أقامه على :**حذف الفتحة** من علامات الإعراب والإبقاء فقط على **الضمة** و**الكسرة** ،أمّا الضمة فقال إنّها عَلَمُ الإسناد ، وجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان ،واعترضه المنادى المضموم في مثل (يا زيدُ)فقال إنّ الضمة فيه ليست علامة إسناد ، وعلّل لها بأنّ المنادى المضموم حُرِم التنوين الدال على التنكير ، ولذلك ضُمّ آخره فرارا من شبهة إضافته إلى ضمير المتكلّم ،واعترضه اسم إنّ المنصوب وحقه الرفع لأنّه مسند إليه فقال أنّ بعض العرب يرفعونه كما اعترضته صيغ أخرى حاول تعليلها . وعلامة الإعراب الثانية عند صاحب إحياء النحو **الكسرة** ، ويجعلها عَلَم الإضافة وتضمّ بابين : باب الإضافة المعهودة في مثل : (كتابُ زيد)وباب حروف الجرّ أو بعبارة أخرى حروف الإضافة ، مثل : من، عن،اللام، في ،وما إلى ذلك .[15]

*- كما عقد الكاتب في مؤلفه فصلا **للعلامات الفرعية** في إعراب الأسماء الخمسة [16] في مثل قوله :(أبوك – أباك أبيك)، وجمع المذكر السالم [17] في مثل (الزيدون – الزيدين)ويذهب إبراهيم مصطفى ، إلى أنّ الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، وإنّما هي مدّ وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها ، والإعراب إنّما هو بتلك الحركات الممدودة أي نقول عن الأسماء الخمسة أنّها مرفوعة بضمة ممدودة

، ومنصوبة بفتحة ممدودة ومجرورة بكسرة ممدودة ،وطبّق الكاتب ذلك على جمع المذكر السالم، فالواو في حالة الرفع إشباع للضمة السابقة لها والياء إشباع للكسرة السابقة لها أيضا في حالتي النصب والجر[18] .

*- ويعرض لرأي النحاة في أنّ الفتحة تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصرف ، ويقول إنّها لم تنب عنها ، وإنّما أعرب بالفتحة لأنّه حُرِم التنوين، فأشبه المضاف إلى ياء المتكلم [19] .

*-كما فتح إبراهيم مصطفى فصلا لدراسة **التوابع** تحدّث في مقدمته عن العطف، حيث ذهب إلى ضرورة إخراجه من باب التوابع لأنّه ليس كالنعت والتوكيد والبدل مكمل لما قبله ولا كالمكمّل .

* وإذا كان قد حذف العطف من باب التوابع فقد وضع مكانه الخبر الذي يقول عنه أنّه أهمّ من الأقسام السابقة [20] كلّها وأولاها أن يُذكر في باب التوابع ، وذلك إذا أرادوا أن يدلّوا أنّ الكلمة هي عين الأولى وأنّها صفة متحقّقة لها أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث ، ويعتمد إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه على كلام المتقدّمين من النحاة ، فقد رأى سيبويه «أنّ الخبر رُفِع من حيث كان من المبتدأ هو هو»، ، وقال نحاة الكوفة إنّ الخبر إذا خالف المبتدأ ، ولم يكن وصفا له ، وإنّما كان بيانا لمكانه أو زمانه لم يُرفع ونُصِب ، ويُسمونه النصب على الخلاف ، تقول زيد أمامك فإذا لم يكن بيانا للمكان ، بل كان وصفا للأول فهو مرفوع كما قال المعري :

ورائي أمامٌ، والأَمَامُ وراء وكُلّ حَيَاةِ العَالَمِينَ رِيَاءُ

والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب (الخبر) أنّهم رأوا(المبتدأ) يكون مرفوعا و(الخبر) منصوبا في (كان) وليس التفسير على ما تصوّروا، فإنّ المتحدّث عنه هو الذي سمّوه اسم كان والمتحدّث به أو الخبر هو(كان

قائما) فليس(قائما) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه ، وكذلك في باب (إنّ) رأوا المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا ، فأنكروا الأتباع، وقد علمنا أنّ الاسم في باب (إنّ) مرفوع حسب رأي إبراهيم مصطفى ، وأنّه قد ورد اتّباعه على الرفع ، جاء في القرآن الكريم :﴿إنّ الذينَ آمَنُوا والذين هَادُوا والصَّبِؤُونَ ﴾ وقالت العرب : «إنّهم أجمعون ذاهبون » ،فخطّأهم سيبويه

ويرى صاحب إحياء النحو أنّ سيبويه هو المخطئ، فالخبر في هذا الباب تابع مر فوع كما رُفع غيره من التوابع ونظيره في الإتباع كما روى النحاة في مثل ليس زيد بقائم ولا قاعد على ما تعلمه في خبر(ليس) ، فهذا حكم الخبر والله أعلم كما يقول المؤلف .[21]

وعلى هذه الشاكلة حاول إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء جديدا ييسره على الناشئة إذ جمعه في بابين : باب للضمة وأنّها عَلَمُ الإسناد .، وباب للكسرة وأنّها علم الإضافة ، وهو بهذا العمل يحاول إلغاء أبواب النحو الكثيرة والاكتفاء بالأبواب السابقة، حيث أنّ للإعراب عنده الضمّة والكسرة فقط وهما ليستا بقيةً من مقطع ولا أثرًا لعاملٍ من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.[22] وقد تأثرت اللجان والمجامع –فيما بعد – بهذه الفكرة أو بجوانب منها كما كان لموقفه من العلامات الفرعية في الإعراب ومحاولة إلغائها أثر في من جاؤوا بعده ، وإن خالفوه في التوجيه .

وختم الأستاذ كتابه بباب ناقش فيه بعض المواضع التي أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب أمّا هو فيرى أنّ ذلك غير جائز وسآخذ نموذجا من هذه المواضيع ، وهو موضوع "**لا** " التي بدأ بها بابه :

– يرى النحاة القدامى أنّ للاسم بعد(**لا**)أنواعا من الإعراب ، فهم يجعلونها :

1)عاملة عمل (ليس) فيُرفع بعدها الاسم ويُنصب الخبر ، ويستشهدون على ذلك بقول الشاعر[23]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

2) ويجعلونها عاملة عمل (**إنّ**) فينصب الاسم بعدها غير منون ويُرفع الخبر ، ولذلك أمثلة كثيرة مثل :(ذلك الكتاب لا ريب فيه) البقرة (لا تثريب عليكم) يوسف.

3) كما يجعلونها مهملة فيرفعون بعدها المبتدأ والخبر مثل : (ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) البقرة ، ويجيزون في مثل:(**لا حول ولا قوة إلاّ بالله**)خمسة أوجه من

الإعراب ويطيلون في توجيه كلّ إعراب منها .ولكي يفرق النحاة القدامى بين (**لا**)التي تعمل عمل (**ليس**) فيُرفع الاسم بعدها والتي تعمل عمل(**إنّ**)فيُنصب الاسم بعدها، وحتى نميز بين مواضع الرفع من مواضع النصب وجدناهم يقولون أنّ التي تعمل عمل **ليس** تنفي الواحد **مثل :لا رجلٌ في الدار ، بل رجلان** .، وأمّا التي تعمل عمل (**إنّ**)فهي تنفي الجنس ،تقول :**لا رجلَ في الدار**، فلا يَصِحُّ أن تعقب بعده بمثل **بل رجلان** ، فيتضارب أول الكلام وآخره ، وإبراهيم مصطفى يعترض على هذا الرأي قائلا إذا ناقشت هذا الفرق الذي بيّنوا لم تجد له ثباتا [24] . فلم يَجد في أقوال النحاة ما يصح به التمييز بين مواضع الرفع ومواضع النصب بعد (**لا**) ،والذين أنكروا إعمالها عمل (**ليس**) لم ينكرو ا أنّ الاسم بعدها يكون مرفوعا ، ولكنّهم يعدّونها ملغاة ثمّ لا يعنون ببيان الفارق في المعنى بين الإعمال والإلغاء ،ويؤكد صاحب"

إحياء النحو " على ضرورة إيجاد فارق معنوي . وقد رآى أنّ خير طريقة لفهم هذا الباب وتيسيره هو العودة إلى الكتاب الكريم لنعلم استعمال هذا الحرف ومعانيه و نتبيّن حكم ما بعده فوجد استعماله على ما يأتي:

لا تنفى نفيا عاما مستغرقا في الفعل وفي الاسم ، فإذا كان في نفي الاسم مفردة فإنّه يُشار إلى الاستغراق بالتزام التنكير وعدم التنوين ، وإذا كانت مكررة كفى التكرار في الدلالة على ما يُراد من الشمول والاستغراق ، هذا معنى (**لا**) وطريق استعمالها .

أمّا إعراب الاسم بعدها فإنّه إذا كان مرفوعا بعد لا المكررة ، فوجهه واضح ، لأنّه متحدّث عنه حقّه الرفع ، وليس إعرابه بمحلّ خلاف وجدل عند النحاة ولا هو بموضع نظر عند إبراهيم مصطفى ، وأمّا الاسم المنصوب فهو الذي اعتنى به المؤلف لأنّه هو الذي يعنيه وجه إعرابه ، ويبدوا أول الأمر أنّه متحدّث عنه ، وأنّه صدر جملة اسمية تامة .والمتأمل يرى غير ذلك لأنّه ليس بعده من خبر ولا شيء يتحدّث به ، تقول : **لا ضيرَ،ولا فوتَ ولا بأس** فيتم الكلام ,ويقدّر النحاة الخبر محذوفا أي موجود أو حاصل ، وهو ما يراه إبراهيم مصطفى مجرد لغو فتقدير الخبر لا يزيد في المعنى شيئا ، وما يذكر بعد هذا الاسم ليس خبرا له لأنّه يُحذف ويتمّ الكلام دونه ، تقول :(**لاريب**)و(لا ريب في هذا القول) و(لا ريب عندي في شيء منه) ، وكلّ ما زدته فهو بيان وتكملة والجملة الأولى وهي (لاريب)تمّ لها المعنى.[25] والآية الكريمة : (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) البقرة –، يقف بعض القارئين عند(لا ريب) ويبدأ (فيه هدى) ،أو بعضهم يقف عند(لا ريب فيه) ، والكلام في كلا الأمرين تام وليس كذلك الخبر .ويرى هذا العالم أنّ ما ذهب إليه النحاة من جعل هذه الظروف أخبارا ما هو إلا تكلّف .

وفي إعراب (لا إله إلاّ الله) يجعل بعض النحاة خبر (**لا**)هو ما بعد أداة الاستثناء ، ويجعلونه نظير (وما محمد إلاّ رسول)مثلا ، وبين الجملتين فارق بعيد وذلك أنّك تقف عند (**لا إله**)فتتمّ الجملة ولو أنّ معناها الكفر ، ولو أنّك وقفت على (وما محمد)لما أفدت شيئا ما ، وإذا فالاسم بعد(**لا**) في هذا الاستعمال ليس بمتحدّث عنه وحقّه من الحركات الفتحة ، ولا شيء فيه من الإشكال ، ويضيف إبراهيم مصطفى أنّ ما عوّص الأمر على النحاة ما قرّروه من أنّ كلّ جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبرا ، أو فعلا وفاعلا ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة فهذا توجيه الإعراب الذي رآه إبراهيم مصطفى.[26]

2- كتابا "في النحو العربي نقد وتوجيه " و""في النحو العربي قواعد وتطبيق "لمهدي المخزومي:

يرى مهدي المخزومي أنّ التيسير ليس اختصارا ولا حذفا للشروح والتعليقات ، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النحو يُيَسّر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها ، ولن يكون التيسير وافيا بهذا إذا لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولا ومسائل ،ولن يتم هذا إلّا بتحقيق خطوتين هامتين وهما :

الأولى : أن نُخَلِّصَ الدرس النحوي مما تعلّق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية : أن نحدّد موضوع الدرس اللغوي ونعيّن نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه[27].

كما يرى المخزومي أنّ الدرس النحوي يجب أن يعالج موضوعين مهمين وهما :

الموضوع الأول : الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ، ومن إظهار وإضمار.

الموضوع الثاني :ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تُستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته والاستفهام وأدواته إلى غير ذلك من المعاني العامّة التي نعبّر عنها بالأدوات ، والتي تمليها على المتكلّمين أدوات الخطاب ومناسبات القول» [28] .

الجديد عند مهدي المخزومي :

- ومن الجديد عنده على مستوى التعاريف ما يعرف به **الجملة** بأنّها : هي الصورة اللفظية للفكرة وظيفتها عنده هي:« نقل ما في ذهن المتكلّم من أفكار إلى ذهن السامع [29] »، وهو ما لم يرد عند القدامى ، الذين يعرفون الجملة بأنّها تركيب إسنادي من (فعل وفاعل) أو من(مبتدأ وخبر) ،واهتمامه بالوظيفة كذلك أثناء التعريف جديد في النحو الحديث ، فالنحو القديم كما لا يخفى على أحد كان يولي الجانب الشكلي على حساب الوظيفة .

– ومن جديده أيضا فيما يخصّ **الجملة العربية** تقسيمه لها ، فهو ينتقد الطريقة التي قسّم بها القدامى الجملة ويعلّل سبب انتقاده قائلا : «ينبغي أن يُبنى تقسيم الجملة على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة، ويستند إلى ملاحظة الجمل ، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا ، لأنّ أهمية الخبر أو الحديث

إنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسند من دلالة »[30] وعليه يستند تعريفه هذا إلى :

- اعتماد التقسيم بناء على الوظيفة .
- اعتماد المسند أساسا لذلك التقسيم .

وهي مخالفة كلية للقدامى الذين اتجهوا عكس هذا الاتجاه في اعتمادهم الشكلية والمسند إليه .

* أما فيما يخص **الإعراب :** فهو يرى أنّه لابد من الاهتمام به وبعلاماته باعتباره جانبا من جوانب الدرس النحوي لا على أنّه النحو كلّه كما يُفهم من إصرار النحاة على العناية به .[31]

ويعرف المخزومي الإعراب بأنّه بيان أجزاء الجملة الرئيسية ، وغير الرئيسية . أو هو تحليل الجملة إلى أركانها ، والأجزاء الملحقة بها .ولذلك فهو يتحدّث عن الجملة البسيطة ثمّ المركبة ، المعروفتين بالصغرى والكبرى . ويمثّل للإعراب ببعض الجمل ومنها قوله : (إلى الذي وجدته أمس يبكي بكاء يفتت الأكباد مرّ علينا اليوم وهو يبتسم) وهي جملة كبرى يتطرّق لإعرابها فيقول :«العبارة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام: الرجل مرّ علينا ...، والعبارات الملحقة بها هي : لقيته أمس ...صلة (الذي)–يبكي بكاء ...نعت للبكاء .وهو يبتسم ...حال. ويبدو من خلال هذا التحليل أنّ المخزومي متأثر بالتحليل المعتمد عند الوظيفيين عندما يحددون الجملة الأساسية وتبعاتها بعد ذلك وهي مبادئ التحليل المعروفة عند أندري مارتيني والمتمثلة في التركيب الإسنادي كأساس للجملة والتراكيب المستقلة كالظروف والأدوات ثمّ الوحدات الوظيفية وهي وحدات غير مستقلّة [32] .

وإذا أردنا أن نعرب أحد هذه الأجزاء من الجملة الواردة كالجزء الأول مثلا ، قلنا لقيته: لقي : فعل ماضي. التاء ضمير الفاعل المتكلّم. الهاء ضمير المفعول .أمس كناية زمانية ،بينت زمان وقوع الحدث، وهو إلقاء. وعبارة لقيته أمس ، صلة(الذي) ...»[33] ، والذي يتضح من هذا الإعراب أنّ الكاتب يلغي العامل متأثرا في ذلك بما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي ،فهو يلقي العلل المختلفة فيقول : (فعل ماضي مبني على الفتح) حيث يكتفي ببيان نوع الفعل فقط . وفي بيان طبيعة الجمل من صغرى أوكبرى ، وهو يلتقي في هذا الرأي مع بعض المدارس اللسانية الحديثة في تعاملها مع الجملة .[34]

* **الحركات** : أما فيما يخصّ الحركات التي يرى القدامى أنّها ثلاثة فقط في العربية (الفتحة والضمة والكسرة)وهي دوال على المعاني الإعرابية وقد اعترضت سبيلهم علامات ظنوا أنّها مستقلّة عنها ، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب عن كون الكلمة مسندا إليه أو مضافا إليه ، أو خارجا عن نطاق الإسناد والإضافة ، كالواو في "أخوك "، ومثيلاتها ،و في" زيدون"، والألف في "أخاك" ومثيلاتها ، والياء في الزيدين (مثنى)، وفي (الزيدينَ) جمعاً، والواقع أنّه ليس بين هذه الحركات وبين هذه الأحرف من فرق إلاّ في الكمّ الصوتي ، أما في الكيف فهي هي ، لا فرق بين هذي وتلك ، فالحركات أصوات مدّ قصيرة والأحرف أصوات مدّ طويلة ، وإنّ الواو التي زعموا أنّها علامة رفع فرعية ليست إلاّ ضمّة ممطولة ، والياء التي ظنّوا أنّها علامة جرّ فرعية ليست سوى كسرة ممطولة ، وكذلك الألف ليست إلاّ فتحة ممطولة [35].

*** أفعال المقاربة** : إذا كان النحاة القدامى قد ألحقوا ما سموه أفعال المقاربة بأفعال الكينونة أو الوجود أي (كان)وأخواتها ، وأفعال المقاربة عندهم هي:

:1-الأفعال الدالة على المقاربة وهي : كاد ،كرب ، أوشك .

2- الأفعال الدالة على الرجاء وهي : عسى ، حرى ، اخلولق .

3- الدالة على الشروع : وهي نشأ،طفق، جعل ، أخذ، علّق.[36] ، فجعلوها بابا واحدا وسموها جميعا أفعال المقاربة كما فعل ابن مالك وغيره ، فالمخزومي يرى أنّه يجب أن تُعزل هذه المجموعات عن بعضها البعض لأنّها تختلف فيما بينها من حيث الدلالة ، والذي دفع النحاة إلى جمع هذه الأشتات التي لا يربطها رابط من دلالة هو ما تصوروه من عمل لهذه الأفعال ، وما لاحظوه من شبه بينها في الاستعمال وطريقة العمل وكان تشبثهم بفكرة العامل ، وتحديد الدرس النحوي الحدودَ التي رسمها لهم (فكرة العمل)قد أوقعهم في هذا الخلط وأمثاله .[37] وإذا كان القدامى يرون بأنّ أفعال المقاربة تشبه أفعال الكينونة في طريقة الاستعمال فالمخزومي يرى أنّها تختلف عنها دلالة واستعمالا .أما من حيث الدلالة فـ(كان) وأخواتها تدلّ على الوجود العام أو الوجود الخاص ،أو الوجود المستمر ، وأفعال هذه المجموعات لا تدلّ على الوجود ، فأفعال المقاربة إنّما تدلّ على مقاربة الفعل الحدوث، ولكنّه لم يقع ،وأفعال الرجاء إنّما تدلّ على توقع حدوث الفعل ولكنّه لم يقع ، أو لمّا يقع بعد ، وأفعال الشروع إنّما تدلّ على أنّ الفعل قد بدئ إحداثه ولا علاقة لهذه الدلالات بما تدلّ عليه كان وأخواتها .

وأما من حيث الاستعمال[38]: فكان وأخواتها عندهم مما يدخل على مبتدأ وخبر نحو مكان زيد خطيبا ، وكان عمرو يخطب ، وقد يكون الخبر مفردا كالمثال الأول وقد يكون فعلا كالمثال الثاني .

أمّا أفعال هذه المجموعات فلا يكون خبرها إلاّ فعلا ، اللهم إلاّ نوادر جاء فيها الخبر مفردا كقول الشاعر :

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

فإذا كانت أفعال هذه المجموعات الثلاث تخالف(**كان**)وأخواتها في الدلالة والاستعمال فإلحاقها بها خلط، وجمع غريب للمتفرقات المختلفات ، ووظائف هذه الأفعال هي الدلالة على المقاربة والدلالة على الرجاء والدلالة على الشروع وليس لهذه الأفعال وظائف أخرى كالتي تصوّرها النحاة من اقتضاء للمرفوع والمنصوب ، وعمل لها فيهما ،ويبدو أنّ الجمل التي تليها ،جمل فعلية تتألّف من فعل وفاعل ،يتأخر الفاعل فيها عن الفعل في موضع ، ويتقدّم على الفعل في موضع آخر، **نحو: أوشك عمرو أن يقوم، وعسى زيد أن يسافر**، ونحو قوله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) البقرة – ، فلن يغير طبيعة الجملة بعدهما ، ولن تحوّل بعدها إلى جملة اسمية . [39]

* **<u>أقسام الفعل</u>** : أقسام الفعل مختلف فيها بين البصريين والكوفيين فأقسامه عند البصريين ثلاثة :- 1- الفعل الماضي/ -**2**- الفعل المضارع /-**3**- فعل الأمر ،وأقسامه عند الكوفيين ثلاثة أيضا هي:-1- الفعل الماضي /2-الفعل المضارع / 3-الفعل الدائم .،وأَصْل الأفعال عند البصريين هو الفعل الماضي نحو: **جلس وكتب**، ومن الفعل الماضي اُشتق الفعل المضارع بزيادة أحد أحرف (نأيت) من أوله نحو: **نجلس واجلس**

ويجلس، وتجلس ، ومن الفعل المضارع اشتق فعل الأمر بعد حذف حرف المضارعة ،وزيادة همزة وصل من أوله بعد حذف حرف المضارعة ساكنا **نحو :اِجلِس ،اُكتب.**

وكانت تسمية الفعل الماضي بهذا الاسم مبنية على مقالتهم بدلالتهم على الزمن الماضي ، أمّا الفعل المضارع فتسميته لا تشعر بالزمان ، ولكنّها تشعر بأنّه معرب لأنّه ضارع الأسماء في حركاته وسكناته ، ويعنون بالأسماء أسماء الفاعلين ، وذلك لمشابهة المضارع اسم الفاعل في تحرّك أوله وسكون ثانيه ،وتحرّك ثالثه ، أو لأنّه يقوم مقام الاسم في الإعراب بوقوعه خبرا أو حالا أو نعتا أو غير ذلك ، وهي تسمية متكلّفة لا سند لها كما يقول المخزومي ،وقد أدى شبهه بالاسم إلى جعله معربا دون قسميه الآخرين ، لأنّهما لا يضارعان الاسم فوجب لهما البناء .

أمّا الكوفيون فلا رأي لهم في أصل الأفعال ولم يسمّ أحد منهم الفعل المضارع بهذا الاسم، فهم إذا عبَّروا عنه قالوا :بناء (يفعل)، أو (يفعل)، غير أنّ الكوفيين كانوا كالبصريين يرون أنّ الفعل المضارع معرب وألحقوا به فعل الأمر فهو معرب عندهم أيضا ، لأنّ فعل الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع المجزوم ، وذلك أنّ أصل (اِفعلْ) عندهم : لتفعل بلام الأمر ، ثمّ حُذفت لام الأمر وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام ، فكان فعل الأمر .

ففعل الأمر عند الكوفيين إذن مقتطع من الفعل المضارع وليس قسيما له أو للفعل الماضي ، ولا قسما مستقلا من أقسام الفعل ، فهم متفقون مع البصريين في فعلين اثنين فقط : هما الفعل الماضي والفعل المضارع ، أما

القسم الثالث عندهم فهو الفعل الدائم ، وهو البناء الذي يدلّ بنفسه على ثبوت أو دوام ، وإذا استعمل استعمال الفعل دلّ على الماضي والمستقبل .

– يدلّ على **الماضي** إذا كان مضافا غير منون **نحو : أنا كاتبُ رسالةٍ** ،ومعناه أنا كتبت رسالة ، ويدلّ على **المستقبل** إذا كان منونا **نحو : أنا كاتبٌ رسالةً**، ومعناه سأكتب رسالة .

ومن أجل أنّ بناء (فاعل) و(مفعول) بناء فعل عندهم ، هو **الفعل الدائم** لم يشترطوا لاكتفائه بالفاعل عن الخبر وقوعه في سياق نفي أو استفهام **نحو :أقائم المحمدان** وهو عندهم بمنزلة قولنا : **سيقوم المحمدان** .إنّ بناء(فاعل)في الواقع يتضمّن معنى الفعل ، ويستعمل استعماله حتى عند البصريين ، فقد أعربوا (المحمدان) في قولنا أقائم المحمدان ؟ فاعلا ولم يعربوه مبتدأ لأنّ (قائم) عندهم في مثل هذا التركيب يقوم مقام الفعل من جميع الوجوه أيضا ولكنّهم يشترطون اعتماده على نفي أو استفهام ليقربوه من الفعلية ، لأنّ وقوعه في مثل هذا السياق[40] يقوي شبهه بالفعل ، ويقربه من الفعلية ، ومع شعور البصريين بفعلية قائم في قولنا : أقائم المحمدان ؟ ما يزالون يعربونه مبتدأ و هذا الإعراب في نظر المخزومي غريب جدا لأنّ المبتدأ مسند إليه أو مبني عليه و(قائم)لا يصحّ أن يكون كذلك فنحاة البصرة حسب رأي المخزومي لم يتجشّموا هذا إلاّ اعتزازا بالعامل وتَحَيُلا في تفسير الرفع في (قائم)فهو مبتدأ لأنّه مرفوع.

والمخزومي يرى أنّ تقسيم الفعل إلى ماضي ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم ، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء (فاعل)و(مفعول) مجرى الفعل بكلّ ما له من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو

استفهام ، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعلية بوقوعهما في مثل هذا السياق الذي يقع الفعل فيه غالبا .[41] ، ولذلك فهو يدعو اللغويين المحدثين إلى أن تكون لهم الشجاعة الكافية على تثبيت هذا التقسيم وإقراره في مقالاتهم وكتبهم ، والكتب المقررة للتلاميذ في مراحل التدريس المختلفة ، وهو يرى أنّ هذا العمل لن يغيّر أسلوبا ولن يشوّه تعبيرا ، فقد تردّدت ألسنة المعربين بهذا التقسيم أكثر من قرنين من الزمان في مدارس بغداد وحلقات مساجدها ، ومجالس الدرس الخاصة بها ، وتأثر بها دارسون انتشروا في كثير من الأقطار التي عنيت بمثل هذه الدراسة .

الأفعال إذا ثلاثة الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدائم أو بعبارة أخرى :بناء (فَعَلَ)، وبناء(يَفْعَلْ) وبناء(فاعل) .أمّا فعل الأمر ، فقد اختلف نحاة البصرة والكوفة في أمره ، فهو قسيم للماضي والمضارع عند البصريين ، وهو معرب عند الكوفيين .

ومهدي المخزومي في كتابه يؤيد الكوفيين في عدم النظر إليه قسيما للفعل الماضي والفعل المضارع ، ولكنّه في الوقت نفسه لا يتحمّس لتخريجات الكوفيين في طريقة اقتطاعه من الفعل المضارع ، ولا لذهابهم أنّه معرب مجزوم ، فليس بناء(اَفعلْ) مأخوذا من الفعل المضارع ،أو متأخرا في وجوده عنه ، كما يُفهم من كلام الكوفيين ،أو من أقوالهم المنقولة إلينا على لسان ابن الأنباري في معالجته هذا الموضوع في (إنصافه) ، وليس في الفعل إعراب كإعراب الأسماء . وفي أكبر الظن أنّ بناء أفعل ليس يفعل ، كما يفهم من هذه الكلمة لأنّ الفعل يتميّز بشيئين : أولهما أنّه مقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما أنّه يثنى على المسند إليه ، ويحمل عليه وبناء(افعل)خلو من هاتين الميزتين .[42]

إذا فالتيسير عند المخزومي هو أن يصحّح الدارس وضعا في الدرس النحوي أو أن يجدّد منهجا أو يغير في القواعد والأمثلة، كما كان الأساس الذي بنى عليه تيسيره هو التخلي عن نظرية العامل والتقليل منها في سطوتها على النحو العربي متأثرا في ذلك بابن مضاء القرطبي [43]، وهذا ما حاول المخزومي تطبيقه في كتابيه " في النحو العربي نقد وتوجيه ", و"في النحو العربي قواعد وتطبيق" .

وما يمكننا قوله في آخر هذا البحث هو أنّ إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ما هما إلاّ مثالان عن مجموعة من اللغويين المحدثين الذين درسوا مادة النحو وعكفوا عليها فاطّلعوا على كتب المتقدّمين والمتأخرين ، و تتبعوا تلك العيوب التي وقعت في أبواب أو مسائل من النحو وأحصوا الكثير منها ،وهداهم بحثهم العلمي والدقيق إلى أ نّ كثيرا من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلّها على أساس لغوي خالص لا أثر للتكلّف فيه ولا ضرورة لالتماس علّة فلسفية له وبهذا حاولا أن يجدا حلولا سهلة لمشكلات النحو خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل طرد نظرية العامل وبذلك سهّلا بعض مسائل النحو التي صعبت على المتعاطين لها ، فطريقة المخزومي مثلا في تيسير النحو هي أن يضع مذاهب النحويين نصب عينيه ويتخيّر منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللغة فيأخذ من هذه المذاهب أصلحها لكي يعمل به في سهولة لا يخالطها تعقيد أو تكلّف.أما إبراهيم مصطفى فتيسير النحو عنده يعني أن يُرفع إصر هذا النحو عن المتعلّمين وأن يُبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية .

الهوامش:

[1] - يُنظر: عبد المجيد عيساني " النحو العربي بين الأصالة والتجديد–دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية" ،دار ابن حزم –بيروت– لبنان–ط1(1429هـ–2008م).ص89،،88.

[2] - يُنظر: محمد الطنطاوي ،"نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"–دار المعارف–مصر – ط2– (دت)،ص43–44.

[3] - فادي صقر أحمد عصيدة"جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي" ، رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية– جامعة النجاح الوطنية –نابلس– فلسطين،2006 م–ص19

[4] - يُنظر: شوقي ضيف– "تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده"–دار المعارف_القاهرة–(ط2). ص.13

[5] - يُنظر: شوقي ضيف– "المرجع السابق"ص.13، وينظر:أحمد أمين ،" ظهر الإسلام" دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –ط2(1428هـ–2007 م)،ص85

[6] - يُنظر : ياسين أبو الهيجاء ، " مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984"– عالم الكتب الحديث–إربد الأردن–ط1–1429هـ–2008م "ص220.

[7] - يُنظر: محمد المختار ولد أباه " تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب"– دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان–دط–دت،ص566.

[8] - يُنظر:. ابن مضاء، الرد على النحاة ""،ص8

[9] - بكري عبد الكريم ،"ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، رسالة تقدّم بها الطالب لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة وهران، 1982م. – ص71

[10] - يُنظر: ابن مضاء، "الرد على النحاة"، ص131

[11] - ينظر: ابن جني "الخصائص"، ص95/1.

[12] - يُنظر: ابن مضاء ، " الرد على النحاة"،ص130، 131

[13] - يُنظر: ابن مضاء ، " الرد على النحاة"،ص131.

[14] - يُنظر: صالح بلعيد "مقالات لغوية "،دار هومه ،الجزائر ،ط2004م، ص 248، 249، وينظر ياسين أبو الهيجاء ، "مظاهر التجديد النحوي "،ص221 ، وينظر : عبد المجيد عيساني ،" النحو العربي بين الأصالة والتجديد "" ،:ص 252 ،

[15] - إبراهيم مصطفى ، "إحياء النحو" ،القاهرة، ط2(1413هـ،1992مـ ص53وما بعدها ، وص 73 وما بعدها ،وشوقي ضيف "تيسير النحو التعليمي" ،ص27

[16] - إبراهيم مصطفى ،" إحياء النحو" ص108

[17] - ينظر: إبراهيم مصطفى ، " إحياء النحو"، ص111

[18] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو، ص53 وما بعدها، وص27 وما بعدها ، وينظر:شوقي ضيف "مجمع اللغة العربية في خمسين عاما "، ،1404هـ -1984م، ص169، 170

[19] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 116، وينظر شوقي ضيف ،" تيسير النحو"، ص30.

[20] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 128

[21] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو" ، ص50

[22] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 130 ، 143

[23] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 132

[24] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو "، ص141

[25] - إبراهيم مصطفى ،" "إحياء النحو"، 143

[26] - مهدي المخزومي "في النحو العربي قواعد وتطبيق" ،الرائد العربي ، لبنان ،ط،1986م ،ص15.

[27] - مهدي المخزومي " في النحو العربي نقد وتوجيه"، الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،ط2،(1406هـ،1986م).،ص 17، 18

[28] - مهدي المخزومي ، "المرجع السابق"،ص18

[29] - مهدي المخزومي "في النحو العربي قواعد وتطبيق"،ص83، وينظر عبد المجيد عيساني،" المرجع نفسه"، ص222،221

[30] - خولة طالب إبراهيم " مبادىء في اللسانيات" ، دار القصبة للنشر ،الجزائر (دط)،2000م "، ص101 ، وينظر: عبد المجيد عيساني، "" النحو العربي بين الأصالة والتجديد ".،ص223 ، 224

[31] - مهدي المخزومي " في النحو العربي قواعد وتطبيق"،ص227

[32] - يُنظر: عبد المجيد عيساني" النحو العربي بين الأصالة والتجديد " ،ص224

[33] - مهدي المخزومي " في النحو العربي قواعد وتطبيق"، ص68

[34] - عبد المجيد عيساني "" النحو العربي بين الأصالة والتجديد "،ص224

[35] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه"،ص 187

[36] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه"، ص 188

[37] - ينظر: مهدي المخزومي "نقد وتوجيه "، ص189

[38] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه" ،ص117

[39] - ينظر. مهدي المخزومي "نقد وتوجيه"، ص119

[40] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه "ص120

[41] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه، ص189، وينظر : عبد المجيد عيساني ،" النحو العربي بين الأصالة والتجديد "،ص225.

[42] - مهدي المخزومي "نقد وتوجيه "، ص 10.

قائمة المصادر والمراجع :

1- أحمد أمين "ظهر الإسلام" دار الكتب العلمية **–** بيروت – لبنان –ط2(1428هـ-2007 م).

2- إبراهيم مصطفى "إحياء النحو " ،القاهرة ط2(1413هـ،1992مـ).

3- بكري عبد الكريم، "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، رسالة تقدّم بها الطالب لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 1982م.

4- ا ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ): "الخصائص"، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1428 هـ، 2007 مـ. ،

5- خولة طالب الإبراهيمي "مبادىء في اللسانيات" ، دار القصبة للنشر ،الجزائر(دط)،2000م

6- شوقي ضيف"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده"-دار المعارف_القاهرة-(ط2).

7- شوقي ضيف "مجمع اللغة العربية في خمسين عاما "، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ،1404هـ - 1984مـ

8- صالح بلعيد "مقالات لغوية "،دار هومه ،الجزائر ،ط2004م.

9- عبد المجيد عيساني " النحو العربي بين الأصالة والتجديد-دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية" دار ابن حزم **–بيروت- لبنان**-ط1(1429هـ-2008م).

10- فادي صقر أحمد عصيدة"جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي "رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية- جامعة النجاح الوطنية – نابلس-فلسطين-2006-

11- محمد الطنطاوي "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"-دار المعارف-مصر -ط2-(دت).

12- ابن مضاء ،" الرد على النحاة"،تحقيق شوقي ضيف ،ط3، دار المعارف، القاهرة .

13- محمد المختار ولد أباه "تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب"- دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان-دط-دت.

14- مهدي المخزومي ،"في النحو العربي قواعد وتطبيق (فهرس الكتاب)، الرائد العربي ، لبنان ،ط،1986م،.

15 - مهدي المخزومي " في النحو العربي نقد وتوجيه "، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،ط2،(1406هـ،1986م).

16 - ياسين أبو الهيجاء"مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984"- عالم الكتب الحديث-إربد الأردن-ط1-1429هـ-2008م.

من قضايا المنهج في صناعة المصطلح العلمي العربي.

د . عبد الناصر بوعلي (ج. تلمسان)

مقدمة:

إن المتصفح للمعاجم العربية الحديثة المتخصصة، والدراسات المصطلحية المعاصرة يلاحظ اضطرابا في صناعة المصطلح العلمي العربي، وذلك راجع في الأغلب إلى تمكّن ثقافة التّبعية في نفوس المثقفين في الوطن العربي، بالإضافة إلى الغزو المصطلحاتي السّريع الذي لم يترك لنا متّسعا للتفكير في إيجاد مسميات للمخترعات والابتكارات العديدة والأفكار الكثيرة التي تفد بلداننا بفعل التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات. زيادة على بروز ظاهرة التشتت والاختلاف بين عواصم الأقطار العربية التي تدعي كل منها إمارة اللغة العربية ومسؤولياتها عن تطويرها.

ويساهم في ذلك أيضا قصور المؤسسات والهيئات العلمية التابعة للمنظمات والجمعيات العربية المهتمة بقضايا البحث العلمي.

ونشير بأن إلحاق اللغة العربية بالتطور العلمي يفرض التحكم الجيّد والصّحيح في استعمال المصطلحات، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم وعليها المعول في تطوير المفاهيم وضبط فروعها ومناهجها. وقد أثبتت اللغة العربية جدارتها في استيعاب المعارف والعلوم المختلفة، وأظهرت استعداداتها للتفاعل مع المستحدثات، وتاريخها يشهد على عظمتها في هذا المجال، لذلك أردت في هذا المقال طرح بعض القضايا المنهجية التي ينبغي مراعاتها في صناعة المصطلح العلمي العربي، وأملي أن أسهم . ولو بقليل . في توضيح بعض الرؤى التي يحتاجها المشتغلون في مجال المصطلح العربي.

مواجهة الإشكالية:

بدأ العرب يعنون في العصر الحديث بقضايا المصطلح في القرن التاسع العشر الميلادي، أثناء حركة الإحياء العلمي العربية باللجوء إلى الترجمة، والتعريب، والاشتقاق، والنحت وكل ما تعرفه اللغة العربية من طرق النماء والترقية[1]

وقد كانت تلك الحركة الإحيائية تشبه إلى حدّ بعيد حركة الإنشاء التي قادتها بيت الحكمة في بغداد أواخر القرن الثّاني الهجري (الثامن الميلادي)[2] والتي اعتمدت بدورها على الترجمة، وعلى بقية وسائل تطوير اللغة العربية. وقد تشابهت الحركتان في نزعتهما إلى التأسيس، وتمكنت بيت الحكمة من تأسيس ثقافة علمية عربية واسعة لم يكن للعرب بها علم في السّابق، وبذلك تمكنوا من استحداث مصطلحات في مختلف أنواع العلوم. وقد كان لعلوم اللغة الباع الأكبر في ظهور مصطلحات معجمية، وصوتية، وصرفية، ونحوية، وبلاغية، وعروضية حفلت بها أمهات الكتب العربية[3] وأنشأ الفقهاء مصطلحات فقهية خلّدت الفقه الإسلامي وجعلته يحتل الريادة في المجال التشريعي والقانوني، ومازالت هاته المصطلحات تزاحم المصطلحات القانونية العالمية إلى اليوم، وأفضت على العلوم الدينية طابعا علميا قيما.

وتوالت عملية صناعة المصطلحات العلمية في النبات، والعمران، والفلك، والطب، والصّيدلة، والهندسة، والرياضيات وغيرها من العلوم، وقد كتب لهذه المصطلحات البقاء والانتشار السريع.

على أنّ المتمعن في الحركة الثانية يلاحظ أنها كادت أن تولد ميتة فعلى الرغم مما حقّقه بعض العلماء في إحداث العديد من المصطلحات فإن ثمارها لم تحقق القفزة العلمية المنشودة، ولم تتمكن من تأسيس ثقافة مصطلحاتية عربية، والملاحظ في هذه الفترة أن حركة الترجمة المعتمدة لم تكن هادئة، وإنما سادها اضطراب وعجلة بفعل

التسارع المعلوماتي الهائل الذي غزا العالم العربي واجتاح الثقافة العربية بقوة نظرا للاستهلاك المتزايد لمنتجات التطور العلمي والتكنولوجي الغربي في مجتمعاتنا العربية.

لقد انتحت الترجمة الحديثة معاجم علمية متخصصة ثنائية اللغة أو متعددة اللغات (فرنسي/عربي)، (انجليزي/عربي)، (فرنسي/انجليزي/عربي) رتبت مداخلها المعجمية حسب الأبجدية الأجنبية يقابلها تسمية باللغة العربية، وكثيرا ما تكون هذه التسمية عبارة عن شروح، ورغم ما قدمته هذه المعاجم من فوائد إلا أن المصطلح المترجم جاء ثانويا لا يثير الانتباه فما بالنا بالاستعمال، ولعل ذلك كان من الأسباب التي جعلت أهل الاختصاص يلجؤون في بحوثهم ومحاضراتهم إلى استعمال المصطلح الأجنبي، وحتى وان استعمله بالعربية فإنه لا يرتاح له بال حتى يذكره بلغته الأجنبية الأصلية.

إنّ العديد من المعاجم التي تعتمد الترجمة من اللّغات الأجنبية إلى العربية هي في حقيقة أمرها تكريس لاستعمال المصطلح الأجنبي لأنها في الكثير من الأحيان لا تقدم البديل بل إنها تجنح إلى الشرح والتفسير للمصطلح الأجنبي، والكل يعرف إننا في الوقت الراهن تلاميذ الغرب نتلقى عنهم العلم والتكنولوجيا والاختراع والمناهج، ونتخذهم قدوة في مجال البحث العلمي، ولذلك فالأفكار تنشأ عندهم، والمخترعات تحدث في بلدانهم فيسمونها بأسماء مشتقة من لغاتهم القديمة والحديثة من لاتينية، ويونانية، وانجليزية، والألمانية، وغيرها، وحين يفد إلينا يصل مشحونا بثقافته وطبيعة مدرسته التي اصطلحت عليه.

ولذلك نحن الآن أمام وضعية خاصة فمن جهة نريد أن نعرف هذه الفكرة ونطلع على طبيعة هذا المخترع وأن نعلّم ذلك لطلابنا فبم نسمّي هذه الإبداعات؟

فهل نحتفظ بأسمائها الأصلية وبذلك تأتي في استعمالاتنا نتئة تبعث على الحيرة والقلق، أم نحوّرها حتّى تناسب طرق الصياغة العربية دون أن تفقد دلالاتها الأصلية، أم أننا نستلم لغتنا كي تمدَّنا بمسميات تحل محل المصطلحات الأجنبية عن طريق أوجه التوليد اللغوي المختلفة.

<u>أراء لحلول الإشكالية</u>:

ينبغي أن ندرك جيدا أن المصطلح العلمي يستحق وقفة خاصة وعناية فائقة تضطلع بها الجهات الرسمية المعنية بتنشئة المصطلح أهمها:

1-المجامع اللغوية في الوطن العربي، وهنا يجدر بنا أن ننوّه بالمجهودات التي بذلها مجمع القاهرة فالمتصفح لأعمال هذا المجمع يعثر على إنتاج وفير واجتهاد مثمر في العديد من التَّخصُّصات العلمية، في النباتات، والكيمياء، والفيزياء، والاقتصاد، والرياضيات، والقانون، والتجارة... وقد دخل العديد من هذه المصطلحات ميدان الاستعمال في الوطن العربي، وتم التطبيق بإيجاب وحدثت تلقائية حسنة في عمليات التداول، وتبقى العملية في حاجة إلى دفع وتشجيع معنوي ومادي وعناية لدى أهل الاختصاص الغيورين على مستقبل اللغة العربية، وندعو إلى إحداث آلية تكامل

بين المجامع العربية (مجمع القاهرة، مجمع دمشق، مجمع بغداد، مجمع الرباط ...) وحبذا لو يرقى الاجتهاد إلى مستوى لجان الجامعة العربية المكلفة بالثقافة والعلوم.

2-الجامعات والمدارس المتخصصة والمخابر العلمية: على هاته المؤسسات أن تدخل ميدان صناعة المصطلح العلمي بتوجيه من الجهات الوصية وفق برامج وطنية تراعي طبيعة هاته المؤسسات، وأن لايبقى الأمر قاصرا على المبادرات المعزولة والاجتهادات الفردية لأنها في النهاية لن تتمكن من اقتحام هذا الحصن بسهولة.

وعلى هذه المؤسسات أن تسلك منهجا علميا دقيقا يقوم على العودة أولا إلى التراث اللغوي العربي فقد نجد في اللفظ المستعمل أو المهمل ما يؤدي هذه الوظيفة ويطابق الفكرة العلمية المبتكرة، ثم استغلال قواعد اللغة الغربية، فإن في صرفها ما يساعد كثيرا على استحداث المصطلح العلمي فميدان الاشتقاق وما يحويه من صيغ المبالغة واسم الفاعل و أوزان اسم الآلة وأوزان المصادر يمكن استغلالها إلى حدّ بعيد لإحداث العديد من المسميات من ذلك مثلا:

أ/ في أسماء الآلة:

- مزلال لقياس درجة الزلزال.
- ممطار لقياس كمية الأمطار.
- مرياح لقياس سرعة الريح.
- مضغاط لقياس درجة الضغط.

- مطرزة وهي آلة تستعمل في الطرز.

ب/ في أوزان صيغ المبالغة:

- غسَّالة لتسمية آلة الغسل.
- حفارة لتسمية آلة الحفر.
- صقالة لتسمية آلة الصقل الميكانيكية.
- عدّاد يدل على جهاز يتولّى عملية العدّ، ومنه العداد الكهربائي وعدّاد السرعة.
- صرّاف للدلالة على الجهاز القائم بعملية صرف العملة.

ج/ في أوزان المصادر:

- تحميص على وزن تفعيل للدلالة على عملية حمصنة الشيء.
- تشعيع على وزن تفعيل من مادة شعع للدلالة على تعريض المادة لأشعة إكس (x) وهو من مصطلحات علم الطبيعة النووي[4].
- ترميز على وزن تفعيل من مادة (رَمَزَ) للدلالة على استعمال الرمز في تخصص ما
- ترسيب على وزن تفعيل من مادة رسب ومنه ترسيب المعادن[5]

وتأتي وسيلة النحت التي عرفتها اللغة العربية قديما مرفأ آخر لتوليد المصطلح العلمي، وقد قرر العلماء المعاصرون الأخذ به نظرا لحاجة اللغة العربية لإثراء ثروتها المصطلحية[6]، ومن المصطلحات المنحوتة التي يتم استعمالها نجد:

- الرسملة من رأس المال.
- التغويز من تحويل الغاز.
- كهروصوتي من الكهرباء الصوتية.
- كهرومغناطيسي من الكهرباء المغناطيسية.
- كهروكيميائي من الكهرباء الكيميائية.

ثم نجد في العربية وسيلة التعريب التي تعدو بدورها رافدا مهما من روافد توليد المصطلحات عندما تقتضي الضرورة الملحة ويسمي بعضهم التعريب بالاقتراض والدّخيل، وهو وسيلة قديمة في اللغة العربية عرفه الجوهري بقوله: "تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها، تقول عربته العرب وأعربته أيضا [7] نفهم من هذا أن التعريب هو نقل اللفظ العجمي إلى العربية مع إخضاعه لقوانين العربية الصوتية والأوزان الصرفية، وهذا مراعاة للذوق العربي، وقد حفلت العربية بالكثير الكثير من المصطلحات المعربة نورد أمثلة منها:

السيميائية . المكننة . الرَّسكلة . البسترة (بسترة الحليب) . النرفزة . الفرملة

وتأتي الترجمة كذلك لتشكل منفذا آخر يساعد على تدعيم اللغة العربية بمصطلحات العصر، وهي محطة تشترك فيها جميع اللّغات، مارسها العرب منذ القدم ونجحوا في نقل أثار حضارات الأمم السابقة إلى العربية، وتشكل اليوم منفذا مهما في دعم اللغة العربية بالمصطلح العلمي، ونشير بأن الترجمة إلى العربية تعرف تداخلا

يتمثل في أننا نترجم عن المصطلح الفرنسي المترجم بدوره عن الإنجليزية وقد لا يطابقه في العديد من الحالات، كما يلاحظ اختلاف بين أقطار العالم العربي في اختيار لفظ المصطلح العربي المترجم، فمصطلح Linguistique ترجم في الجزائر باللسانيات بينما ترجمه إخواننا في تونس بالألسنية، بل وهناك تعدد حتى في الكتابة العربية للمصطلح المترجم، فمصطلح Gramme يكتب في بلاد المغرب العربي: (غرام) ويكتب في المشرق العربي: (جرام) ومصطلح Carbone يكتب عند البعض بالمَّد (كاربون) ويكتبه آخرون (كربون) بدون مدّ.

وأما بشأن ترجمة الرموز الرياضية فقد ترجمت الحروف الرياضية اللاتينية (ABCD) بـ (أ ب ج د)، كما ترجمت الرموز ذات الدلالة العلمية التي تدخل في المعادلات والصيغ والقوانين الرياضية والفيزيائية والكيميائية ورموز السرعة والوزن والسعة والكثافة والقياس، وقد سادت هذه الترجمة أمدا وتعلمت أجيال العلوم بها على أنَّه تم التراجع عنها في السنوات الأخيرة وغدا الرمز اللاتيني يستعمل بنفسه، ولا ندري أفي هذا الاستعمال منفعة علمية وبيداغوجية، وإن المبرر الذي قدم لتبرير هذا التغيير هو زعمهم أن هذه الرموز مشاعة عالميا، والأخذ بها من باب تيسير عملية التعلم وتساعد على تفهم ما تحتويه المراجع الأجنبية من معارف علمية.

على أن هذا التبرير يبقى غير مقنع فاللغة العربية قادرة على إيجاد الرموز المقابلة للرمز الأجنبي، وإن ذلك لا يطرح أبدا قصورا في الفهم والاستيعاب.

والخلاصة:

فهاته قضايا عامة مطروحة في مجال منهج صناعة المصطلح العلمي، أرى جدارة مراعاتها ما أمكن ذلك في وضع المصطلحات العلمية توخيا لتجنب الفوضى والغموض والالتباس والتعقيد، ويمكن تلخيص هذه القضايا فيما يأتي:

1-يفضل المصطلح العربي على المعرب والمترجم.

2-اللجوء إلى وسائل تطوير اللغة العربية قبل الترجمة والتعريب مع عدم الخروج عن قواعد اللغة العربية.

3-لا يصطلح بألفاظ مختلفة للمعنى العلمي الواحد.

4-يتخذ المصطلح لأدنى علاقة بالمعنى.

5-يجب البحث المستمر عن مصادر عربية تشتق منها المعاني التي عليها أن تلبي حاجات العصر.

6-ينبغي الخروج من طور المحاولات الفردية إلى ميدان البحث العلمي المنظم الطويل النفس في تنشئة المصطلح العلمي.

هوامش البحث:

[1] – ينظر مقالتنا "تطوير اللغة العربية" العدد 26 ،السداسي 02 ،السنة 2010

[2] – راجع جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، 3/ 327.

[3] – أمثال: العين للخليل، الكتاب لسيبويه، الكامل للمبرد، الخصائص لابن جني، البيان والتبين للجاحظ، المخصص لابن سيده وغيرها.

[4] – رمضان النجار نادية، طرق توليد الثروة اللغوية، ص 47، نقلا عن مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع اللغوي بالقاهرة.

[5] – فايد كامل وفاء، المجامع العربية وقضايا اللغة، ص 108.

[6] – نفسه ص 259.

[7] –لجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (عرب).

مراجع البحث:

1- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، موفم للنشر، وحدة الرغاية، الجزائر، 1993.

2- الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية (المعروف بالصحاح)، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.

3- رمضان النجار نادية، طرق توليد الثروة اللغوية.

4- مجلة اللغة العربية، إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، العدد26، السداسي 02، السنة 2010.

تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري

د./ عابد بوهادي (ج .ابن خلدون- تيارت)

توطئة

شغلني ما آل إليه وضع اللغة العربية في الوطن العربي منذ مدة بعيدة، وازداد انشغالي بالموضوع يوم أن ظهرت حلقة من برنامج إحدى المحطات الفضائية العربية كان موضوعها حول صلاحية اللغة العربية في تدريس العلوم، وكان النقاش بين أستاذين جامعيين عربيين، الأول يدعو إلى تدريس العلوم باللغة الأنكليزية وهو من جنسية سورية، والثاني يدعو إلى تعريب التعليم وهو جزائري.

وكان الأمر بالنسبة إلي شبيها بالإحساس بجرح عميق لم يندمل، أو بمرض مزمن يئس صاحبه من الشفاء وألزمه علاجا دائما يلازمه طوال حياته إذا ما أراد المحافظة على توازنه الصحي ولا يتعرض للمضاعفات الجانبية كلما حاول القيام بممارسات اعتاد عليها الأصحاء من أقرانه.

وبلغ اهتمامي بالموضوع أشده عندما عقد المجلس الأعلى للغة العربية ندوة دولية بالأوراسي يومي 25-26 فيفري 2009 حول وضع اللسان العربي في البلاد العربية، مما دفعني دون تردد إلى جمع شتات أفكار وملاحظات كنت دونتها من قبل حول معاناة اللغة العربية في الوطن العربي.

وليس يسهل على المرء التطرق إلى موضوع كهذا بالنظر إلى تشعبه وإلى ما قد يثيره من حساسية لدى بعض الأطراف من جهة، وإلى ما يتطلبه من جدية في البحث وجرأة في الطرح وموضوعية في كيفية المعالجة من جهة أخرى. ومع ذلك، عزمت على ترتيب ومراجعة ما جمعته من معلومات حول الموضوع معتمدا على ما يجود به الواقع اللغوي في البلاد العربية من مادة للبحث وما يفرزه المجتمع الجزائري بشكل خاص، في

مجال التعليم والإدارة والاقتصاد، مع الإشارة إلى خطورة الصراع الدائر بين النخب في دواليب السلطة وبين طبقات المجتمع. ذلك الصراع الظاهر الخفي الذي ما زالت تعاني اللغة العربية آثاره والذي يعكس التناقض الموجود بين التشريع النظري على المستوى الرسمي وبين الواقع المعيش الذي يفسر مظاهر تراجع اللغة العربية في شتى المجالات.

قد لا يدرك الكثيرون منا مدى أهمية اللغة في حياة الشعوب كما لا يدركون أن حفظ اللغة وضمان استمراريتها يكون بقدر محافظتنا عليها كأفراد ناطقين بها. إن عدم إدراك هذا الأمر كان سببا في انقراض كثير من اللغات واللهجات في العالم، وبانقراض تلك اللغات انقرضت وتلاشت معرفتنا بشعوبها وأقوامها وثقافتها.

- **الواقع اللغوي في المجتمع الجزائري**

لا شك أن حفاظ اللغة العربية على مكانتها في المجتمع الجزائري مسؤولية كل ناطق بها، وكل فرد ينتسب إليها، ذلك أن التهاون في تعميمها واستخدامها هو إيذان بانقراضها وتلاشي هويتنا معها. ومن هذا المنطلق فلا يوجد فيما أعلم، لغة عانت الويلات من جراء هجمات الأعداء وعقوق الأبناء مثلما عانته العربية بين أهلها وفي عقر دارها. ولولا خصائص المقاومة التي حباها الله بها ما تمكنت اللغة العربية من التصدي والصمود في وجه هذه الهجمات ولاندثرت، ولم تبق لها باقية. ومما لا مراء فيه أن موضوع اللغة العربية – وهو مثير إلى حد الاستفزاز– يتطلب تشخيص الواقع اللغوي والوقوف على أسباب تراجع اللغة العربية في مجتمعنا، وما ينبغي عمله من أجل توفير عوامل النهوض بلغة تنص كل قوانين البلاد على أنها اللغة الوطنية الرسمية للأمة.

وبالرغم من توافر الإطار القانوني، فإن اللغة العربية ما تزال بعيدة عن بلوغ هذه المنزلة، يعوزها في ذلك انعدام القدرة على تجاوز العقبات الظاهرة منها والخفية التي حالت دون استرجاع العربية مكانتها داخليا وخارجيا، فلم تتمكن من أن تخلع عن نفسها ما نسبه إليها أعداؤها ظلما وعدوانا من عجز وتخلف، وتتبوأ المنزلة اللائقة بها، فتكون بحق لغة العلم والإدارة والتواصل والاستعمال اليومي في مختلف مجالات الحياة على تنوعها وتعددها.

- **تراجع اللغة العربية في المجتمع الجزائري**

يتميز الواقع اللغوي الجزائري في هذه الأيام بتراجع فظيع للغة العربية أمام زحف الفرنسية التي اجتاحت أكثر من ميدان، وفي مقدمتها أغلب الأجهزة الإدارية على اختلافها وتنوعها ناهيك عن التعليم والإعلام والقطاع الاجتماعي والاقتصادي وبشكل خاص، الشركات الصناعية الخاصة منها والعمومية.

وقبل الحديث عن كيفية التعامل مع الواقع اللغوي واقتراح سبل معالجة آثاره في المجتمع، يجدر بنا ابتداء أن نعمل على تشخيص الأسباب والنقائص التي نعاني منها على المستوى اللغوي، فالتشخيص نصف العلاج. ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل أهمها ما يأتي:

- **العوامل التاريخية**

لعل أبرز الأسباب الطبيعية التي كان لها أبلغ الأثر في وضع اللسان العربي في بلادنا هو بلا ريب مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي لم يدخر جهدا في محاولة طمس مقومات الهوية الوطنية وعلى رأسها اللغة العربية، وقد وجد قابلية ومناخا خصبا ومهيئا. فبالرغم من مرور ما يناهز خمسة عقود على استرجاع الجزائر سيادتها، مازالت تعاني رواسب الاستعمار في شتى المجالات. ويبدو ذلك واضحا في هيمنة الثقافة الفرنسية في بعض الأوساط ذات النفوذ السلطوي المؤثر في شرائح عريضة من المجتمع على اختلاف قطاعاته المتعددة.

إن هذه الأسباب ولدت ظاهرة مؤسفة تمثلت في وجود فئة من الناس عرفت بحنينها إلى اللغة الفرنسية. وقد أشربوا في قلوبهم ثقافة المستعمر، فغدوا يعملون على التمكين للغة الفرنسية ومحاربة اللغة العربية، وعرقلة العمل بها، متذرعين بشتى الأعذار، مرة بالتفوق الحضاري ومرة بصعوبة العربية وعجزها عن مسايرة وتيرة التقدم العلمي وأخرى بقلة الإطارات الكفأة باللغة الوطنية في الميادين العلمية والتكنولوجية. وهي كلها أعذار واهية لا تملك لها دليلا في أرض الواقع.

والحقيقة أن الأمر لا يعدو أن يكون صراعا على المناصب والسيطرة على مراكز القرار السياسي والنفوذ داخل أوساط السلطة والإدارات النافذة، المتحكمة بصلاحياتها الواسعة في تنظيم شؤون المجتمع. وبالرغم من ذلك كله، لم تستطع هذه الدوائر أن تقنع

غالبية أفراد مجتمعنا المسلم المتمسكين بدينهم وعروبتهم، بتلك الحجج الواهية حتى جاءت سنون العشرية السوداء فأصبح من يظهر بمظهر الإسلام أو ينتصر للغة العربية محل شبهة، قد تلصق به أي تهمة لها علاقة بالإرهاب بشكل من الأشكال. وحينذاك، توفر لهذه الفئة الغطاء السياسي المناسب والظروف الملائمة التي طالما حلموا بها، فاستغلوها أبشع استغلال للتنكيل بمن يخالفهم في الفكر والرأي. عندها، تراجع المطالبون بالتعريب وأحجموا عن مطالبهم القومية الوطنية المشروعة، ووجد مناصرو لغة المستعمر الفرصة سانحة للانقضاض على دواليب السلطة وتصفية حساباتهم مع خصومهم الوهميين، والمناداة بضرورة مراجعة المناهج التربوية وعملوا على استحداث آليات إدارية تنظيمية لإحلال الفرنسية مكان العربية بعد أن اتهموها بإنتاج الإرهاب وزعموا أنها تحمل أفكارا مريبة ذات صلة بالأصولية، فأعلنوا محاربتهم لها بطريقة ممنهجة تستهدف استئصالها، لأنها أضحت في نظرهم محل شبهة، بل سبب كل الأدواء، تشيد بالارهاب وتشجع عليه وتناهض كل تنوير يأتي من الغرب ....

وطالت العملية كل ما له علاقة بالمبادئ الإسلامية العربية وأصولها ولم يكن الأمر غريبا ومفاجئا على ذوي الدراية والاطلاع على الأوضاع الداخلية للمجتمع، فقد كانت هذه الفئة القليلة متغلغلة، نافذة في كل دوائر السلطة ودواليب الإدارة، حيث استولوا على عصب الحياة في بعض المجالات الحساسة وكانت غالبيتهم يتمتعون بجنسية مزدوجة، توفر لهم فرنسا المأوى والحماية، بل لقد أضحت تشجعهم علانية ودون تحفظ، على الترويج للغتها وخدمة مصالحها.

وهكذا أصبح اللائكيون الجدد وهم قلة، يخوضون حربا بالوكالة، ضد غالبية الشعب المغلوب على أمره، حيث جندوا كل الوسائل: المشروعة منها وغير المشروعة لتنفيذ خطط المستعمر القديم والقيام بالمهمة القذرة التي لم تفلح فيها يوما فرنسا نفسها عندما استهدفت مقومات الأمة العربية الإسلامية طيلة قرن وأكثر من ربع قرن من الزمن في شكل استعمار استيطاني بغيض، جربت فيه أبشع الوسائل للقضاء على مقومات الأمة الجزائرية وفي مقدمتها اللغة العربية، عدوها اللدود.

وكيف لا ؟ وقد منعت إدارة الاحتلال استعمال اللسان العربي، وجعلته أجنبيا، وأصدرت تشريعات أغلقت بمقتضاها المدارس والكتاتيب، وصرح أحد مسؤولي سلطة

الاحتلال آنذاك قائلا: «عندما تندثر المدارس القرآنية ولا يبقى منها حتى الغبار، وعندما يعود العرب إلى بداية الإنسان على هذه الأرض فإنه يمكن تلقين هؤلاء بعض الشيء». وظن الجنرال **هانوتو** أن الأمة دفنت مع لسانها فقال: « إن مسألة العرب قد دفنت نهائيا .ولم يبق لهم سوى الموت أو الهجرة أو قبول خدمة أسيادهم الأقوياء»[1]. وبذلوا جهودا متواصلة لتكون الفرنسية دارجة وعامة في أوساط الجزائريين، وعقدوا العزم على جعلهم فرنسيين.

وتأكد ذلك بقرار من الإدارة الفرنسية سنة 1938 يجعل العربية لغة **أجنبية**. وهذا قرار **شوطان**[2] وزير الداخلية الفرنسي ينص على أنه لا يجوز تعليمها بالمدارس، وإذا أراد بعض التلاميذ اختيارها فلتكن العامية لا الكلاسيكية كما سماها،وألفت كتب مدرسية بالعامية وهي خليط من العربية والأمازيغية والتركية والمالطية والفرنسية، عبارة عن كلام هجين، لا يكاد يبين، كما عملت إدارة الاحتلال على حجز ومنع دخول الصحف العربية التي تأتي من مصر وغيرها من البلاد العربية في محاولة لعزل الجزائر عن الوطن العربي وقطع الصلة به. وكان الغرض من ذلك مسخ الثقافة الجزائرية الإسلامية وتحويل الذهنية الجماعية وتكوين نخبة ذليلة تخدم المستعمر وتضمن له البقاء والولاء. يؤكد ذلك ما صرح به الجنرال "**ليوتي**[3]، قائلا: «يجب أن نتفادى تعليم الجزائريين اللسان العربي، لأن هذا اللسان يؤدي إلى الإسلام » وهذا لعمري، تصرف مكشوف الغاية، يهدف إلى تمزيق الوحدة الثقافية المرتبطة بالعقيدة الإسلامية، وبالعالم العربي والثقافي وضرب الإسلام العدو الخطير الذي يجب إزالته. ومما لا شك فيه أن ضرب الإسلام لا سبيل إلى تحقيقه إلا باستبعاد اللغة العربية لارتباطها به، وإذن ينبغي العمل على تغييبها من المجتمع كلية واستبدال الفرنسية بها.

من المعلوم أن تأثير اللسان الأجنبي في المجال الفكري لا يحتاج إلى توضيح، وإن كانت درجة التأثير مختلفة من بلد عربي إلى أخر. ففي هذا السياق، يذكر **مالك بن نبي** نموذجين[4]: النموذج المصري، والنموذج الجزائري. فبينما يظهر هذا التأثير في مصر، في المجال الجامعي (أي في النخبة)، ففي الجزائر، فإن اللغة الأجنبية وهي اللغة الفرنسية لا تقتصر على ميدان العمل الفكري فحسب، بل تصل إلى الحياة اليومية بكل حيثياتها...، مما يجعل ازدواج اللغة هاهنا **ازدواجا شعبيا**.

يرى **مالك بن نبي** أن ازدواج اللغة يمكنه أن يكون عامل تلاقح ثقافي، يبعث الحركة في العالم الثقافي بما يحمل من أفكار من ثقافة أخرى، فيستعيد للأفكار المطبوعة قدرتها على الكلام بعد أن كانت فقدت حوارها مع الحياة وسيطرتها عليها، وتتجه إلى إبداع الأفكار الموضوعة. وربما قام هذا الازدواج اللغوي ببعث حركة الجوانب الثقافية التي توقف فيها نبض الحياة الفكرية الفعالة.

أما في الجزائر فقد اتخذ الوضع صبغة فريدة فلم يبعث هذا الازدواج الحركة والحياة، وإنما كان شبيها بالمتفجر. فبالرغم من أنه لم يدمر كل شيء، إلا أنه أحدث شقوقا عميقة فريدة من نوعها، حيث ظهرت في المجتمع طائفتان في النخبة المتعلمة قبل الاستقلال وامتدت إلى ما بعده: نخبة تنطق باللسان العربي، وتحاول مع الشيخ **عبد الحميد بن باديس** إحياء الصلة بالقيم الإسلامية التي خمدت، وأخرى تنطق بالفرنسية، وتتقنع حسب تعبير **مالك بن نبي** بكل قناع من تقدمية، ووجودية، وماركسية مزيفة، وبربرية، لخدمة مصالحها بأي شعار من هذه الشعارات، وباصطناع فئة تناصر فرنسا باسم الأمازيغية، ترفع من شأن ماضيها القديم، من الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية أو تحولوا إلى المسيحية، ويخلطون عن قصد بين الأمازيغية والفرنكفونية.[5] فالأولى لم يحالفها التوفيق في عقد صلة جديدة بين الروح الجزائرية والقيم الإسلامية لفقدان الصلة الحقيقية مع نماذج هذه الثقافة الحية، وهي ما يدعوها **مالك بن نبي** بالأفكار المطبوعة.

ولم تتمكن النخبة الثانية من توثيق الصلة الحية مع الحضارة الغربية لفقدان الفهم الدقيق لروح الحضارة الغربية العملية، فأدى فقدان الأفكار الصحيحة من ناحية، وفقدان الأفكار الفعالة من ناحية أخرى، إلى توقف السير، وتعطلت الحركة المبدعة. ولما اختفى الوجود الاستعماري الظاهري انكشفت آثار هذه الشقوق بوضوح، فرأينا عمق هذا التصدع الذي أحدثه ازدواج اللغة في القمة والقاعدة معا. فلم تصبح في الجزائر نخبتان فحسب وإنما "مجتمعان" متراكبان: أحدهما يمثل الوطن التقليدي التاريخي، والثاني يرغب أن يصنع وجوده وتاريخه من الصفر ويقطع صلته بكل ما هو تقليدي. ولا تستطيع أن تتعايش أفكار هذا الفريق مع أفكار الفريق الآخر في عالم ثقافي واحد، فهما يتحدثان

لغتين مختلفتين، وهاهنا تأتي ألوان من الصراع الفكري الذي تغذيه عوامل داخلية وأخرى خارجية.

إن معركة التعريب في الجزائر ليست بعيدة عن مراصد الصراع الفكري وقادته، ولا يمكن أن تغيب عن متابعتهم ومراقبتهم الدقيقة لها. لقد أصبحت الحياة الثقافية الاجتماعية في الجزائر صراعا لغويا، تولد عنه لون ثقافي ذو شقين متعارضين تعارضا واضحا في أوساط النخبة، وفي أوساط القاعدة العريضة من الشرائح الاجتماعية، وفي المدن بصفة خاصة. وأخذت نتائج هذه الظاهرة صبغة فريدة لا نجدها في بلد آخر بمثل ذلك الوضوح في الواقع اليومي بالجزائر.

والحقيقة أن هذا الصراع ليس وليد اليوم، فقد اتجهت سياسة فرنسا في أوائل احتلالها للجزائر أيضا إلى مصدر اللسان العربي، وأصوله في القرآن الكريم فأرادت استئصاله من هذه البلاد، ويتلخص هذا الاتجاه في موقف **الكاردينال لافيجري** حيث قال: «علينا أن نخلّص هذا الشعب، ونحرره من قرآنه، وعلينا أن نعنى على الأقل بالأطفال لننشئهم على مبادئ غير التي شب عليها أجدادهم، فإن واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل، أو طردهم إلى أقاصي الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر»[6]

وأكد هذا الموقف **سكرتير الجنرال بيجو** بقوله: « إن آخر أيام الإسلام قد قربت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، وإذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك، على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد، أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا»[7]

ولم يكتف بالقول بل عمد إلى تحويل المساجد إلى كنائس والمعاهد العلمية والمدارس إلى ثكنات، ودكاكين، أو مرابض للخيل، واستحوذ على أوقاف المساجد والمعاهد كما جاء في تقرير الدوق **دومال** إلى حكومته[8]، فتعاونت جهات متعددة لإنجاز هذه الإبادة اللغوية: الجيش والسياسة التعليمية. والإدارة. والكنيسة.

وها هي ذي فرنسا اليوم، تجد من ينوب عنها، دون أن تكلف نفسها عناء المواجهة المباشرة. فكيف لا تستمرئ وتبارك ما يحدث للجزائر الجريحة التي ما تزال دماؤها تنزف ... بل لا يستبعد أن يكون لها ضلع في الأمر.ترفع شعار المساعدة بيد، وتخفي

بالأخرى نار الانتقام من شعب، لقنها يوما أكبر الدروس، وضرب لها أروع الأمثلة في التضحية والكفاح، دروسا خالدة مايزال التاريخ يرويها للأجيال.

إن المشكل اللغوي في الجزائر ينفرد بخصوصيات سوسيولوجية تختلف بفعل عواملها عن المشرق وعمن يجاورنا من التونسيين والمغاربة بالرغم من الصلات التاريخية والثقافية الراسخة بيننا، ولذلك تشهد الجزائر صراعا عنيفا بين الفرانكفونية والتعريب في مستوى النخب، وفي مجال بعض الشرائح الاجتماعية. ذلك أن اللغة الفرنسية في المجتمع الجزائري تمنح للناطق بها التمتع بامتيازات طبقية، مما أدى إلى احتدام التمييز اللغوي والثقافي في مجال السياسة اللغوية التي راهنت على ربط العمل باللغة، حتى يصبح الناس يعتقدون أن الفرنسية هي اللغة الراقية التي تتيح فرص العمل والرقي الاجتماعي والاقتصادي لمن يتقنها، وأن اللغة الوطنية عائق يحول دون هذه الميزة المهمة فتهيمن الفرنسية على السوق اللغوي، وتكون عنصرا ضاغطا يعمق هيمنة النخبة الناطقة بها ويرسخ التبعية واللامساواة الاجتماعية والثقافية واللغوية.

ويجد الصراع الإيديولوجي العنيف في هذا المناخ مجالا خصبا للسياسة، يحتد فيه علانية أحيانا وخفية أحيانا أخرى، ويبرز في هذا الصراع التعلق باللغة الأم واعتزاز بعض الفئات بهذه اللغة والنضال من أجل أخذها بعين الاعتبار في التعليم وغيره من أوجه الثقافة والإعلام بالرغم ما يشعرون به من إقصاء وتهميش وهو ما يحدث في المجتمع الجزائري...

وتعتقد جماعة أخرى مفرنسة أن الفرنسية هي لغة الحداثة، وأنها وسيلة سحرية في نقل البلاد من التخلف إلى التقدم، ويعضد ذلك أن الناطقين بها هم المسيطرون على المناصب الرفيعة مما يدفع بالشباب إلى تعلمها رغبة في الترقي الاجتماعي والرواتب العالية والامتيازات المادية. ويأتي اتجاه آخر فينظر إلى الفرنسية بنظر المقت، فهي لغة المستعمر المدمر، حتى إن بعض التلاميذ امتنع عن دراستها في أول الاستقلال تماما مثلما كان الصينيون ينظرون إلى الإنجليزية على أنها لغة شريرة ولغة النظام الرأسمالي عدو الماركسية، ثم صار هذا الاتجاه ينظر إلى الفرنسية مكرها على أنها وسيلة .النفاذ إلى التحديث[9]

لقد أضحت الفرنسية أداة لسيطرة النخبة المتقنة لها وعنصرا طبقيا ذا قيمة اقتصادية تتولى الأعمال المهمة في المجتمع على حساب اللغة العربية، وتناضل من أجل مصالحها والسيطرة على السلطة والقرار، وأثر ذلك في وضع السياسات اللغوية واتخاذها وسيلة للتحكم في المجتمع بوضع منظومة تربوية تحقق هذه الأهداف وتحافظ عليها.

وما تزال أزمة الإقصاء والتهميش تنال الذين يستعملون اللسان العربي ويحملون الشهادات والإجازات بهذا اللسان، فلا يقبلون في سوق العمل الذي يفتح ذراعيه للغة الفرنسية عارضا مناصب العمل عليها في هرم السلطة والإدارة وأجهزة التسيير. وما تزال سياسة الانتقاء اللغوي في هذا المجال قائمة بكل أسف...

لا يختلف اثنان في كون اللغة لها سلطتها الرمزية القوية في المجتمع الجزائري، ولكنها ما تزال محورا ملغما حاملا لأخطار من كل نوع، ينذر بحرب مأساوية تمزق النخبة الجزائرية، وتزيد الحياة الاجتماعية ارتباكا، وتؤخر الأمل في بناء مجتمع جديد، وفي إيجاد مرجعية ثقافية متفق عليها، لتكتسب حياتنا الجماعية والفردية معنى. وقد عاد هذا الصراع[10] إلى الظهور من جديد – وكلما تهيأت له الفرصة – بين النخب بالحدة نفسها أو أكثر عندما تشكلت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 13 ماي 2000 كما سنشير إلى ذلك عند كلامنا عن النظام التربوي في الجزائر، واحتدت المناقشات بين التيارات الإيديولوجية الثلاثة المتنافسة: تيار العلمانيين ويضم كلا من الاشتراكيين والليبراليين[11]، وتيار الإسلاميين، وثالث يشمل ما اصطلح على تسميته بتيار التوفيقيين.

وكان أن ازدادت مشكلة السياسة اللغوية والتربوية تعقيدا وحدّة، وحدثت قطيعة فاصلة بين نخبتين نخبة تدعي الأصالة وأخرى تدعي الحداثة، بين لغة الترقية الاجتماعية ولغة التهميش والإقصاء، بين طلاب الريف وطلاب المدن، هؤلاء ناطقون بالفرنسية وأولئك بالعربية، وكان الطلاب ذوو اللسان الفرنسي يتجهون إلى العلوم الطبية والعلوم الطبيعية الأخرى وإلى العمل الصناعي والإداري والتقني، ويتجه الطلاب ذوو اللسان العربي إلى العلوم الاجتماعية، والإنسانية، والحقوق، وأصبحت لغتهم لغة المرفوضين من سوق العمل بعد التخرج .

هذا بكل أسف هو واقعنا اللغوي الراهن يعيشه اليوم أبناء الوطن الواحد بكل مرارة، بآثاره المؤلمة يتصدرها هذا التمايز اللغوي الذي بدأ ينخر المجتمع في كل قطاعاته. والنظام التربوي الجزائري خير شاهد على ذلك لما يوفره من مؤشرات تربوية تجلت مظاهرها في كيفية تخطيط التعليم وهيكلته وتنظيم مراحله المختلفة وإعداد برامجه التعليمية ومناهجه التربوية وآلياته التطبيقية.

- **النظام التربوي الجزائري**
- كان التعليم في البلاد العربية المحتلة يتم كله باللغات الأجنبية (الإنجليزية في مصر والسودان والعراق والفرنسية في الجزائر والمغرب وتونس وسورية)، وكانت خطة النفوذ اللغوي الأجنبي ترمي.إلى:
- **أولاً:** تقديم اللغات الأجنبية في الأقطار الإسلامية على اللغة العربية.
- **ثانياً:** تحويل أبجدية اللغات الإقليمية إلى اللاتينية وكانت تكتب أساساً بالحروف العربية، كما حدث في إندونيسيا وبعض بلاد إفريقية وآسية.[12]

ثالثاً: تقديم اللهجات واللغات المحلية وتشجيعها والدعوة إلى كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية.

رابعاً: ارسال بعثات الطلاب إلى الغرب لدراسة لغاته، وكان ذلك إيماناً بأن اللغة هي الوجه الثاني

للفكر، وأن من يجيد لغة، لا بد أن يعجب بتاريخها وفكرها ويصير له انتماء من نوع ما إلى هذه الأمة. وكانت الحملة على اللغة العربية الفصحى من خلال حجج ضعيفة واهية منها: صعوبة اللغة وتعقيد قواعدها، ومنها التفاوت بينها وبين العامية...

هذه الأمور وغيرها شجعت على انتشار اللغة الفرنسية لتصبح وسيلة التعامل المفضلة بين أغلب الإدارات والمواطن البسيط، ولغة التخاطب بين فئات عريضة من أفراد الشعب، مختارين أو مكرهين.

ولما كان الموقف الإداري منحازا إلى اللغة الفرنسية – وهذا بالطبع – على حساب اللغة العربية،

عرفت هذه الأخيرة تراجعا فظيعا في أوساط المجتمع الجزائري بعد أن زاحمتها فيه الفرنسية والعامية ولهجات أخرى محلية، حتى عرفت بلغة المواطن من الدرجة الثانية.

في ظل هذه الظروف عرف النظام التربوي الجزائري تذبذبا واضطرابا في مراحله المختلفة، أبرزها مرحلة ما بعد الاستقلال التي لم تتمكن من التخلص من الموروث الاستعماري. ثم كانت مرحلة المدرسة الأساسية، ثم مرحلة الإصلاح.

- **مرحلة ما بعد الاستقلال**، وتمتد من 1962 إلى 1976.

من مؤشرات هذه المرحلة أن السياسة العامة للتربية لم تستطع التحرر بين عشية وضحاها من الفلك التعليمي الفرنسي الموروث عن العهد الاستعماري القريب، وكان دعاة اللغة الفرنسية المندسون في دواليب الإدارة، يعملون بشكل خفي على عرقلة كل محاولات الإصلاح التعليمي منذ فجر الاستقلال، وذلك بتهميش كل من تلقوا تكوينا باللغة العربية والتضييق عليهم والتعالي عليهم بدعوى العصرنة والتفوق الحضاري الغربي، فكان أن أفضى هذا التصرف إلى نتائج سلبية أدت إلى خلق صراع ما تزال آثاره قائمة إلى يومنا هذا، وما يزال التأرجح الفكري مهيمنا على الساحة الثقافية، مما أدى إلى عدم تحديد لغة التعليم بشكل نهائي وبصيغة واضحة، فنتج عن ذلك نشوء بلبلة تربوية تعليمية ثقافية فكرية انعكست آثارها على التعليم عموما.

وظهر صراع حاد في الندوة الوطنية للتعريب سنة 1975 حيث صرح فيها الرئيس بومدين وقتها بوجوب ربط التعريب بالتصنيع، وأن اللغة العربية لابد أن تصبح في المستقبل لغة الحديد والصلب والبيتروكيمياء، واشتد النقاش بين دعاة التعريب الفوري الشامل ودعاة التعريب التدريجي العلمي التقدمي كما يزعمون، يمثلهم اللوبي الفرانكفوني[13] وألحت الندوة في قراراتها وتوصياتها على البعد الاجتماعي لمسألة التعريب وعلى دراسة مشروع مجمع اللغة العربية والتخطيط والتنسيق وتوحيد المصطلحات المستعملة في مختلف المؤسسات والعناية بالترجمة وتعليم الكبار واستعمال الوسائل السمعية البصرية في التعليم.

ولم تكف المجهودات المبذولة لمواجهة التحديات فقد تواصلت السياسة الفرنسية اللغوية الثقافية بوسائل أخرى، منها أنها عملت على إنشاء "الأكاديمية البربرية"، وهذا

بالطبع ليس حبا في اللغة الأمازيغية ذاتها ولكن بهدف تمزيق مجتمعنا الجزائري تمزيقا لا يقتصر على استعمال اللسان فحسب، وإنما يمتد إلى العرق.

ورد في وثيقة صدرت سنة 1973 أن:" تاريخ شمال إفريقيا كما يدرس اليوم كله تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتحدوا ضد جريمة نكراء اسمها العروبة [14] ولا يحتاج النص إلى تفسير، فالغرض واضح وهو نسف سياسة تمكين اللسان العربي ليتخذ مكانته في التعليم والإدارة والحياة اليومية وغيرها.

لتحقيق هذا الهدف الخبيث، لجأت السياسة الفرنسية إلى استعمال العرق، وإحياء لسان آخر لا حبا في ذاته، وإنما لينازع العربية، ويصدها عن سبيلها لتبقى الفرنسية مسيطرة في نهاية الأمر. لم يكن الأمازيغي قبل الصدمة الثقافية أو بالأحرى الإبادة اللغوية يتصور هويته الجزائرية خارج الهوية العربية الإسلامية، وكان ينظر إلى العربية نظرة تقديس، فأصبح بعضهم اليوم يعاديها، ويعادي الإسلام ذاته وإن كان هذا ضئيلا محدودا، كما أشار إلى ذلك ابن خدّه رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في مذكراته[15] والعنصر الرئيسي لهذه النزعة الأمازيغية تمثله بعض العناصر من النخبة التي تخرّجت من المدرسة الفرنسية، وهم جماعة متعصبة لفرنسا[16] لغة وثقافة، كما أشار إلى ذلك محمد حربي[17] أيضا، ومن هؤلاء من ينكر ذاته ويقع في عشق الرجل الاستعماري ويتباهى بالتبعية والاندماج، ومعاداة العرب، ويدعي أن الأمازيغي ليس ساميا، وأنه أقرب إلى الشعوب اللاتينية، منه إلى العربية.

ومن آثار الأبحاث السيوسولوجية الكولونيالية والاتنوغرافية أنها غرست الأسطورة الأمازيغية في السياق الانقسامي للمجتمعات المغاربية.

وهذا ما يؤكده المؤرخ الفرنسي أجرون وبين أن الاتربولوجيا الاستعمارية تصطنع العرقية، برفع شأن العرق الأمازيغي وبالحط من العرق العربي[18] بطريق علمي مزيف، يقوم به ماكرون ينسبون أنفسهم إلى العلم بقصد الاحتواء الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، ويشبه هذا من وجه مّا دعاة الفرعونية في مصر في وقت مّا. ويذهب الكولونيل **ديما**[19] والنقيب **فابر**[20] إلى أن الشعب القبائلي (الأمازيغي) ورث بعض الأصول الجرمانية، وبذلك فهو إلى المسيحية أقرب منه إلى الاسلام، وأن إيمانه بالإسلام

ضعيف، وأنه يمكن اصطناع فرنسيين جدد من هؤلاء البربر[21] واتخذت الوسائل الكفيلة بالاستيطان اللغوي، مع استيطان الأرض بإدماج السكان في ثقافة فرنسا، وأحدث هذا من التأثير في الجزائر ما لم يحدث في المغرب وتونس، وبذلك ما تزال الثقافة في بلادنا تحمل في طياتها ألغاما آخذة في التفجير شيئا فشيئا.

صحيح أن الجزائر استقلت بعد جهاد مرير، ورفرف علمها عاليا في السماء، لكن السياسة الفرنسية ظلت مستمرة وقد اتخذت أشكالا جديدة، منها إذكاء الصراع العرقي لتمزيق المجتمع لغويا وعرقيا، لتبقى السيادة للفرنسية. إذ أوحت إلى "الأكاديمية البربرية" باستعمال الحروف اللاتينية في كتابة الأمازيغية.

وبالمقابل، لما تخرجت شريحة من المجتمع من المدارس الجزائرية بعد الاستقلال تنطق باللسان العربي أصبحوا كأنهم يتامى معزولون لغويا، فلا هم بالشرقيين ولا هم بالغربيين، وسدت كل الأبواب في وجوههم، حيث أخذت مفاتيحها طائفة أمية في اللسان العربي، قد امتلأت قلوبها ضغينة وخوفا على مصالحها فأعماها التعصب وجعلها تستولي على معظم الإدارات الحكومية، تتحكم في مقاليدها، وتتجرأ على احتقار العربية سرا وعلانية، وتنعت الناطقين بالعربية بالرجعية والتخلف والعاهات الذهنية. وأصبح هؤلاء المعربون حملة الشهادات العربية مبعدين عن الوظائف التي يمسك بزمامها أصحاب الفرنكفونية، في أعلى هيئات الدولة والمؤسسات التربوية، وغيرها. وهذا ما تفطن له الرئيس بومدين رحمه الله، وعبر عن الجهاز المدرسي بأنه "قنبلة موقوتة" عند إضراب الطلاب المعرّبين في الجامعة سنة 1975.

وما لبثت أن انفجرت هذه القنبلة في سنة 1988، وظهر هذا الفريق المهيمن على حقيقته وكشف عن التيار المعارض للتعريب والتيار الأمازيغي، والتيار الإسلامي أيضا، وادعى المعارضون أن المدرسة الأساسية مدرسة أصولية ولابد من عودة الفرنسية إلى التعليم ...

وانقسمت المرجعية على نفسها، فوجدت نظرتان مختلفتان إلى العالم الثقافي، وكانت عاقبة ذلك تعارضا شديدا، ففشلت السياسة اللغوية، وأحدث ذلك شرخا في الهوية، وتركزت الأزمة والأخذ والرد في قلب هذه المشكلة، وكشف اللوبي التغريبي عن

مواجهته الصارخة لنشر العربية، وضرورة استعمالها في مختلف مظاهر الحياة، وفي هذه الظروف نشأت جمعية الدفاع عن اللغة العربية سنة (1989) وجعلت المدرسة الجزائرية ميدان حرب سياسية.

ونشبت أيضا حرب ضروس بين نخبتين، عندما تأسست اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 13 ماي 2000، حيث دعت هذه اللجنة إلى أولوية الفرنسية لا الانجليزية لغة ثانية بدعوى أنها أقرب إلى المجتمع الجزائري، وأصبحت الصحافة مجالا للصراع، ووصفت فيها المدرسة الأساسية بأنها خزان للإرهابيين، وصرح أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة لصحيفة فرنسية بأن المنظومة التربوية هي المسؤولة عما سمّاه تصاعد الأصولية في الجزائر، ونصّت المنظومة التربوية الجديدة على أن الفرنسية تدرس في المدرسة الابتدائية ابتداء من السنة الثانية، وأجلت الإنجليزية إلى السنة السابعة.

وكان رد الفعل إنشاء "التنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الجزائرية" التي قدمت عريضة تدعو فيها لإجراء استفتاء شعبي وأن لا تمر هذه المنظومة بلا استفتاء، وصدر كتاب للسيد علي بن محمد وزير التربية الأسبق، معارضا لهذه المنظومة عنوانه: « المصير والهوية في المنظومة التربوية، الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية [22] وحدثت مواجهات بين هذه الجماعة والذين أثرت فيهم الثقافة الأجنبية ولغتها، حيث أصبحوا يتذرعون بالمصلحة، وبأن العربية ليست قادرة على مواكبة التطور العلمي .

وأغرب من ذلك، أن جماعة من الجزائريين احتجوا أمام البرلمان الأوربي على الدولة الجزائرية بسبب صدور قانون تعميم استعمال اللغة العربية سنة 1991. وقع هذا الاحتجاج في فترة المجلس الأعلى للدولة الانتقالي، وسعى البرلمان الأوربي في هذا الشأن، وعبّر عن انشغاله بهذا الموقف الذي وقفته الدولة الجزائرية[23].

لا شك أن ما سردناه من أحداث ووقائع تؤكد أن اللغة ليست مجرد آلة حيادية، فهي قضية ثقافية ومنظومة قيم، وذهنية وسلوك[24]، ولذلك نجد من بين العناصر التي تخرجت باللغة الفرنسية صنفين متباينين : فهذا مالك حداد الكاتب باللسان الفرنسي يعبر عن

مأساته لجهله باللسان العربي يقول: "إني في منفى" أما كاتب ياسين فيزعم أن اللسان الفرنسي غنيمة حرب نتخذها للتقدم العلمي والثقافي ونعنى بها. إن الفرنسية بقيت في بلادنا إلى الآن لمدة 179 سنة بما في ذلك عهد الاستقلال وهي مستعملة في الإدارة والاقتصاد والصناعة وفي التعليم العالي، فهل أحرزت الجزائر اليوم بعد هذه المدة كلها نوعا من التقدم في هذه المجالات بفعل استعمال اللغة الفرنسية ؟[25]

تعاني الجزائر اليوم في تعميم استعمال اللغة العربية تناقضا صارخا بين الدعوة النظرية والتشريع من جهة، والتطبيق من جهة أخرى. فالعربية هي اللغة الرسمية دستوريا، صدرت في سبيل تعميمها تشريعات كثيرة إلزامية، يعاقب مخالفوها، وإذا رجعت إلى الواقع وجدت سبلا تعمل لتبقى الجزائر رهينة ثقافة أخرى، وسجينة لغة أجنبية واحدة هي اللغة الفرنسية[26].

وأما البعد الثالث لهويتنا الثقافية وهي الأمازيغية، فقد خرج بعضهم عن حقيقتها الطبيعية واكتسبت أبعادا أخرى انحرفت بها، وأصبحت عنصر تفرقة وتشتيت وعامل اغتراب وانسلاخ[27] وهو أمر بقدر ما يقلق المجتمع الجزائري الموحد، يرتاح له الأعداء، إذ ليس من الصدفة أن يصرح سفير فرنسا في الجزائر سنة 2000 غداة صدور تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بأن: « بلاده مرتاحة للتعديلات التي عرفتها المنظومة التربوية في الجزائر وخاصة ما تعلق بإعادة الاعتبار للغة الفرنسية التي أصبحت تدرس ابتدءا من السنة الثانية في المدارس الابتدائية. وهو الأمر الذي ستدعمه فرنسا وتعمل على تشجيعه ماديا ومعنويا وستسعى لدعم مكانة اللغة الفرنسية في الجزائر وذلك بحكم العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين»[28].

وإذا كان من الطبيعي أن يسعى الفرنسيون لنشر لغتهم، فليس يجوز لهم إطلاقا أن يكون ذلك على حساب لغتنا الرسمية، كما لا يجوز لهم أن يستعملوا وسيطا منا جزائريا لإضعاف العربية والتمكين لبقاء الفرنسية. ثم متى كان المستعمر يحب الخير للجزائر؟ ومتى كان يستعمل الوسائل الشريفة لتحقيق غايته؟ فكيف تنطلي على العقلاء من أبناء أمتنا حيل المستعمر ومكره؟ وهل نسوا تاريخهم المجيد وشهداءهم الأبرار؟ أم تراهم في غفلة من أمرهم فهم لا يتعظون.

يحضرني في هذا المقام، ما قاله الإمام عبد الحميد بن باديس يوما، محددا موقفه الثابت من الاستعمار، يقول:«والله، لو قالت لي فرنسا قل لا إله إلا الله، ما قلتها» وفي قول الشيخ الإمام دلالة واضحة على الإمعان في الرفض لكل ما يأتي عن طريق المستعمر، وكأنه يريد أن يخبرنا بما انتهى إليه يقينا وقناعة وموقفا ثابتا من المستعمر وقد تفطن ببصيرته الثاقبة إلى خداعه وخبثه ومكره.فلا غرابة أن نجد فرنسا ومن يدورون في فلكها يدبرون لإحياء الأمازيغية في الجزائر، في الوقت الذي يقاومون بضراوة على حد تعبير أستاذنا أيمن مصطفى حجازي، تعليم لغات الأقليات مثل كورسيكا في فرنسا، والباسك وكتلان في اسبانيا.

فكل دولة في الاتحاد الأوربي تعتز بلغتها فلا تدرس في المدارس ولا تذيع في أجهزة الإعلام إلا بها، ولا يعرض فيلم أمريكي في ألمانيا مثلا إلا في صورة مدبلجة، وكذلك الأمر في كوريا[29].

ان الهدف الحقيقي لمن يدعون إلى الفرنسية هو إبعاد الأمازيغية عن العنصرين الآخرين: العربية والإسلام، وهذه دعوة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفرانكفونية. لضرب وحدة المجتمع واجتثاث أصوله من جذورها، ذلك أن الأمازيغية لها حوالي عشرة فروع تفرعت عنها الأمازيغية الأصلية فأيها يمكن أن يسود ويبعث إلى الحياة ؟ إن الأمازيغ القدماء في عهد الرومان لم يستعملوا الأمازيغية لغة كتابة، فهذا أوغسطين وهذا أبوليوس وهما قد استعملا اللغة اللاتينية ولم يتخذ ماسّينيسا اللغة الأمازيغية لغة رسمية وهو الذي قاوم الرومان من أجل الاستقلال[30].

يرى الدكتور عمار طالبي[31] أن هذا الاضطراب في النخبة هو الذي أدى إلى انحسار العربية وزحزحتها عن مواقعها الإستراتيجية في مختلف المجالات وزاد حضور الفرنسية توسعا وتمكنا.لم تقف اللغة العربية حائلا دون بلوغ أعلى درجات التقدم والتطور وهي التي برهنت عبر التاريخ
على تفوقها بثرائها وخصائصها الذاتية ومزايا كثيرة انفردت بها.[32]

إن لغة اختارها الله عز وجل لتكون لغة كتابه العزيز"القرآن الكريم"، لا يمكنها أن تظل عاجزة. وإن كان هناك تقصير فهو في أصحابها وليس فيها. قال حافظ إبراهيم على لسان العربية.

وَسِعْتُ كِتَابَ اللهِ لَفْظَاً وغَايَـةً * وَمَا ضِقْتُ عَنْ آيٍ بـهِ وَعِظَاتِ**

فكيفَ أَضِيقُ اليومَ عَنْ وَصْفِ * آلَـةٍ وتنسيقِ أَسْمَاءٍ لمُخْتَرَعَاتِ**

أَرَى لرِجَالِ الغَرْبِ عِزَّاً وَمِنْعَةً * وَكَمْ عَزَّ أَقْوَامٌ بِعِزِّ لُغَاتِ**

أ تَوا أَهْلَهُمْ بالمُعْجزَاتِ تَفَنُّنَاً * فَيَا لَيْتَكُمْ تَأْتُونَ بالكَلِمَاتِ**

فهذه دولة باكستان استعملت الأردية وأصبحت دولة نووية وأثرت الأردية في اللغات الهندية، وهذه كوريا وما بلغته من شأن في التقدم التقني، وفنلندة والدانمرك كلها استعملت لغاتها.

أما في الجزائر فإن الجانب النظري والمبدأ لا غبار عليهما شعبيا ورسميا، فهذا الرئيس بومدين رحمه الله يصرح في خطبة افتتاح الندوة الوطنية الأولى للتعريب (14-17 ماي 1975)، يقول: «... يجب أن يكون واضحا بادئ ذي بدء أننا لا نجتمع اليوم لمناقشة مبدأ التعريب، فذلك أمر مفروغ منه، ولا نقاش مطلقا حول المبدأ، وببساطة، لأن الفرنسي يتكلم الفرنسية والصيني يتكلم بلغته الوطنية، والروسي يتكلم بلغته الوطنية، حتى الصهيوني الذي يحتل جزءا من أراضينا العربية تمكن من أن يعيد إلى الحياة لغة ميتة أكل عليها الدهر وشرب، من الطبيعي إذن أن نستعمل نحن اللغة العربية، ومن غير الطبيعي جدا ألا نستعمل لغتنا الوطنية، وإذا كان هناك من كانوا بالأمس ضحية أوضاع تاريخية شاذة فلا عذر اليوم لأي أحد، لأن القضية أصبحت قضية كرامة، واللغة العربية هي جزء لا يتجزأ من الشخصية الوطنية التي لن تكتمل إلا باسترجاع أحد مقوماتها الرئيسية وهي اللغة العربية. إن هنالك نقطة أخرى يجب أن تكون واضحة وهي أنه لا مجال للمقارنة أو المفاضلة بين اللغة العربية وأية لغة أخرى فرنسية كانت أو انجليزية، لأن الفرنسية كانت وستبقى مثلما بقيت في ظل الاستعمار، لغة أجنبية، لا لغة الجماهير الشعبية، وأن ما لم يتمكن المستعمر من تحقيقه بالأمس بالسلاح لن يتحقق بأي حال من الأحوال على أيدي أبناء الشهداء »[33]

كانت الحكومة الجزائرية قد أصدرت قرارا جريئا قبل ذلك (سنة 1968) يفرض على كل العمال والموظفين تعلم مستوى معين من العربية، وتعريب إدارة الوظائف العامة وربط الترقية داخل المؤسسات بمعرفة اللغة العربية. أما عن تعريب مدارس التعليم العام، فقد تم تعريب السنة الأولى "ابتدائي" في العام الدراسي (1964- 1965)،

بينما عربت السنة الثانية جزئيا سنة 1967-1968، والسنة الثالثة جزئيا سنة (1968-1969) حيث صارت المواد الاجتماعية تدرس باللسان العربي، والعلوم، والرياضيات بالفرنسية. ثم عربت السنتان الثالثة والرابعة تماما، وأصبحت الفرنسية مادة فقط، وذلك في الفترة ما بين (1971-1974).

- **مرحلة المدرسة الأساسية، أو ما بعد 1976.**

تتميز هذه المرحلة بصدور الأمر 76-35 الذي يعتبر أول نص تشريعي على هذا المستوى، يتضمن الإطار التنظيمي للتربية والتكوين في الجزائر، يضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري ويشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على مبادئ تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري، وتشير إلى قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية، و تكرس مبادئ التعريب والديمقراطية والتوجيه العلمي والتقني مع ضمان الحق في التعليم ومجانيته وإلزاميته[34]

عرفت هذه الفترة التعريب التدريجي للتعليم. حيث تنص المادة (8) من الأمر المذكور بوضوح على أن لغة التعليم هي اللغة العربية.أما المادة (9) فتفسح المجال لتعليم لغة أو لغات أجنبية على أساس منظم مخطط. " يتم تنظيم تعليم لغة أو عدة لغات أجنبية تبعا للشروط التي يحددها المرسوم". ووصفت هذه المرحلة (1976) بالمهمة، لكونها جاءت بقرار حاسم لإنشاء المدرسة الأساسية، وصدر الأمر بأن تدرس جميع المواد بالعربية فتكون لغة التعليم لجميع المستويات والتخصصات.

يستفاد من القرارات السابقة أن اختيار العربية لغة للتعليم منصوص عليه بوضوح في أمرية 76- 35 ولا يحتاج إلى تأويل.كما أن ذكر تعليم اللغات الأجنبية بصيغة الجمع يدل على أن الفرنسية لم تعد لها الأولوية والفضل على غيرها. وفي ذلك إشارة واضحة إلى تعزيز مكانة اللغة العربية، وتقليص لنفوذ الفرنسية، التي غدت لغة أجنبية كسائر اللغات الأجنبية الأخرى إلى جانب الانجليزية والألمانية والإسبانية والروسية وغيرها من دون تمييز، مع مراعاة الشروط التي تجعلها لا تنافس العربية كلغة وطنية

رسمية لها منزلتها القانونية المحترمة والمضمونة. وهذا على الأقل على مستوى النصوص التنظيمية، أما الواقع الاجتماعي، فذلك أمر آخر...

استمر التعريب في التعليم الابتدائي والثانوي جزئيا، ثم كاملا إلى سنة 1980، فشرع في تنفيذ المدرسة الأساسية، وعمت القطر الجزائري كله سنة 1989 إلى أن شمل التعريب في الثانوي والعالي جميع العلوم الاجتماعية، والإنسانية، والحقوق، وبقيت العلوم تدرس بالفرنسية في كل الجامعات ما عدا المدارس العليا الثلاثة التي تدرس فيها كل العلوم بالعربية لإعداد أساتذة التعليم الثانوي لتدريس هذه المواد وتخرجت أول دفعة في إجازة العلوم الاجتماعية في حزيران سنة 1985).[35] وفي هذه السنة نفسها،(1985) صدر منشور وزاري لوزير الصناعات الثقيلة ينص على تعميم استعمال اللغة العربية في كل المؤسسات والهيئات التابعة لها. ورأى بعض المعارضين أن تعريب المؤسسات الصناعية ليس سوى إيديولوجية سياسية أو عملية ديماغوجية لا صلة لها بعالم الصناعة، وبقي ذلك على الهامش بل أدت إلى نتائج عكسية، حيث أصبحت هذه المؤسسات تختبر المتقدم للعمل في مدى إتقانه للفرنسية ومن لا يعرف إلا العربية فهو من صنف الأميين في نظرهم.

من هذا المنطلق، يمكننا القول أن المدرسة الأساسية استطاعت من حيث التنظير والتنظيم، أن تجمع كل المقومات الوطنية للأمة، كما عملت على تهيئة الظروف لإحداث نهضة حقيقية في النظام التربوي. غير أن المناوئين للغة العربية لم ينظروا إلى هذا الإصلاح بعين الرضا، فهم غير مقتنعين ولا مؤمنين به أصلا، فلم يهدأ لهم بال، وطفقوا يبحثون عن أي وسيلة تمكنهم من إفشال المشروع. وطالما أنهم ما يزالون يستولون على مناصب إدارية ذات نفوذ وتأثير، وأن إمكانات التحكم ما تزال بأيديهم وإن لم يستطيعوا استغلالها في العلن، فقد سارعوا إلى البحث عن وسائل تخريبية أخرى من داخل النظام التربوي الجديد نفسه. وكان ذلك بإقحام وسائل وآليات تطبيقية كانت كفيلة بتحطيم العملية من أساسها.

أما إذا رجعنا إلى التعليم في ذاته مداخله ومخارجه، وإلى الكتب المدرسية والمدرسين، وطرق التدريس وأساليب والتقويم ومعاييره،والبحث التربوي الميداني، فإننا نكشف عيوبا وخللا لا تستقيم معها تربية ولا تعليم، ولا لغة.

فأساس المسألة اللغوية وتعليمها إنما يكمن في اكتساب اللغة واستعمالها نطقا وكتابة وظلت المؤلفات النحوية في هذه المرحلة وماتزال تنوء بأثقال الطرق التقليدية التي لا قبل للأطفال بها، كأن النحو لا يعدو أن يكون آلية حركات في أواخر الكلم، أما أن تكون الأحكام النحوية سبيلا لإدراك جمال اللغة وتذوق أساليبها والتفكير في معانيها ومقاصدها، وصياغة تراكيبها، وسلامة متنها فذاك كله بعيد المنال لم تهيأ له أسبابه، فالمناهج مثقلة منفرة، والاختبارات شكلية حيث لا يضر التلميذ أن يخطئ في التعبير أو الكتابة، أو يعجز عن الفهم، وعاقبة أمره أنه لا يتمكن من اكتساب الملكة اللغوية، حتى إذا ما كلف بكتابة رسالة مودة أو تعزية أو شكوى جانب الصواب، وهتك ستر القواعد، وأبان عن عجزه وسوء تعلمه، وفساد لغته. ومن هذه الآليات أيضا إلغاء عامل الاستحقاق كشرط للانتقال من مستوى إلى آخر ولجئوا إلى الانتقال بالنسبة المئوية دون مراعاة عامل المستوى، فكان ذلك فعلا تخريبيا نسف البناء من أساسه، وذهب بالعملية التربوية إلى عكس ما خطط لها..

تعد مسألة إغفال عامل الاستحقاق المعول الذي ضرب المدرسة الأساسية في صميمها وأفرغها من محتواها وانعكس ذلك في جميع الميادين والقطاعات الحيوية كلها حيث صارت النسبة المئوية (أي الكوطة) هي المعمول بها بدل الاستحقاق، وأصبح التوجيه المدرسي لا يخضع لملمح التلميذ والمعايير العلمية والتربوية وألزم المدرسون بتوجيه بعض التلاميذ عشوائيا لملء الشعب التقنية والرياضية التي نفر منها التلاميذ والأولياء على حد سواء، فلم تحترم رغبة التلميذ ولا ملمحه العلمي الذي يؤهله لمواصلة الدراسة في هذه الشعبة أو تلك. فالمتاقن كثرت في كل مدينة ويتعين على المشرفين ملؤها مهما كلفهم ذلك دون مراعاة قدرات التلميذ الدراسية والعلمية ولا استعداده السيكولوجي والتربوي. فكان أن أغفلوا عامل الاستحقاق واعتمدوا على النسبة المئوية في انتقال التلاميذ وتوجيههم.

إن انتقال التلاميذ من قسم إلى آخر دون مستوى علمي حقيقي يؤهلهم لمواصلة التكوين في القسم الأعلى أمر يهز أركان عملية التعليم برمتها ويجعلنا أمام نوع من التلاميذ لا يتوفرون على مؤشرات تربوية تعكس بصدق الكفاءة المطلوبة في هذه المرحلة أو تلك، ويسمح في الوقت ذاته بتقويم موضوعي لما تبذله الدولة من نفقات والمعلمون من جهد متواصل لإنجاح المشروع التربوي الوطني.

وبسبب انعدام التخطيط وتعمد العمل المرتجل، غابت الكفاءة العلمية وضاعت النوعية وعم التسيب. ومن بين النتائج السلبية المسجلة في الأقسام الأدبية مثلا، أن الطالب يتخرج من الثانوي إلى العالي وهو خال من محصول يؤهله بما فيه الكفاية للدرس الجامعي لفقدانه الممارسة الصحيحة في استعمال اللغة، والتعبير بها تعبيرا تتبين فيه الصلة بين القوانين النحوية، وصيغ الكلام السليمة، فأستاذ الأدب يتساهل مع طلابه في أخطائهم الفادحة ظانا أن هذا من شأن أستاذ النحو وحده، كما أن مدرس اللغة لا يعنى بالجانب الأدبي، وجمال الأسلوب، وتعليم الذوق، وربما استعمل العامية.

كما أن طرقنا التعليمية لم تبن على المعطيات العلمية التي أثبتت نجاعتها في ميدان علم النفس والتربية، ووسائل الإفهام المعاصرة، وعلم النفس اللغوي والتربوي والاجتماعي، واللسانيات توظيفا وأداء، بل ظلت رهينة المناهج التقليدية القديمة التي تجاوزها البحث التربوي المعاصر وبقيت تلوث اللغة بالهجين من القول والركيك من الأساليب، وربما تخرج الطالب من الجامعة وهو لا يحسن أن يحرر خطابا على وجهه السليم، أو يصبح مدرسا بالجامعة، فيكون كارثة على الطلاب وعلى المعرفة.

وإذا بحثت عن الأسباب فإن المحيط جزء منها مؤثر بما فيه من ازدواجية وخلط، وما إلى ذلك من تعدد اللغات في الوسط الاجتماعي والإعلامي، ويشكل ذلك عائقا يمنع من التحكم في اللغة العربية. والأمر المحير في بلادنا أن سوء التحكم في اللغة يؤدي بالكثير إلى اختيار الفرنسية وسيلة للاتصال، على عكس المشارقة الذين لا تلاحظ ذلك عندهم.

فأنت إذا سمعت المذيع عندهم يخاطب الناس في وسائل الإعلام، فإنه لا يرطن بالإنجليزية، فضلا عن إجادة العربية. في حين إذا سمعت طبيبا جزائريا تجده في الغالب

يخلط كلامه باصطلاحات ورطانة لا يفهمها عامة الناس مما أدى بالرئيس بوتفليقة يوما في إحدى خطبه إلى استنكار لغة التواصل بين الجزائريين حيث قال وقد استبد به الغضب، أنه لم يستطع أن يتبين أي لغة يتحدث بها الجزائريون، فلا هي عربية ولا فرنسية ولا أمازيغية فهي عبارة عن خليط من ذلك كله، كلام هجين لا تكاد تفهمه.

وضرب لذلك مثلا بكلمة « **ما يكزيزتيش** » (بمعنى لا يوجد)، وهي كلمة لا يفهمها إلا جزائري القرن الواحد والعشرين فقط.

ومهما تكن الأسباب والمبررات التي دفعت بالمشرفين إلى انتهاج هذا السلوك، فإن السماح بانتقال التلاميذ اعتمادا على النسبة المئوية فقط دون مراعاة عامل الاستحقاق تظل نقطة سوداء في سجل التخطيط التربوي الجزائري، إن لم نقل وصمة عار في جبين النظام التربوي كله، بالرغم مما سجله من إنجازات...

وبالرغم من هذه الآليات والإجراءات التي لا تمت إلى التربية بصلة، فإن تعريب المدرسة الأساسية كان من أولويات السلطة السياسية ومقاصدها الأولى، ولما عربت، تسلط عليها النقد والتجريح من كل مكان، حيث أرجعوا سوء الأداء إلى عملية التعريب. مع أنه من المعلوم أن المدرسة الأساسية مستوردة في شكلها على نمط المدرسة الألمانية المتطورة بما توافر لها من شروط الكمال، ولكن فقدت شروطها المادية والمعنوية والبشرية عندنا، وسادها نوع من الضعف في الجانب البشري والتربوي، فهي لا يشتمل كل قسم فيها إلا على 16 تلميذا في أصلها، في حين يتجاوز القسم الواحد العادي عندنا 40 تلميذا...

يغفل هؤلاء النقاد هذا الجانب وجوانب أخري لا تقل أهمية ولا تأثيرا، ويتهمون التعريب بأنه هو سبب كل بلاء، وقامت الدعوة الصارخة إلى تيسير النحو واستعمال اللغة الوظيفية، والألفاظ المعاصرة، وما إلى ذلك مما كلف مجمع اللغة العربية بمصر بإنجازه مثل كتاب الألفاظ والأساليب بأجزائه الثلاثة، وكتاب أصول اللغة، واعتماد مجموع القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984).

يرى بعض المربين أن المشكلة ليست في النحو، وإنما في طريق التبليغ والتدريس العقيم بلا مراعاة للممارسة خلال نصوص جيّدة، تعلم الذوق وتكسب الأسلوب، فبالممارسة تكتسب العادات اللغوية القويمة كتابة وتعبيرا، ويتم هذا بتحسين مستوى

المدرسين، وإعادة النظر في الرصيد اللغوي في الكتاب المدرسي، وإعادة النظر في المناهج، وتخفيفها، والعناية بالتعبير، وتنمية الذوق.

وإذا تأملت منظومتنا التربوية، وسبل تطبيقها ألفيتها لا تُعِد الإنسان الجزائري القادر على التعبير عن نفسه، وعلى التواصل فضلا عن التعمق الفكري والإبداع، وتجد الطالب في اختبارات امتحان البكالوريا يميل إلى اختيار النصوص، ولا يختار المقال أو الموضوع الأدبي العام، ومعنى هذا فقدان التقويم المحكم...

والطريقة الشكلية في دراسة الأدب لا يعنى فيها إلا بالمفردات والمعنى الإجمالي، ويهمل الجانب الجمالي وقيمه، لذلك دعا بعض المربين واللغويين عندنا إلى الاستفادة من تعليمية اللغات[36]، والعناية بالأصوات في المستوى الأول من الدراسة بإبراز الجوانب الصوتية في القراءة ليتدرب الجهاز العضوي الفيزيولوجي على إخراج الحروف من مخارجها، وهذا يتطلب أن يتقن المدرس الأصوات، وأن ينقلها للتلميذ، ويتمكن مع ذلك من تحليل الظواهر التركيبية من اللسان، وهذا ما يحقق وظيفة اللغة في التواصل والإبلاغ، وإدراك دلالات التعابير وأغراضها، ولذلك فإن العناية بالقراءة أمر في غاية الأهمية لأن ذلك يمهد لإدراك دلالة التراكيب في الصيغ الإفرادية والتركيبية والسياقية.

- **مرحلة الإصلاح**

يعتبر الموسم الدراسي 2004/2003 بداية تطبيق برنامج إصلاح المنظومة التربوية الذي يعتمد أساسا على منهاج المقاربة بالكفاءات. ومضي سبع سنوات على تطبيقه لا يكفي لأعطاء تقييم علمي وموضوعي دقيق للعملية، غير أن بعض المؤشرات الميدانية يمكنها أن توحي بمدى نجاعة المشروع. فآراء المعلمين والأساتذة وهم رجال الميدان الحقيقيون في مختلف مراحل التعليم هي الأولى والأقرب إلى الموضوعية من أي انطباع آخر يفتقد إلى التجربة والدليل كبرهان على صحة التحليل ونتائجه.

ومن هذا المنطلق، فإن أكثرية المربين متذمرون من وجود عيوب في برنامج الإصلاح أو على الأقل في كيفية تطبيقه. ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

• ملاحظة نوع من الارتجال والتسرع في كيفية التطبيق. ويستدل على ذلك ببرمجة اللغة الأجنبية في السنة الثانية ابتدائي ثم التراجع عنها في الموسم الموالي. ومنها أيضا طبع أطنان من الكتب المدرسية بمضامين مختلفة لم تخضع لا للدراسة ولا للمعايير التربوية ومدى ملاءمتها مع القيم الوطنية، ثم التراجع عن بعضها كذلك. ومنها أيضا كثرة الأخطاء في المضامين والنصوص المختارة (حذف مقطع كامل من النشيد الوطني ثم استدراكه بعد أن أثار ضجة ساخطة في أوساط الأولياء قبل المعلمين وموظفي القطاع).

• الشروع في تطبيق برنامج الإصلاح في كل مراحل التعليم دفعة واحدة دون مراعاة التدرج التسلسلي في تنفيذ البرامج، مما اضطر المشرفين إلى اللجوء إلى الاستدراك و"عتبة الدروس" وغيرها من العمليات "الترقيعية" (تحديد مجموعة من الدروس، وحذف بعضها، وإلغاء الوضعية الادماجية كلية من الامتحان) [37]التي لم يكن بمقدورها تعويض الحلقات المفقودة في برنامج المرحلتين المتوسطة والثانوية.

فإذا كان الأمر طبيعيا في المرحلة الابتدائية (الابتداء من السنة الأولى ابتدائي)، فهو غير ذلك في المرحلتين المتوسطة والثانوية بدليل أن تلاميذ هاتين المرحلتين وقعوا في حيرة من أمرهعم مع أساتذتهم، لأنهم لم يهيئوا للبرنامج الجديد الذي طبق عليهم بعد سنوات من دراسة البرنامج القديم. فكيف نقيم نتائج تلاميذ على أساس برنامج إصلاحي جديد لم يدرسوه أصلا.

• التشكيك في النتائج المتحصل عليها في الامتحانات المرحلية الرسمية [38]. بسبب انتشار ظاهرة الأخطاء في نص سؤال الامتحان ثم التعويض عنها بمنح جميع التلاميذ أربعة نقاط أو أكثر بدون استحقاق؟... أو اللجوء إلى إعطاء أسئلة مكشوفة حتى نضمن الإجابة الصحيحة لأكبر عدد ممكن من التلاميذ إن لم تكن أغلبيتهم.

• تنظيم الامتحانات الاستدراكية في كل مراحل التعليم لإلحاق الراسبين بالناجحين مهما تدنى مستواهم وهي في نظر الكثير من المربين عملية غير مدروسة، أنشئت خصيصا بشكلها الحالي من أجل السماح لكل المترشحين بالانتقال دون تمييز[39]. الأمر الذي يسلب عملية التقويم مصداقيتها. وفي ذلك ما ينمي فكرة التواكل ويثبط العزائم ويميع الاستحقاق ويقتل في التلاميذ روح التنافس الطبيعي السليم، وعندها يغيب معيار العدالة

وتكافؤ الفرص وبالتالي يستبعد الحافز الوحيد الذي يبعث على الاجتهاد والمثابرة والتفوق العلمي الصحيح.

- القفز على الواقع والاهتمام بالشكليات دون النظر إلى الجوهر والمضمون مما جلب استياء واضحا لدى الأولياء والمربين على حد سواء.

هذه الإجراءات وغيرها جعلت الشكوك تحوم حول إيجابية النتائج إلى حد الطعن في مصداقيتها. أما بالنسبة لاختزال مدة المرحلة الابتدائية، فإن المعلمين مجمعون كلهم على أن مستوى تلاميذ السنوات السادسة أحسن بكثير من مستوى تلاميذ السنوات الخامسة "إصلاح". لأنهم أقدر استيعابا للمفاهيم الجديدة وأوسعهم إدراكا واستعدادا للتلقي.

ولما سمح بإنشاء المدارس الخاصة فتحت الأبواب على مصراعيها للغات الأجنبية، وخاصة الفرنسية، فأخذ بعضها لا يعلم إلا بالفرنسية، وتعددت وكثرت في البلاد إلى أن اضطرت وزارة التربية إلى إلزام هذه المدارس باتخاذ العربية لغة للتدريس وتطبيق البرامج الرسمية والخضوع للمراقبة التربوية ؟.

أما التعليم العالي فهو قلعة محصنة لا تنفذ إليها العربية بحال إلى يومنا هذا، ومعظم المشرفين على التعليم العالي من أساتذة وإداريين لم يتخلصوا من هيمنة اللغة الفرنسية، وسجنوا فيها إلى الأبد فيما يبدو، ويقف التعليم العالي في وجه العربية. وبهذا تصبح نصوص اللغة المالطية أصفى من نصوص العربية الجزائرية كما قال الأستاذ عبد المجيد مزيان – رحمه الله– وزير الثقافة سابقا: « إن المدرسة بأوضاعها الحالية لا تمكن المتعلم من الأداء الجيد، ولا التأثير في المحيط، بل هو فريسة للمحيط لا يكاد ينجو من تأثيره السيئ، فالمسألة لا تتحملها المدرسة وحدها، فالمجتمع له مسؤولية لا مراء فيها، ومن أكثر العيوب انتشارا في المدارس العناية بالحفظ لا بالتوظيف، وبالشكل لا بالمضمون، ولا يميز المدرسون بين اللغة وعلم تعليم اللغة. فالاستعمال اللغوي يتضمن لغة ومهارة في استعمالها، معرفة نظرية وممارسة، لذلك يتعين تعليم اللغة والنحو من خلال النصوص والشواهد، ولا تؤخذ المعلومات منفصلة مجزأة، لأن اللغة نظام معرفي ذو أنظمة فرعية متكاملة، فلا تكفي مجرد المعرفة بل لابد من الممارسة

التي تكسب وحدها المهارة، فتكون اللغة أداة لبناء الفكر، ورقة الوجدان، والذوق الجمالي، وتنمية القيم في النفوس»[40].

وأضاف قائلا: « والواقع العملي في المدارس يشير إلى البعد بين الجانب النظري في التوجيهات التربوية في وثائق التعليم من جانب، والطرائق التي تمارس فعليا، وهذا ما جعل النتائج تتسم بالضعف الواضح، ولغة المدرس بعيدة عن النموذج الذي يقتدى به، إذ أنه لا يفرق بين النحو الأكاديمي والنحو المدرسي الوظيفي، وأن أحكام النحو وقوانينه مجردة، يُعنَى التدريس بحشو الأذهان بالقواعد الجامدة لا يتجاوز ذلك، ولا يقوم التقويم إلا على الاستظهار، ولذلك صرح وزير سابق للتربية بأن: "منظومتنا التربوية تشهد نوعا من التقهقر، وأن واقع التعليم تعليم اللغة العربية وآدابها، ونصوصها، وفكرها، وثقافتها في المدرسة الجزائرية، وفي الجامعة واقع سيء للغاية واقع محزن وهذه هي الحقيقة أننا ندرس لغتنا العربية وأدبها بطرق وأساليب عقيمة لا تؤدي إلى نتيجة، وهذا ليس قدرا مفروضا علينا، وينبغي أن يتغير»[41]

ولا تغيب هذه الظاهرة كما قلنا على مراصد الصراع اللغوي، والثقافي، والفكري خارج أوطاننا، ولأمر ما وجدنا عدة دراسات أجنبية فرنسية خاصة تتناول التعريب في الجزائر، وتهتم به...

وحيث ينبغي الانتباه إلى ذلك، فإنه لا يمكن إغفال ما جلبه الاستشراق أيضا من كيد للغة العربية وما بيت لها من مكر وما ناصبها من عداء... (إذ ليس كل ما يأتي من الشرق خيرا بالضرورة.)

- **موقف الإدارة من تراجع العربية [42]**

تعيش اللغة العربية في عصرنا الراهن مرحلة صراع مرير ضد القوى الخفية والظاهرة، ومع ذلك فلا تزال تمارس وظيفتها القومية والسياسية في حفظ الوحدة اللغوية كما تمارس وظيفتها في الحفاظ على الشخصية العربية والتاريخ العربي والإسلامي.

ليس يخفى على أحد أن الإعلام بوسائله المتنوعة يعد أهم مصدر للتشكيل الثقافي، غير أن عوامل أخرى لها تأثيرها الكبير في هذا التشكيل، ومنها الموقف الإداري من استعمال اللغة العربية والتعامل بها.

ولما كانت الإدارة هي عصب الحياة في أي مجتمع، تسرب العنصر الفرنكوفيلي إلى دواليبها وبسط نفوذه عليها، يساعده على ذلك الظرف التاريخي الحضاري، ويعزز موقفه العدائي للغة العربية جملة من العوامل الداعمة الداخلية منها والخارجية.

فمن العوامل الخارجية المشجعة لموقف المفرنسين ما نلاحظه من تقدم علمي وحضاري يتمتع به المجتمع الأوربي والنفوذ السياسي الذي تمارسه الدولة الفرنسية على بلادنا بحكم استعمارها وتبعيتها لها في أكثر من ناحية من نواحي الحياة المختلفة، علما بأن الدولة الفرنسية لا تدخر جهدا في نشر لغتها ودعم ثقافتها بكل الوسائل المتاحة المباشرة وغير المباشرة. فكيف إذا وجدت من يؤثرها على غيرها ويسعى إلى خدمتها؟ فمن المؤكد أنها تسرع إلى احتضانه وتلبية رغباته. أما العوامل الداخلية فتتمثل في عدة مواقف رسمية كثيرا ما تظهر في شكل قرارات سياسية وإدارية. فمن القرارات السياسية مثلا تجميد العمل بقانون تعميم استعمال اللغة العربية[43] الذي وقعه الرئيس علي كافي والذي لم يعرف طريقه إلى التطبيق إلى وقتنا هذا...

ومنها أيضا ترقية العنصر المثقف باللغة الفرنسية إلى المناصب العليا ذات سلطة ونفوذ في أجهزة الدولة كالوزارات والإدارت المركزية وكبرى الهيئات التسييرية في مختلف القطاعات وتوليتهم بعض المهام الإدارية التنفيذية الحساسية في الجماعات المحلية كالولاية والدائرة بالرغم من تعريبها، وتهميش العنصر المعرب مهما توفر على أعلى الشهادات العلمية.. إلا ما كان في بعض القطاعات العلمية المتخصصة (كالمادة التعليمية مثلا). ومنها أيضا العمل على ترقية التعامل باللغة الفرنسية في بعض القطاعات بالرغم من توفر النصوص التنظيمية التي تمنع استعمال غير اللغة العربية. وهكذا، حتى التوظيف العام في المناصب العادية لدى بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي كالبنوك وغيرها فإن الأولوية تعطى لحملة الشهادات بالفرنسية ولا يطمع المعربون إلا في المناصب التي استنكف عنها المفرنسون ورغبوا عنها.

وأما التحدث باللغة الفرنسية فهو في مجتمعنا من سمات التقدم والتطور والتنوير والرقي الحضاري، حيث تفشت هذه الذهنية وأصبحت نمط حياة لطبقة اجتماعية متميزة، مما شجع على استعمال اللغة الفرنسية في كثير من الأوساط الاجتماعية، ناهيك عن الأوساط السياسية ومرتادي الصالونات والفنادق الفاخرة حيث يلتقي رجال الأعمال وكبار رجال السياسة.فهناك لا تسمع إلا حديثا بلغة فولتيرعنوان الأرستقراطية الجديدة . ولم يسلم النظام التربوي من هذه النكسة حيث صدر قرار يلزم التلاميذ والمعلمين بكتابة العمليات الحسابية في الرياضيات من اليسار إلى اليمين مع استعمال الرموز الفرنسية. وذلك بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود من كتابتها باللغة العربية من اليمين إلى اليسار، وتعوُّد التلاميذ عليها ؟..

يضاف إلى ذلك فرنسة كل الشعب العلمية في التعليم العالي كالطب والصيدلة والإعلام الآلي والتكنولوجيا والهندسات المختلفة. ولم يبق للغة العربية سوى بعض الشعب الانسانية والاجتماعية تشاركها فيها اللغات الأجنبية وقد عرفت البرامج التعليمية تعديلات لصالح الفرنسية على حساب اللغة الوطنية تجلت في المواقيت والمعاملات مما سمح بفتح مناصب عمل لذوي الشهادات باللغة الفرنسية.

أما عن البحث العلمي، فإن الدولة الفرنسية توفر لطلبة ما بعد التدرج في اللغة الفرنسية كل الامكانات وتسهر على تسهيل إجراءات التسجيل والالتحاق بجامعاتها ومعاهدها العليا، إذ يكفي أن يسجل الطالب نفسه في أي مستوى ليلقى كل الدعم والتسهيلات المشجعة على مواصلة الدراسة، بما في ذلك الاستفادة من المنح الدراسية المختلفة والتكفل التام بالتربصات الميدانية منذ السنة الأولى التحضيرية. وذلك على عكس ما يلاقيه الطلبة الباحثون باللغة العربية الذين يعانون معاناة حقيقية في تعاملهم مع مختلف الهيئات الإدارية والعلمية في الجامعات الوطنية والعربية حيث لا يمكن للطالب الباحث المعرب أن يحصل على ما يساعده على البحث إلا بعد جهد وعناء كبيرين وبعد أن يستجيب لشروط تكاد تكون تعجيزية، ناهيك عن التعاملات البيروقراطية والإجراءات التعسفية التي تحول دون الاعتناء بالبحوث المنجزة ونشرها وترقيتها. مما يجعل الطالب الباحث يراوح مكانه ترويضا له مدة معينة يحيط به اليأس من كل جانب، قد تمتد مدة الترويض هذه لسنوات طوال تُقال قبل أن ينال مؤشر الرضا؟ أما فيما

يتعلق بامتحانات ومسابقات تحضير الماجيستير وغيرها من شهادات ما بعد التدرج، فإن الطلاب المسجلين في الفروع الفرنسية ينجحون بسهولة، إلا من أبى، لأن في ذلك خدمة للغة الفرنسية، في حين لا يوفق من المعربين إلا من أثبت جدارة نوعية وكفاءة خاصة وبرهن على استعداد نفسي يؤهله للمصابرة والمكابدة ومرارة التحمل والصمود، ويعد التعليم باللغة الأجنبية في مختلف أقطار الأمة الإسلامية عاملاً هاماً في فرض ثقافاتها ووجهة نظر أهلها وفي الوقوف موقف الإعجاب بالأجنبي واتباعه والعجز عن مواجهته. ومن يدرس تجارب التعليم الغربي في البلاد العربية يجد الولاء الواضح للنفوذ الأجنبي.

لهذه الأسباب وغيرها أصبحت اللغة العربية قاصرة وعاجزة عن منافسة اللغة الفرنسية حتى في بلادها وبين أهلها. ولعل هذا ما يفسر تراجع اللغة العربية عن مكانتها في مجتمعنا العربي الجزائري وعزوف أبنائها عنها إلى غيرها من اللغات الحية الأخرى التي غدت تصلح وسيلة ناجعة للعمل والتعامل والارتقاء والنفوذ ...

هذه بدون مبالغة حال اللغة العربية في مجتمعنا الجزائري، لغة أهملها أبناؤها فظلت تندب حظها العاثر وتستغيث أهلها، وليس لها من مجيب يحمل لواءها ويسترجع لها هيبتها. يذكرنا ذلك بعصور الانحطاط حيث كان التردي فيها عاملاً من عوامل ضعفنا اللغوي، وهذا التردي لم يكن مقصوراً على العامة من الناس بل شمل العلماء والفقهاء حتى كان يعجز الكثير منهم عن كتابة رسالة خالية من العجمة، بريئة من الركاكة أو العامية، سليمة من الخطأ. وكانت دروس الفقه والدين بل دروس النحو والبلاغة تلقى بلغة مشوبة بالعامية منحطة عن الفصحى.

أما أساليب العرب الفصيحة والكلام البليغ فقد كانوا بعيدين عنه كل البعد، فقد اختفت الفروق اللغوية وأصبحت الألفاظ المتقاربة مترادفة. ولم يبق الترادف مزية من مزايا العربية بل مرضاً من أمراضها الوافدة المنتشرة، وغلب على الناس استعمال الألفاظ في معانيها العامة فضاعت من اللغة بل من التفكير مزية الدقة التي عرفت بها العربية في عصورها السالفة، وأدى ذلك إلى تداخل معاني الألفاظ حين فَقَدت الدقة واتصفت بالعموم، وفقد الفكر العربي الوضوح حين فقدته اللغة نفسها، واتصفت بالغموض،

وانفصلت الألفاظ عن معانيها في الحياة وأصبحت عالماً مستقلاً يعيش الناس في جوه بدلاً من أن يعيشوا في الحياة ومعانيها . يقول شاعر النيل على لسان اللغة العربية.

رَجَعْتُ لنفسي فاتَّهَمْتُ حَصَاتي* ونَاديتُ قَوْمي فاحْتَسَبْتُ حَيَاتي**
رَمَوْني بعُقْمٍ في الشَّبَابِ وليتني * عَقُمْتُ فلم أَجْزَعْ لقَوْلِ عُدَاتي**
وَلَدْتُ ولما لم أَجِدْ لعرَائسي * رِجَالاً وَأَكْفَاءً وَأَدْتُ بَناتي**
أنا البحرُ في أحشائِهِ الدرُّ كَامِنٌ * فَهَلْ سَأَلُوا الغَوَّاصَ عَنْ صَدَفَاتي**
فيا وَيْحَكُمْ أَبْلَى وَتَبْلَى مَحَاسِني * وَمِنْكُم وَإِنْ عَزَّ الدَّوَاءُ أُسَاتي**
فلا تَكِلُوني للزَّمَانِ فإنَّني * أَخَافُ عَلَيْكُمْ أنْ تَحِينَ وَفَاتي**

سبق أن أشرت فيما مضى إلى بعض الأسباب التي حالت دون تبوء العربية مكانتها في مجتمعنا مع أن الوضع لم يقتصر على المجتمع الجزائري فحسب، فاللغة العربية تعرف تراجعا عاما في كل البلاد العربية، ويبدو أن شأنها اليوم مغاير لما كانت عليه نتيجة ضعف أبنائها حتى أخذت تظهر بأنها هي الواهنة، فقد بدأت العربية تتراجع عن أداء دورها الإبداعي والحضاري العالمي، فلم تعد تنمّي الذوق والعقل بالصور الساحرة والأفكار المفيدة؛ وصارت الثنائية اللغوية، أو ازدواجية اللغة مع العاميات من أبرز مشكلات العربية.

إن المجتمع العربي أضحى – غالباً – مجتمعاً استهلاكياً لا إبداع فيه، لأنه يحتاج إلى كل ما تقدمه له المدنية الحديثة تقنياً واقتصادياً وثقافياً، وكل ذلك يأتيه بطريق الآخر ولغته، أي إن العقل العربي لم يعد منتجاً للفكر والإبداع، ولم يعد فارس الميدان سياسياً واقتصادياً ومعرفياً وعلمياً، فهو ضعيف متخلّف، يعيش على حلم مستحيل التحقيق لأنه لا يوفر له أدواته المطلوبة ولا يمكن للغة العربية أن تسترجع مكانتها إلا بنهضة أبنائها وخدمتهم إياها. علما بأن خدمة العربية هي خدمة القرآن ولو من وجه بعيد . وإن السلف الصالح ما قصروا في خدمتها حيث جاهدوا بالجهد والمال والوقت لخدمة لغة القرآن، عكفوا على تعلمها لما لها من مكانة مقدسة في نفوسهم، غاروا عليها، وغاروا على بيانها المعجز أن تدنسه عجمة الأعاجم ولوثة الإفرنج، فقضوا سني حياتهم في تقعيدها وإشادة أركانها ورسم أوضاعها ...

إن من أكبر مصائب الأمة أن تعزف عن لغتها وأن يكون تعليمها بغير لغتها، وتفكيرها بغير أدواتها، وقياس حاضرها بمعايير وضوابط حضارية غريبة عنها ...

هذه الحالة من التخاذل والتكاسل والتبعيّة، جعلت العربية تواجه مجموعة من التحديات والمصاعب وقفنا منهاكلنا موقف المتفرج، إن لم نكن شاركنا فيها من حيث شعرنا أو لم نشعر، وقد آن الأوان أن نفضح خطط الأعداء ونكشف عن نواياهم الخبيثة ونثبت للعالم أن هذه اللغة ثرية

غنية باقية، فنرعاها حق الرعاية ولا ندعها تتعرض للتقويض والانهيار والغزو اللغوي الشرس

من الداخل والخارج ...

• حال اللغة من حال أهلها ؟

تعاني اللغة العربية اليوم معاناة حقيقية جراء نكسة فظيعة وتقويض مميت، تشكو وضعها المزري، وتستغيث أهلها، وقد أصبحت مساحة تراجعها تزداد مع الأيام شيئا فشيئا. وقد مر بنا ذكر بعض الأسباب التي أدت بها إلى هذه الانتكاسة وذلك التراجع الذي يقول عنه حافظ إبراهيم على لسان اللغة العربية:

فيا وَيْحَكُمْ أَبْلَى وَتَبْلَى مَحَاسِنِي * وَمِنْكُم وَإِنْ عَزَّ الدَّوَاءُ أُسَاتي**
فلا تَكِلُوني للزَّمَانِ فإنَّنـي * أَخَافُ عَلَيْكُمْ أنْ تَحِينَ وَفَاتي**

لا مراء أن اللغة العربية تعاني إهمالا مميتا من قبل أبنائها سواء كان ذلك بقصد أو بدونه. وهنا لا بد من الإشارة إلى التقصير الذي تتصف به المجامع اللغوية العربية التي تبدو منشغلة بقضايا لغوية مجردة نظرية لم تصل إلى سقف خطورة ما تتعرض له اللغة العربية.

إن العالم العربي يتعرض اليوم لموجة غزو لغوي ثقافي لا انقطاع لها. ولعل أخطر ما في الأمر وجود شرائح مجتمعية عربية قد أخذت على عاتقها عملية التسويق الثقافي

واللغوي غير العربي متحمسة للتبشير به على أنه سمة العصر والعصرنة والرقي والانطلاق الى العالمية.

وفي هذا الصدد ليس ثمة عربي غيور على عروبته ولغته، يرفض التطور الثقافي واللغوي الايجابي للعالم العربي، ومن المؤكد أن ازدهار سوق اللغات والثقافات الأجنبية فيه لا يشكل أدنى مشكلة لو أن هناك جهاز حماية للغة والثقافة العربيتين اللتين تتعرضان للتقلص والانكماش والتراجع والشعور بالنقص والدونية.

أَرَى لرِجَالِ الغَرْبِ عِزّاً وَمِنْعَةً * وَكَمْ عَزَّ أَقْوَامٌ بعِزِّ لُغَاتِ**

أَتَوا أَهْلَهُمْ بالمُعْجزَاتِ تَفَنُّنَاً * فَيَا لَيْتَكُمْ تَأْتُونَ بالكَلِمَاتِ**

إن ما تتعرض له اللغة العربية تحديدا – باعتبارها إحدى أعمدة الثقافة العربية الرئيسة خطير للغاية. والخطورة هنا تنبع من كونها تتآكل في أكثر من موقع بدءا بمناهج تدريس اللغة العربية العقيمة غير المتطورة في المؤسسات التعليمية التي تفرز أجيالا لا تتقن لغتها، ومرورا بطبقة المثقفين العرب الذين على ما يبدو أن غالبيتهم في حالة خصام مع قواعد هذه اللغة نحوها وصرفها، ووقوفا عند العاملين في حقل الإعلام الفضائي الذين ينتهكون حرمات قواعدها عشرات المرات في مراسلاتهم ونشراتهم وبرامجهم، وانتهاء بالأسواق التجارية التي غزتها اللافتات والتسميات.والعلامات.التجارية.غير.العربية.

فثمة أسواق تجارية في عواصم ومدن عربية لا يوجد أدنى أثر فيها للغة العربية وكأنها متواجدة في عواصم ومدن أوروبية. إلا أن الأخطر من هذا كله هو ذلك الكم الهائل من الإعلانات التجارية والدعائية الأخرى باللغة العامية الركيكة، سواء كانت شاخصات أو لافتات، أو منشورة في الصحف والمجلات، أو المطبوعات الأخرى

يطْرِبُكُمْ مِنْ جَانِبِ الغَرْبِ نَاعِبٌ * يُنَادِي بوَأْدِي في رَبيعِ حَيَاتي**

وَلَوْ تَزْجُرُونَ الطَّيْرَ يَوْمَاً عَلِمْتُمُ * بمَا تَحْتَهُ مِنْ عَثْرَةٍ وَشَتَاتِ**

إن ما يثير الاستغراب حَقًّا لدى أبناء الأمة الجزائرية، هو منظومة الدلال والحظوة والأولوية والمكانة التي تحظى بها اللغة الفرنسية في بلاد العروبة موطن المجاهدين والشهداء على حساب اللغة العربية التي يفترض وفقا لدستور البلاد أنها اللغة الرسمية إلى جانب كونها لغة القرآن الكر

أرى كُلَّ يَوْمٍ بالجَرَائِدِ مَزْلَقَاً * مِنَ القَبْرِ يُدْنيني بغَيْرِ أَنَاةِ**
وَأَسْمَعُ للكُتّابِ في مِصْرَ ضَجَّةً * فَأَعْلَمُ أنَّ الصَّائِحِينَ نُعَاتي**
يَهْجُرُنـي قَوْمـي عَفَا اللهُ * عَنْهُمُ إِلَى لُغَةٍ لم تَتَّصِلْ برُوَاةِ**
سَرَتْ لُوثَةُ الإفْرَنْجِ فِيهَا كَمَا سَرَى * لُعَابُ الأَفَاعِي في مَسِيلِ فُرَاتِ**
فَجَاءَتْ كَثَوْبٍ ضَمَّ سَبْعِين * رُقْعَةً مُشَكَّلَةَ الأَلْوَانِ مُخْتَلِفَاتِ**

وكم يتحسر الانسان العربي الغيور على لغته وثقافته من افتقار العالم العربي إلى مؤسسة قومية على نمط الفرنكوفونية. إن مثل هذه المؤسسة التي لا يمكن أن تقوم إلا من قبل السلطة، لو كتب لها أن ترى النور ذات يوم لأمكنها أن تحقق أهدافا قومية متعددة، فهي تعمل من ناحية على حماية اللغة العربية وتطويرها وإيلائها المكانة التي تستحقها، ومن ناحية أخرى على توسيع الرقعة الجغرافية التي تغطيها، وتسهيل انتشارها وبخاصة بين الشعوب الاسلامية، كون العربية هي لغة القرآن الكريم والصلاة والأذان والعلوم الدينية الأخرى.

وقد لا تقف هذه المؤسسة – إذا فكرت السلطة في إنشائها– عند الحدود المذكورة فحسب، بل ثمة أهداف قومية أخرى يمكن أن تصل إلى تحقيقها. فالعالم العربي اليوم بحاجة ماسة الى توحيد مشروعاته ورؤاه الثقافية في إطار يؤمن بالانفتاح على الثقافات واللغات الأخرى دون المساس بالجذور، تحت مظلة قومية تكون قادرة على إثبات وجودها والتصدي للتحديات الثقافية الواردة من خارج حدود العالم العربي، سواء تلك الآتية غزوا أو جراء تطور تقنيات الاتصال بين الشعوب.

وقد يكون من أهم أهداف هذه المؤسسة أيضا – والعولمة الثقافية آخذة في الاجتياح – أن تساهم في المنظومة العالمية كيلا تذوب في تيارها الجارف فتتمحي شخصيتها بالرغم مما تتميز به من خصوصيات وتتفرد به من مزايا وخصائص.

في العالم العربي هناك الكثيرون الذين يغارون على لغتهم ومنظومة ثقافتهم ويستشعرون المخاطر التي تحيق بهما. وهم يعلمون يقينا الدوافع الكامنة وراء هذا التراجع الذي منيت به اللغة العربية والتي يمكن تصنيفها بالغزو الثقافي الذي يعمل

على الاقتلاع من الجذور والخروج من الجلد، والارتماء في أحضان العولمة التي لا تعترف بالتعددية الثقافية، ساعية إلى نشر ثقافة الأقوى.

لقد أدرك الاستعمار أن الثقافة هي العصب الذي يمكن مهاجمته وتخديره وإماتته بهدف وضع "حشوة ثقافية بديلة" تحمل في تركيبتها عناصر ضعف الانتماء والتقليد الأعمى والشعور بالنقص والدونية والعجز في مقابل فوقية حضارة الآخر – وبمعنى أصح الحضارة الغربية – ولغاته وثقافته.يقول حافظ إبراهيم في هذا المجال مستنهضا الهمم:

سَقَى اللهُ في بَطْنِ الجَزِيرَةِ * أَعْظُمَاً يَعِزُّ عَلَيْهَا أَنْ تَلِينَ قَنَاتي**

حَفِظْنَ وَدَادِي في البلَى وَحَفِظْتُهُ * لَهُنَّ بقَلْبٍ دَائِمِ الحَسَرَاتِ**

وَفَاخَرْتُ أَهْلَ الغَرْبِ، وَالشَّرْقُ مُطْرِقٌ * حَيَاءً بتلكَ الأَعْظُمِ النَّـخِرَاتِ**

إن وصف ما آل إليه اللسان العربي من وضع مزري يدمي الفؤاد ويحز في النفس، ولا يمكنك أن تتجاهله أو تتغافل عنه، بل لا يكاد الحديث عنه ينتهي حتى يشغلك من جديد، فيثير فيك حسرة وآلاما عند ذكر جوانب أخرى لا تقل خطورة وأهمية، ومهما تقل، فإن قلبك سيظل متعلقا بما تركت، وهو كثير، وكأنك لم تقل شيئا أو كأنك لم تذكر الأهم.

والحال هذه، فلا يمكنني أن أختم مقالي هذا قبل أن أشير إلى ما للعربية من أهمية في حياة العرب والمسلمين وما لها من فضل عليهم جميعا بالرغم مما عانته من كيد الأعداء وعقوق الأبناء، فأقول إن اللغة العربية هي الرباط الذي يوحد بين أوطان المسلمين، وهي الأثر الفعال في كيان الأمة العربية وهي سر وجودها ودليل رقيها وازدهارها ولا ريب.

لقد تعرضت هذه اللغة في عمرها المديد وتاريخها المجيد لتيارات عاصفة ورياح جارفة، ولكن برسوخها وثباتها قاومت عوامل العداء والتشويه التي تآمرت عليها، وكانت في كل عصر نقطة التجمع والقوة، وكانت ركيزة الالتقاء المبارك بين أبناء الشعوب العربية والإسلامية وسر استمساكهم بعقيدتهم وبأوطانهم، وسر استعصائهم على ضربات المعاول التغريبية، وهكذا بقيت الفصحى شامخة في قلاعها الحصينة، ترد سهام أعدائها

إلى نحورهم، وبعد جولات متتالية وصراعات متتابعة خرجت قوية عزيزة تنبعث في أوصالها دماء جديدة تزيدها قوة وحيوية، تؤدي
دورها الحضاري عبر التطور الدائم الذي تعيشه البشرية.

ولكن في الآونة الأخيرة شعرت لغتنا العريقة بطعنات خلفية وحروب خفية، تأتيها من مأمنها على أيدي فئة منهزمة ليس لها من الأدب واللغة نصيب، قد تأثرت وانبهرت بكتابات المستشرقين والمغرضين، وتطلعت لحضارة الغرب الزائفة، ينادون كما ينادي المستعمر تماماً بلهجات ليس لها أي نسب صحيح بالفصحى، لتكون وسيلة التحدث والكتابة، وهم بهذه الهلهلة والخلخلة اللغوية والدعوة المريبة يصنعون حبال مشنقة جديدة للفصحى، ويثيرون غارة شعواء على لغة القرآن الكريم المحفوظة بحفظ الله لها.

مما لا شك فيه أن الفصحى هي أغنى لغات الأرض قاطبة، بما تحوي من مفردات غزيرة، وألفاظ ومرادفات متدفقة، ومعان واسعة، إلا أننا رأينا أناساً أخذوا قشوراً من العلم فظنوها لباباً؛ وغُثاء من الفكر فظنّوه ثميناً، أعماهم الجهل فزعموا أن الفصحى جامدة وغير مسايرة للتطور!؟، بل ويرون فيها صعوبة وتعقيداً، بفلسفاتهم وضعفهم باللغة جعلوا اللغة العربية في معرض النقد الجارح، وحملوا عليها حملة ظالمة يريدون أن تحتل العامية مكانة الصدارة، فما أظلمهم لأنفسهم وللناس، وكيف بلغ بهم العقوق للغة الضاد هذا المبلغ؟!.
فهل يريدون إخراج الناس من لغة حية ثرية نابضة تاريخية عريقة إلى لهجات ركيكة فارغة؟!.

لقد راجت دعاوى تتَّهم الفصحى بالعقم والبداوة، وتلقي عليها مسؤولية تخلفنا، وتزعم أن للعامية قدرة على الوفاء بحاجات البشر، وقدرة على التعبير عن مطالب الحياة. العصرية.

عجباً من تلك الدعاوى التي أطلقوها، لقد نسي هؤلاء طواعية الفصحى ومرونتها وقدرتها على أداء مطالب النفس الإنسانية بمشاعرها وانفعالاتها، فتسللوا تحت ستار الواقعية ينفثون سمومهم ويعبثون بأصول اللغة، لقد بذل أعداء لفصحى جهوداً جبارة لمحاربتها وحركوا الأقلام المأجورة ضدها، فأثمرت ثمرتها المشؤومة، فنشأت في الأمة أجيال بَعُدت عن لغتها، واستبدت بها العامية، وتمسكت برطانة الأعاجم. وصارت الأمة تعيش ضعفاً

عاماً في إجادة اللغة العربية، ويرجع هذا الضعف لأسباب متعددة، منها:
1- ضعف كثير ممن تصدر للتعليم وهو لم يتقن أصول اللغة.
2- كثرة الموضوعات على الطلاب مما أدى إلى إغفال جانب التطبيق والفهم.
3- أن الناشئ العربي في مراحل دراسته الأولى يكون عاجزاً عن دفع ما استحكم على لسانه من سلطان العامية، ثم يتخرج في المرحلة الثانوية ولم يحصل من فقه العربية إلا غواشي مختلطة، لم يقطف منها ثمرة ذات قيمة، أما صلته بقواعد النحو والصرف كالسائح الأجنبي ببلاد لم يرها ولم يسمع عنها، ولسانه يلتوي ويترطن حتى إذا ما وقف ليقرأ في المصحف آيات من القرآن الكريم، كان كمن يجاهد في حل خط أثري على جدار متحف قديم.

ولا أكون مبالغاً إذا قلت إنه لا يعرف الفرق بين أداة التعريف القمرية والشمسية، بل رأيت من بين الطلاب من لا يشرف الإنسان أن يسمعه أو يصغي إليه، ولكن هذه هي المشكلة التي ينبغي أن نجد لها العلاج الناجع، ويجب أن يبدأ العلاج من حيث بدأ الضعف، فينبغي أن ننشئ الأبناء على حُب القراءة ليختزن الطفل في نفسه قوالب التعبير الصحيح، وتنسج في خياله الصور الجمالية لألفاظه وتراكيبه، مما يجعله بعد ذلك يستقبل قواعد العربية ويستوعبها ويطبقها في يسر وسهولة.

ولكي نعالج المشكلة من جذورها، فينبغي أولاً وقبل كل شيء، الاهتمام بتخريج المدرس الناجح المتمكن الذي يحب لغته ويعمل على ترسيخها في أفئدة تلاميذه، ويطوّع ألسنتهم على النطق الصحيح بها، فإذا ما غرس في نفس الناشئ نواة التذوق الأدبي أمكنه أن يستوعب قواعد الإعراب ويطبقها؛ لأنها تكون حينئذ موافقة لما استساغه طبعه، وتفاعل مع نفسه، ودرج عليه لسانه.

وفي سبيل الإصلاح، ينبغي ألا نكتفي بما تبذله وزارات التربية والتعليم من جهد تعليمي, بل يجب تجنيد كل المؤسسات العلمية والهيئات الثقافية والأوساط الأدبية حتى تتبوأ لغتنا مكانتها الجديرة بها، وتحتل موقعها اللائق بها في النفوس.

كما ينبغي العناية بالمناهج وحسن اختيار ما يقدم للناشئين، بحيث لا يقرر عليهم من القواعد والنصوص إلا ما يتوافق مع أعمارهم، ويمتع نفوسهم، ويغذي كيانهم، ويرهف مشاعرهم, فإن لذلك أبعد الأثر في إذكاء محبة الفصحى والتعلق بها، ونبذ كل دعوة

تعارضها، ولابد من العناية التامة بجانب التطبيقات لكل درس، وعدم تجاوز الموضوع الواحد إلا بعد استيعابه تماماً من جانب الطلاب. وبهذا تتضاءل العقبات وتقوى الصلة بين الناشئين ولغتهم الحية المتجددة ذات الدلالة والرواء.

- **واجبنا تجاه اللغة العربية**

مما لا يحتاج إلى توكيد أن أولى واجباتنا تجاه اللغة العربية أن نتعامل بها ونستعملها في جميع مجالات حياتنا اليومية. فالتعامل اليومي باللغة العربية في كل نشاطاتنا من العوامل الأساسية لإحياء أصولها والحرص على سلامتها واسترجاع منزلتها.

ومن المسلمات التي لا يختلف حولها اثنان، أن اللغة كائن حي ينمو ويتطور بفعل الزمن، وأن التواصل بها وكثرة استعمالها وتداولها بين أبناء المجتمع، يؤدي بالضرورة إلى كثير من التطورات والتغييرات، التي تطرأ على الألفاظ تيسيراً لنطقها، وعلى التراكيب والأساليب الفصيحة تيسيرا لفهمها والتعامل بها، وتهيئ الطريق إلى سيادة لغة على حساب أخرى والذي يحكم ذلك هو عنصر الانتقاء والاختيار من قبل أفراد المجتمع.

يرى علماء اللغة أن كثرة الاستعمال من الظواهر الاجتماعية اللغوية التي تحكم كثيراً من أبواب اللغة الفصيحة، ولاسيما إذا كانت ذات أصولٍ وجذورٍ ضاربةٍ في أعماق التاريخ، كاللغة العربية التي يحفل تاريخها بجهود العلماء الجبارة لرصد وتعليل الكثير من الظاهرات اللغوية، في عصور الاحتجاج، حتى لا تضيع اللغة باختلاف الأهواء وفساد ألسنة الناطقين بها وقد فشا اللحن وسادت بينهم اللهجات ولا سيما في اللغة المنطوقة.

نستنتج مما سبق أنه ما من لغة تستطيع أن تطاول اللغة العربية في شرفها، فهي الوسيلة التي اختيرت لتحمل رسالة الله النهائية، وليست منزلتها الروحية هي وحدها التي تسمو بها على ما أودع الله في سائر اللغات من قوة وبيان، أما السعة فالأمر فيها واضح، ومن يتّبع جميع اللغات لا يجد فيها على ما سمعته لغة تضاهي اللغة العربية،

ويُضاف جمال الصوت إلى ثروتها المدهشة في المترادفات. وتزيّن الدقة ووجازة التعبير لغة العرب، وتمتاز العربية بما ليس له ضريب من اليسر في استعمال المجاز، وإن ما بها من كنايات ومجازات واستعارات ليرفعها كثيراً فوق كل لغة بشرية أخرى، وللغة خصائص جمّة في الأسلوب والنحو ليس من المستطاع أن يكتشف له نظائر في أي لغة أخرى، وهي مع هذه السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني، وفي النقل إليها، يبيّن ذلك أن الصورة العربية لأيّ مثل أجنبيّ أقصر في جميع الحالات، وقد قال الخفاجي عن أبي داود المطران – وهو عارف باللغتين العربية والسريانية – أنه إذا نقل الألفاظ الحسنة إلى السرياني قبُحت وخسّت، وإذا نُقل الكلام المختار من السرياني إلى العربي ازداد طلاوةً وحسناً، وإن الفارابي على حقّ حين يبرّر مدحه العربية بأنها من كلام أهل الجنّة، وهو المنزّه بين الألسنة من كل نقيصة، والمعلّى من كل خسيسة، ولسان العرب أوسط الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً"[44]

أجل، لقد خاضت الفصحى معارك ضارية وحروباً علنية، وأخرى ناعمة خفية، وظن الحاقدون الظنون، ولكن كان لهذه اللغة العظيمة من أصالتها وقوتها وعوامل بقائها ما حفظ كيانها، ودفع عنها غوائل الفناء ونصرها على سهام الأعداء. ومهما دبروا فإنها ستبقى وتعيش وتتفاعل مع الواقع لا تتخلف، ولا تنعزل، ولا تجمد، وإنما تسري في كيان الأمة نبعاً دافقاً. وستبقى لغتنا تساير الزمن وتستجيب لتجدد الحياة واتساع آفاقها، تبقى ولا تموت فإنها لغة القرآن الكريم.

- **الخاتـمة**

ويسرني في الأخير أن أختم بهذه الأبيات التي ختم بها حافظ إبراهيم قصيدته عن اللغة العربية، قال فيها:

إِلَى مَعْشَرِ الكُتّابِ وَالجَمْعُ حَافِلٌ * بَسَطْتُ رَجَائي بَعْدَ بَسْطِ شَكَاتي**
فإمَّا حَيَاةٌ تَبْعَثُ المَيتَ في البلَى * وَتُنْبتُ في تِلْكَ الرُّمُوسِ رُفَاتي**
وَإِمَّا مَمَاتٌ لا قِيَامَةَ بَعْدَهُ * مَمَاتٌ لَعَمْرِي لَمْ يُقَسْ بمَمَاتِ**

فإذا كنا غيورين حقا على لغتنا العربية ومنظومة ثقافتنا، ونخشى عليهما من التراجع والذوبان في الآخر، وإذا كنا نريد أن نكون حضاريين وعالميين، فالانطلاق يكون من الجذور والأصالة والمحلية والخصوصية والتميز والفرادة. وباستطاعتنا أن تكون لنا مؤسستنا الثقافية الخاصة على شاكلة الفرنكوفونية، من أجل تجسيد الهوية العربية وتعميق الانتماء إليها، وإيجاد المكانة اللائقة للأمة العربية الناطقة بالعربية بين أمم العالم وشعوبه الأخرى.

ويكفي اللغة العربية شرفا وكرامة أنها لغة القرآن الكريم، وأن مليارا وثلاثمائة مليون مسلم يشكلون احتياطيا استراتيجيا لنشرها بينهم. لكن المطلوب أولا إرادة جماهيرية نابعة من وعي قومي عقائدي انتمائي تجاه اللغة العربية بصفتها المقوم الرئيس للشخصية الثقافية العربية، وعنصرا.هاما من عناصر وجودها وكرامتها.

إن قرار المستوى السياسي الحريص على تقديمها، والسعي الجاد من أجل أن تتبوأ المكانة التي تستحقها، والدفاع عنها وحمايتها يأتي في المقام الأول دون أدنى شك، وينبغي تفعيله على المستويات الحياتية كلها.إن اللغة العربية، وهي سر وجودنا وعنوان ثقافتنا أصيلها وحديثها، تستحق من أبنائها أن ينشئوا لها مؤسسة على نمط الفرانكوفونية. وبخاصة إذا علمنا أن كل الوسائل متوفرة، الدين والمال ووسعة البلاد الاسلامية...

ليس من شك في أن اللغات على وجه الأرض كلها تحظى بعناية أصحابها، وتحتل في حياتهم مكانة متميزة، فلا يستغني عنها أحد لكونها نتيجة حتمية للحياة، ولأنها بمثابة الروح من الجسد، تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وتعيش في أحضان المجتمع، تستمد كيانها من عاداته وتقاليده وسلوك أفراده، كما تستمد حيويتها من حيويتهم، فترقى برقيهم وتنحط بانحطاطهم.

وعليه فإننا ننتظر من المعربين من أبناء الأمة العربية عامة والجزائرية خاصة، ألا يقفوا موقف المتفرج، وكأن الأمر لا يعنيهم، بل عليهم أن يتفطنوا للمؤامرة الواسعة المتجددة التي تحاك ضد اللغة العربية فينهضوا لحمل لوائها والدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة التي تكفلها القوانين الرسمية للبلاد، والتي تنتظر من يسهر على تطبيقها وتفعيلها في الميدان، ولا يتأتى ذلك إلا بأخذ زمام المبادرة.

وعلى الهيئات الرسمية المحسوبة على اللسان العربي وفي مقدمتها المجلس الأعلى للغة العربية أن يبادر – وبكل فعالية – إلى اتخاذ الإجراءات العملية الحقيقية الكفيلة باسترجاع العربية منزلتها في بلادها وبين أهلها.

وفق الله الجميع إلى ما فيه خير الأمة وخير العربية. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الـهوامش:

[1] انظر محمد الميلي، الشيخ مبارك الميلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص56.

[2] - Chautain

[3] - General Lyautey

[4] - يراجع "اللسان العربي يستغيث" مقال للدكتور عمار طالبي مجلة البصائر العدد 452.

[5] - مصطفى ماضي، النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص53.

[6] - صالح خرفي، مدخل إلى الأدب الجزائري الحديث، مجلة الثقافة، العدد 21، السنة الرابعة، جوان/جويلية، الجزائر 1974.

[7] المرجع نفسه، ص29، انظر مصطفى شريك، اللغة العربية والاستراتيجية الاستعمارية، مجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2005، ص361.

[8] - انظر، التركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص103

[9] - James W. Tollefson, Planning language… Planning Inequality, Pearson Educational Limited

[10] - يمكن مراجعة كتاب عثمان سعدي: التعريب في الجزائر، كفاح شعب ضد الهيمنة الفرنكونية، دار الأمة، الجزائر 1993.

[11] - بالرغم من اختلافهما الايديولوجي فهما متفقان على الاختيار اللغوي.

[12] - كان يمكن كتابتها بالحروف العربية مثل الفارسية وغيرها

[13] مصطفى ماضي، النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر 2008، ص25.

[14] - أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص390

[15] - Benyoucef Ben Khadda, les origines du premier novembre, 1954, Edition DAHLEB, P.170

[16] - مصطفى ماضي، النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص53.

[17] - Harbi Mohamed, Nationalisme algérien et identité berbère « un peuple méditerranéen » N° 1980.

[18] - C.R. Ageron, les Algériens musulmans et la France, et P. Lucas, J. Atin, L'Algérie des anthropologies, Paris, La Couverte, P.45

[19] - Dumas

[20] - Jules Faber

[21] - (Christiane, Chaulet, Achour, Abécédaire en devenir – ideologie coloniale et langue Française en Algérie, ENAD, Alger, 1985.

[22] - دار الأمة، الجزائر، 2001، وانظر مصطفى ماضي، النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، المرجع السابق، ص91.

[23] - مجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، ص169.

[24] - أبو عبد الله غلام الله وزير الشؤون الدينية، مجلة العربية، العربية الراهن والمأمول، الجزائر 2009، ص688.

[25] - هذا تساؤل السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، المرجع نفسه، ص690

[26] - المرجع نفسه، ص690 .

[27] - المرجع نفسه، ص691.

[28] - أبو عبد الله غلام الله وزير الشؤون الدينية، مجلة "العربية الراهن والمأمول"، الجزائر 2009، ص689

[29] - المرجع نفسه، ص791.

[30] - المرجع نفسه، ص692

[31] - انظر اللسان العربي يستغيث، د. عمار طالبي، مجلة البصائر العدد 450.

[32] - راجع كتاب "اللغة العربية ومكانتها بين اللغات"، د/ فرحان السليم.

[33] - التعريب في الجزائر، المؤتمر الثاني للتعريب في الجزائر لـ 1974، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، ص9.

[34] - انظر النظام التربوي الجزائري، المركز الوطني لتوزيع الوثائق التبورية، ص 03 ط.2002

[35] - التفاصيل المتعلقة بتطوير هذه العمليات التدريجية في بحث تركي رابح عمامرة "مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالي

[36] - La Didactique des Langues

[37] - علما بأن الوضعية الادماجية هي بمثابة القلب من الجسد بالنسبة للمقاربة بالكفاءات. فأين الإصلاح وكيف نقيم نتائجه؟؟؟

[38] - لا يجب تقديم أسئلة سهلة في البكالوريا ثم نتباهى بالنتائج (عبد الكريم بوجناح (رئيس النقابة الوطنية لعمال التربية)

[39] - قضية ضمان النجاح للجميع دون تمييز جعل التلاميذ يعزفون عن المذاكرة فلا يجتهدون

[40] - إتقان العربية في التعليم، أعمال الندوة الوطنية المنعقدة يومي 4-5 محرم 1421هـ/09-10 أبريل 2000، الجزائر، ص105-106

[41] - المرجع السابق ص، 106

[42] - قد ينصرف الذهن رأسا إلى السلطة، غير أنه يمكن أن تكون السلطة حسنة النية ويندس في دواليب إدارتها من يعمل – مندسا – عكس التيار الوطني العام.

[43] -في 1991 تمت الموافقة في الاجتماع الأخير للحزب الواحد على قانون تعميم استعمال اللغة الوطنية الذي جمّده المجلس الأعلى للدولة في سنة 1992 ثم اتفق على هذا القانون ومدّ إلى 5 جويلية 1998 والواقع أنه لم يطبق.

[44] -انظر الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، ص: 306.

المراجع العربية

1- الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام، نور الدين بليبل. سلسلة كتاب الأمة /84/رجب1422هـ

2- أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية.، مكتبة الآداب، سعيد أحمد بيومي، ط1، القاهرة، 2002 ص 102

3- التطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، 1990م القاهرة، مصر.

4- دراسات في اللغة العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين،المكتب الإسلامي ودارالفتح، دمشق، ط2، 1960م.

5- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م.

6- حافظ إبراهيم: الديوان

7- حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، حسن عباس، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000م.

8- حصوننا مهددة من داخلها، د/ محمد محمد حسين ط/5/1978/ المكتب الإسلامي .

9- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، محمود محمد شاكر، سلسلة كتاب الهلال ع/489/9/1991م
10-العربية،المستشرق الألماني يوهان فُك،ترجمه وقدم له رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، 1980م.
11- علم الدلالة، لبيير جيرد. ترجمة الدكتور منذر عيّاش. ط1 دار طلاس 1988م. دمشق.
12- في التحليل اللغوي د/ خليل احمد عمايرة مكتبة المنار ط/1 /1987م
13- في جمالية الكلمة، د. حسين جمعة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م.
14- في علم اللغة العام، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1980م.
15- في اللغة والفكر، عثمان أمين، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1967م.
16- في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 5، 1973م
17- القياس في اللغة العربية محمد الخضرحسين ص/12،ط/2/1983م دار الحداثة
18- سيكولوجية اللغة والمرض العقلي د/ جمعة سيد يوسف ص/22 وما بعدها بتصرف(المعرفة 145/1/1990م).
19- الطرائق العلمية في تدريس اللغة العربية، طه حسين الدليمي، سعاد عبد الكريم دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003،.
20- اللغات في القرآن،لابن حسنون. تحقيق: صلاح الدين المنجد. ط3 دار الكتاب الجديد 1987م. بيروت.
21- اللغة، لفندريس. تعريب: عبد الحميد الدواخلي وآخر. مكتبة الأنجلو المصرية.
22- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 1980م.
23- اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

24- اللغة العربية ومكانتها بين اللغات، د/ فرحان السليم.
25- اللغة والهوية، جون جوزيف، ت/ د.عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، آب،2007م.
26 - المقاومة: قراءة في التاريخ والواقع والآفاق، د. حسين جمعة، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2007م.
27 - المعرب والدخيل في المعاجم العربية، جهينة نصر علي، دار طلاس، دمشق ط 1، 2001م.

- **الدوريات**

1- لغة القرآن الخالدة بين مقومات الخلود ومظاهر الجمود، مجلة الأدب الإسلامي عدد 7،السنة الثانية/ 1995م
2- مقدمة في تطور الفكر الغربي والحداثة د/ سفر الحوإلى (البيان) العدد 198 صفر 1425هـ ابريل 2004م
3- مهد الإنسان العربي نظرية تحتاج إلى تأصيل د/ محمود عبد الحميد أحمد،مجلة العربي ع/472/مارس1998م ص/115
4 - إتقان العربية في التعليم، أعمال الندوة الوطنية المنعقدة يومي4-5 محرم 1421هـ/09-10 أبريل 2000، الجزائر.
5 - أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981،
6 - التعريب في الجزائر، المؤتمر الثاني للتعريب في الجزائر لـ 1974، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي،
7 - التركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981،
8 - تركي رابح عمامرة "مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالي والجامعي عام 1962، إلى نهاية عام 1989، مجلة اللغة العربية، ص337-354. تفاصيل متعلقة بتطوير هذه العمليات التدريجية .

9 – صالح خرفي، مدخل إلى الأدب الجزائري الحديث، مجلة الثقافة، العدد 21، السنة الرابعة، جوان/جويلية، الجزائر 1974.
10– مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة محمد عبد العظيم علي، الجزائر، 1391هـ/2005م،
11 – مجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2005 ،
12 – مجلة اللغة العربية التي يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني،.
13 – محمد الميلي، الشيخ مبارك الميلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.
14 – محمد حربي، العدد 580 جانفي، فبراير 1955
15 – مصطفى شريك، اللغة العربية والاستراتيجية الاستعمارية،.
16 – مصطفى ماضي، النخبة، المرجع السابق، دار الأمة، الجزائر، 2001،
17 – مصطفى ماضي، النخبة والمسألة اللغوية في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر 2008،
18 – عثمان سعدي: التعريب في الجزائر، كفاح شعب ضد الهيمنة الفرنكونية، دار الأمة، الجزائر 1993.
19 –يسلي مقران، "موقف فرنسا من الثقافة الجزائرية أثناء الاحتلال" مجلة المبرّر، مؤسسة الأيام للنشر والإشهار والتوزيع، الجزائر (د.ت)

مراجع باللغة الفرنسية.

1- Ben Salah « Arabisation et développement psychosociologique du phénomène d'arabisation à travers la formation sociale algérienne, thèse du 3è cycle, Paris,1983.
2- Christiane Chaulet Achour abécédaire en devenir, idéologie coloniale et langue française en Algérie, ENAP, Alger, 1985.

3- El-Rassi l'arabisation et les conflits culturels dans l'Algérie indépendante, thèse du 3è cycle, L'Ecole des Hautes Etudes en sciences sociales, Paris, 1979.

4- Gilbert Grand guillaume, langue, pouvoir et société au Maghreb, Ed. EL-Fârâbî, Maroc, 1995. Arabisation politique et linguistique au Maghreb, Paris – 1983.

- « L'arabisation au Maghreb et au Machrek » dans les relations entre le Maghreb et le Machrek.

5- Haddab M. Les intellectuels et le statut des langues en Algérie, thèse d'état, soutenue en 1993 à Paris 7.

6- Harbi Mohamed, Nationalisme algérien et identité berbère « un peuple méditerranéen » N° 1980.

7- Madi Mustapha, ouvrage collectif, l'élite arabisante et l'arabisation de la stratégie linguistique à la marginalisation par la langue, élites et société (Algérie et Égypte) coordination et

8..présentation par Largane O

9- Mazouni Abdallah culture et enseignement en Algérie, Maspero, Paris, 1969.

10- Mondialisation et enjeux linguistique, quelles langues pour le marché du travail en Algérie? CREAD ouvrage collectif sous la direction de M. Benguerna et A. Kadri, Alger, 2001.

11- La Didactique des Langues - Mondialisation et enjeux linguistique, Ouvrage collectif, C R E A D, 2001,

“La Guerre des Frères”, Algérie, ،13- Les Temps Modernes P.30 Benyoucef Ben Khadda, les origines du premier novembre, 1954, Edition DAHLEB, P.170

12- C.R. Ageron, les Algériens musulmans et la France, et P. Lucas, J. Atin, L'Algérie des anthropologies, Paris, La Couverte, P.45

13- Christiane, Chaulet, Achour, Abécédaire en devenir idéologie coloniale et langue Française en Algérie, ENAD, Alger, 1985.

الشيخ عبد القادر المجّاوي
ومنهجه في شرح الشواهد النحويّة

د/ عبد الخالق رشيد (ج. السّانية – وهران)

أ/ ترجمة الشيخ عبد القادر المجاوي:

هو أحد أعلام الجزائر البررة ممّن كرّسوا حياتهم لتنوير عقول بني جلدتهم، في وقت عمّت فيه الأميّة وساده الجهل وتفشّت فيه الخرافات والبدع، في ظلّ نظام استعماريّ غاشم، سعى بكلّ ما أوتي من قوّة ومكر ودهاء لطمس معالم الشخصيّة الجزائريّة العربيّة الإسلاميّة، لابتلاعها وضمّها نهائيّا إلى إمبراطوريّة فرنسا، وحيث لا يبقى للجزائريين، أصحاب الأرض، من وجود إلاّ باعتبارهم رعايا من الدرجات الدنيا ممّن لا يفضُلون الحيوانات سوى في أنهم يشكّلون يدا عاملة قابلة للاستغلال البشع في شتّى الأعمال الشّاقة.

1/ مولده:

وُلد عبد القادر بن محمّد المجاوي الحسيني التلمساني، كما يلقّبه صاحب كتاب "تعريف الخلف برجال السّلف"، وسط هذه الظروف القاسية، في أسرة شريفة ذات علم وجاه. كانت ولادته على أكبر تقدير سنة 1848م الموافق لسنة 1264 للهجرة؛ أي بعد سقوط تلمسان في أيدي الغاصبين ببضع سنوات، عقب مقاومة باسلة قادها الأمير عبد القادر وكان لعائلة المجّاوي نصيب فيها. ولا غرو في ذلك، فوالده وهو "الشيخ الأعلم أبو عبد الله محمّد"، كما يلقّبه بعض المترجمين، كان من الشخصيات البارزة في تلمسان، إليه انتهت ريّاسة الفقه على المذهب المالكي، و بها شغل منصب القضاء مدّة ربع

قرن، وكان رائد العلماء المدرِّسين في عصره، وكذلك كان جدّه عبد الكريم وعمّ أبيه الحاج أحمد.

غادرت أسرة المجّاوي تلمسان بعد سقوطها في أيدي الفرنسيين، ولجأت إلى المغرب الأقصى وحطّت الرّحال بمدينة فاس، حيث كانت لوالد المجّاوي علاقات طيّبة بعلمائها الأجلاّء الذين جالسهم طالب علم ومقرئ في جامع القرويّين[1]. وقد استقرّ بها مدرّسا، فتخرّج على يده من الطلبة من تولّى المشيخة في القرويّين، كالفقيه العلاّمة أحمد بن حسّون الذي يقول فيه، وهو في معرض الحديث عن مشايخه: "ومنهم الشيخ العلاّمة الحافظ المدقّق الفهّامة أبو عبد الله محمّد المشّاوي الحسيني التلمساني أسكنه الله دار التّهاني". ويقول واصفا شيخه: "له ذهن يكشف الغامض الذي يخفى، ويعرف رسم المُشكل وإن كان قد عفا، أبصر الخفيّات بفهمه وقصر فكره على خاطره و وهمه، فجاء بالنّادر الذي أعجز، وتلوّن في حلل الكلام الطويل والموجز، مع جمعه لأوصاف المكارم."

ومن فاس تحوّل والد المجّاوي إلى طنجة حيث ولّي قضاءها سنة 1262 للهجرة، وبقي بها قاضيا ومدرِّسا وخطيبا إلى أن وافته المنيّة عام 1267للهجرة. وإذا صحّت هذه الرّواية، فمن المستحيل أن يكون مسقط رأس الشيخ عبد القادر المجاوي بتلمسان كما يعتقد البعض، لأنّ تاريخ ولادته يُصادف وجود أسرته بطنجة.

2/ شخصيّته:

يقول صاحب كتاب "أعلام من المغرب العربي"، في رسم معالم شخصية الشيخ عبد القادر المجاوي، ما ملخّصه، أنّه كان متواضعا، دمث الخلق، سهل المعشر، نقيّ الطّويّة، متين الدين والعقيدة، يحبّ طلاّب العلم ويحنو عليهم. ممّا جلب له إعجاب واحترام وتقدير كثير من العلماء والمصلحين ورجال الأدب ناهيك عن العامّة؛ يقول

الشيخ البشير الإبراهيمي مادحا المجّاوي: "طبقة بعيدة الصّيت في عالم الشّهرة، كالشيخين عبد القادر المجّاوي وحمدان الونّيسي، وغيرهما ممّن الأخذ عنهم مدعاة للفخر والاستطالة وشموخ الأنف". ولهذه الشهادة قيمتها لأنها صادرة عن طود شامخ في العلم والإصلاح ممن لا يماري أحد.

وقال صاحب كتاب "أعلام من المغرب العربي"، نقلا عن مجلّة الشهاب في حديثها عن كتاب "الجزائر" لمؤلّفه "توفيق المدني": "ولكنّه سكت (أي توفيق المدني) عن أفراد لا تكتمل الصورة التاريخيّة إلاّ بذكرهم، منهم العلاّمة عبد القادر المجّاوي رحمه الله، فهذا الرّجل هو أبو النّهضة العلميّة بقسنطينة، وهو شيخ الناس بجميع عمالتها، عليه تخرّج القضاة ورجال المحاكم والتدريس والفنون، فلا تجد واحدا من هؤلاء، في الربع الأوّل من هذا القرن، إلاّ وهو من تلامذته، ولو كان هذا الرّجل من أمّة عاملة، لأحيت ذكراه في كلّ مناسبة".

3/ مساره العلمي:

أخذ الشيخ عبد القادر المجّاوي علمه عن ثلّة من خيرة علماء العصر في المغرب الأقصى؛ استهلّه بتحصيل القرآن الكريم بأحد كتاتيب طنجة وهو ما زال دون سنّ التمييز، ثمّ انتقل إلى تطوان حيث حصّل مبادئ العلوم، لاسيما اللغويّة والشرعيّة، ومن تطوان ارتحل إلى فاس حيث جامع القرويّين، فتتلمذ على مشايخه ممّن دانوا لأبيه بفضله عليهم، فأبوا إلاّ أن يردّوا بعضا من هذا الجميل على ابنه، ومنهم: محمد قنّون وجعفر الكتّاني ومحمد بن سودة ومحمد العلوي، وهم من العلماء الأجلاّء أصحاب التّآليف القيّمة والمناصب العاليّة، فشذا في علوم مختلفة من علوم عصره، وبلغ ما بلغ أبوه وزاد عليه، حتّى قيل فيه إنّه حريّ أن يطلق عليه اسم دوائر المعارف لكثرة تحصيله وغزارة علمه وتنوّع معارفه.

وبعد أن آنس في نفسه كفاءة تؤهّله لتنوير العقول وتبديد غيوم الجهالة التي ضربت أطنابها في ربوع الجزائر،كما خطّطت له دوائر الاستعمار، قفل الشيخ راجعا إلى بلاده، فحطّ الرّحال بقسنطينة، مستهلاّ مساره التّعليمي بمساجدها المختلفة متطوّعا. وما لبث طويلا حتّى عمّت شهرته آفاق قسنطينة وما جاورها، بفضل أسلوبه المتميِّز في التدريس المؤسّس على تقديم المادّة العلميّة بأسهل الطّرق، وبلهجة صادقة وسريرة صافية؛ فلا عجب، والأمر كذلك، أن نجد شيخا كحمدان الونّيسي، وهو شيخ العلاّمة المصلح عبد الحميد بن باديس، يحضر دروسه وهو يكاد يُقاربه سنّا.

وكانت هذه الشهرة وراء تعيينه مدرّسا في جامع سيدي الكتّاني انطلاقا من سنة 1871. وفي سنة 1877 تمّت ترقيّته أستاذا بالمدرسة الشرعيّة في قسنطينة دائما إلى غاية 1898. و طوال هذه السّنوات كلّها كان الشيخ منغمسا في التعليم والتّوجيه والإصلاح والتّأليف بهمّة وفعالية، ولم يمنعه نشاطه في المدارس الرّسميّة من التّدريس في المساجد والخطابة فيها.

ومن قسنطينة انتقل الشّيخ إلى العاصمة ليواصل نشاطه التعليمي الرّسمي في المدرسة الفرنسيّة الإسلاميّة أوّلا ثمّ في الثّعالبيّة التي فتحت أبوابها سنة 1905، ومتطوّعا في مساجدها ونواديها. وقد وضع نصب عينيه كهدف رئيسي، تطوير التعليم و تفعيل طرق التدريس مواكبة لروح العصر، لتيقُّنه من أنّ تقدّم الأمّة و انعتاقها من نير الاستعباد والعبوديّة والجهالة الجهلاء مرهون بنشر العلم الصحيح الذي من شأنه أن ينير العقول؛ فقد قال في شأن التعليم البائد الذي كان سائدا في عصره: "التعليم القديم غير نافع في زماننا لنقصانه؛ إذ تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد المتعلّم ولا أباه، فلا بدّ من معرفة العلوم النّافعة في الدين والدّنيا، أمّا إذا اقتصرنا على

أحد العلمين، فضاع ما يفتقر لذلك العلم المجهول، ولكنّ أهل زماننا تركوا العلمين معا ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله".

4/ تلاميذه:

قد لا نجد في الجزائر، في الثلث الأخير من القرن 19 وبداية القرن 20، من ترك بصمته واضحة في مجال التعليم كالشيخ عبد القادر المجّاوي، فقد تخرّج على يده كثير من العلماء والقضاة والأدباء والمدرّسين ورجال الصّحافة، ممّا دفع بعضا من الذين صاحبوه أو عاصروه إلى القول فيه بأنّه: "شيخ الجماعة وأبو النّهضة العلميّة في الجزائر".

ومن المشايخ الذين تخرّجوا على يده، ممّن ذاع صيتهم في الجزائر وأسهموا في نهضتها، نذكر: مولود ابن موهوب وإبراهيم أطفيش وأرزقي الشرفاوي الأزهري والحاج أحمد البوعوني وحمدان الونّيسي وعبد الحليم ابن سمايه وحمّو بن الدّرّاجي وابنه القاضي مصطفى المجّاوي وغيرهم.

5/ مؤلّفاته:

للشيخ الجليل عبد القادر المجّاوي مجموعة من المؤلّفات تتوزّع بين علوم التوحيد والأصول والتّصوّف واللغة والأدب والتربية والمنطق والاقتصاد والحساب، يغلب على بعض منها الجانب التعليمي. ومن هذه المؤلّفات نذكر على سبيل المثال:

- رسالة "إرشاد المتعلّمين"، وهي في فنون التعليم. طُبعت سنة 1877.
- الدّرر النّحويّة على المنظومة الشّبراويّة، وهو في النحو. طبع سنة 1907.
- نزهة الطرف في المعاني والصّرف، مخطوطة في علم الصرف.

- نصيحة المريدين، وهو شرح لقصيدة في التّصوّف لمحمد المنزلي التونسي القادري. طبعت سنة 1898.
- الدرر البهيّة على اللاّميّة المجراديّة، وهو في النحو. مطبوع، وكان محلّ تحقيق ودراسة في بحوث أكاديميّة.
- كشف اللّثام في شرح شواهد قطر ابن هشام، وهو في اللغة والأدب. طبع سنة 1295هجرية.

6/ وفاته:

وافته المنيّة، رحمه الله، في اليوم السادس من أكتوبر 1914 بقسنطينة، المدينة التي احتضنت الشيخ وتفاعلت مع نشاطه الدّؤوب، وكان قد وفاها لمشاركة أترابه في ملتقى علمي. وتذكر بعض الرّوايات أنّ الشيخ قضى إلى ربّه مسموما، وما هو بالأمر الغريب، فقد كان الشّيخ بنشاطه الغامر في التعليم الهادف والإصلاح المثمر، يشكّل خطرا على خطط الاستعمار السّاعية إلى طمس أيّ محاولة جادّة لإيقاظ الشعب الجزائري من سباته العميق، الذي أدخلته فيه مخطّطات التّجهيل المحبوكة بدقّة من قبل الدوائر الفرنسية.

دفن بقسنطينة، وحضر جنازته جمع غفير من الأعيان والعلماء والطّلبة وعامّة الناس.

ب/ منهج المجّاوي في شرح الشّواهد:

1: / أهميّة شرح شواهد النّحو

لقد تداولت على الشواهد التي وظّفها النّحاة لتأصيل القاعدة النّحوية، شروح عدّة بغية تقريب دلالاتها من أذهان النّاشئة والتدليل على موطن الشاهد فيها وبيان حالات إعرابها. وقد تكفّل الأستاذ **مختار بوعناني** من جامعة وهران – مشكورا– بضبط

فهرسة لهذه الشروح ضمّ بين طيّاتها ما يربو عن ثمانين كتابا ودراسة أكاديميّة. وما يُلفت النّظر في هذه الفهرسة هو إسهامات العلماء الجزائريين على مرّ العصور في هذا المنحى الرّامي إلى تقريب معاني الشّواهد وإعرابها خدمة للطالب المبتدئ. وقد بلغ عدد الشروح التي ألفها هؤلاء الأعلام حوالي عشرين شرحا، انصبّ مجملها على شرح شواهد ابن هشام وشرح شواهد شرّاح ألفية ابن مالك. والذي يُلفت النّظر أيضا أنّ غالبية هذه الشّروح ما زالت مخطوطة تنتظر التفاتة الباحثين لإزالة الغبار عنها وبعث الحياة فيها، وبعضه الآخر طُبع في مستهلّ القرن الماضي ولم يُعد نشره وتحقيقه. غير أنّنا بدأنا نلمس في الآونة الأخيرة اهتمام بعض البحوث الأكاديميّة بتحقيق مثل هذه الشروح وما يُشاكلها كشروح المنظومات النّحويّة، ضمن رسائل جامعيّة.

2/ التعريف بكتاب "كشف اللثام على شواهد القطر لابن هشام":

كتاب "قطر الندى وبلّ الصّدى" واحد من الكتب العديدة التي صنّفها ابن هشام في النحو. وهو كتاب مختصر قصد به تقريب النحو للنّاشئة، فلمّا أدرك ما فيه من إغماض العبارة واستغلاق المعنى لفرط إيجازه، وضع له شرحا حلّل فيه المباني وقرّب به المعاني، و ازدانه بالأمثلة والشّواهد التي تؤسّس للقاعدة وتدعِّمها. وهو كتاب واسع الانتشار، كثير التداول، تعقّبه العلماء المتأخّرون بشروح عدّة لشواهده، من بينها شرح الشيخ عبد القادر المجّاوي الموسوم "كشف اللثام على شواهد القطر لابن هشام" موضوع بحثنا.

كشف اللثام كتاب قيّم إذا ما وضعناه في سياق عصره، حيث كانت المكتبة اللغويّة شحيحة بالمصادر التي تعين المعلّمين والمتعلمين في آن واحد على نيل مبتغاهم. وهو، كما يدلّ عليه اسمه (كشف اللثام) محاولة تصبو إلى شرح ما انغلقت دلالته وصعُب استيعابه معنى ومبنى من خلال ركام شواهد ترجع، بحكم الضّوابط التاريخيّة

والجغرافية التي قيّد بها النّحاة العرب مفهوم الشّاهد، إلى عصور ضاربة في القدم، لم تكن لغتها، وإن كانت عربية فصيحة، في مستوى لغة زمان المجّاوي. ففي لغة العصرين الجاهلي والإسلامي من الكلمات والتّراكيب ما لم يعد مستعملا في العصور الحديثة، وما لا يمكن لطالب العلم المعاصر فهمه إذا لم يعمد بعض علماء اللغة إلى شرحه وبيان مناسبته.

ولعلّ هذا المطلب هو ما أدركه المجّاوي، وشعر بخطورته، فبادر إلى كشف اللثام عنه بشرح مختصر يقف عند المناسبة، إن وُجدت، فمعاني الكلمات، إن أحسّ فيها إغماضا، وتتويج ذلك بإعراب موجز للأبيات مع التركيز على موطن الشاهد، دون الخوض في تفاصيل الإعراب التي قد تنفِّر طالب العلم أكثر ممّا تستميله. وعادة ما يفتتح شرحه للشواهد، التي بلغ عددها مائة وثمان وأربعين (148) شاهدا، بنسبة البيت إلى قائله واستخلاص البحر الذي نظم على هديه.

3/ منهج شرح الشواهد:

سبق الذكر أنّ غاية المجّاوي من شرحه المسمّى "كشف اللثام" هي تقريب المعاني والإجراء النّحوي (أي الإعراب) المختصر لشواهد ابن هشام، دون إطالة مملّة ولا اختصار مخلّ. فهو يقف دائما عند ما يراه موافقا لمستوى النّاشئة ممّن لم يتمرّسوا على الدرس النّحوي بشكل كاف. ولأجل ذلك اعتمد في أغلب الأحيان على خطّة واحدة، لا تكاد تختلف تفاصيلها، تتمثل في استهلال الشرح بالإحالة على صاحب البيت، فالكشف عن البحر الذي نُظم على هديه، ثمّ إماطة اللثام عن دلالة الكلمات التي يراها أهلا للشّرح، ويختمها عادة بإعراب ألفاظ البيت/الشاهد بكيفيات تتماشى ودرجة الصعوبة التي تكتنف وظيفة اللفظة ضمن سياقها.

أ/ التّعامل مع شواهد القطر لابن هشام:

لم يتصرّف المجّاوي في تعامله مع شواهد القطر إلاّ لمما، وكان تصرّفه هذا بداعي الاختصار، وهي سمة قارّة في شرحه لهذه الشّواهد. ومن معالم هذا التّصرّف نذكر على سبيل المثال:

- اكتفاء المجّاوي بالبيت في الوقت الذي وظف فيه ابن هشام بيتين، أو ببيتين في الوقت الذي استعمل فيه ابن هشام ثلاثة أبيات للشاهد نفسه.
- مخالفة ابن هشام في الإتيان بالبيت كاملا لشاهد ما، في حين اعتمد ابن هشام شطرا منه فقط، والعكس، إذ وجدنا المجّاوي يعتمد على شطر من البيت الذي استشهد به ابن هشام، وهو الشطر الحامل للشّاهد.
- تجاوز المجّاوي لبعض الشّواهد التي وظّفها ابن هشام والعكس صحيح أيضا.
- مخالفة المجّاوي لابن هشام في كلمات بعض الشواهد، لا رغبة في المخالفة، وإنّما تفضيلا لرواية على أخرى، وهو تفضيل مبني عن دراية، لأنّ إحداهما تنطوي على بعض اللبس، في حين ينتفي اللبس في الأخرى. ومن أمثلة ذلك اعتماده على رواية بيت النّابغة الذبياني:

فساغ لي الشّراب وكنت قبلا أكاد أغصّ بالماء الحميم

بتعويض لفظة (الحميم) بلفظة (الفرات)، لأنّ الفرات لفظة تدلّ دلالة مباشرة على الماء البارد، في حين أنّ لفظة الحميم لا تدلّ على برودة الماء إلاّ إذا حملناها على الضديّة؛ أي باعتبار الحميم من الأضداد، وهو استعمال نادر؛ يقول ابن خالويه في شرحه لمقصورة ابن دريد: "الحميم هاهنا البارد، وفي غير هذا الموضع الحار، وهو من الأضداد". ومن هذا القبيل روايته لقول الشاعر عبد اليغوث بن وقّاص:

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغا

يا راكبا إمّا عرضت فبلّغنّ

رغم أنّ رواية القطر (تُراجع في ص203) هي أكثر الروايات انتشارا، وهي في رواية سيبويه (فبلّغن) بنون مخفّفة عوض التّنوين.

وكذلك الأمر في روايته لبيت أبي عبيد الأشجعي:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرَب

رواه (بيترب)، أي بالتّاء المثناة عوض الثاء. والرواية الأولى هي رواية سيبويه (272/1)، وما ذكره المجّاوي هي رواية ثانية أجمع عليها كثير من الروّاة، كما ذكر البغدادي صاحب الخزانة وياقوت في معجمه، على أنّ (يترب) هذه هو موضع قريب من اليمامة لا مدينة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم.

ب/ نسبة الشّاهد:

هي أوّل خطوة يقف عندها المجّاوي في الطّريقة التي انتهجها في شرحه، ثمّ يعقب مباشرة بذكر البحر الذي ينتمي إليه البيت. وقد يخالف بينهما، فيبدأ شرحه بالجانب العروضي ثمّ يعود إلى نسبة البيت لقائله. وقد لجأ إلى هذه المخالفة في حوالي 25% من مجموع مئة وثمان وأربعين شاهدا.

عادة ما يكتفي المجّاوي في هذه النسبة بذكر اسم الشاعر، ولا يترجم له إلاّ في القليل النّادر، وإن فعل اكتفى بالنّبذة المختصرة، كقوله حينما وقف عند بيت لحسّان: "قائله حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، ويُكنّى أبا الوليد، توفي رضي الله عنه سنة 40 للهجرة في خلافة عليّ رضي الله عنه".(كشف اللثام– 12)

تنوّعت إشارات المجّاوي إلى ناظم البيت، فهو تارة يذكره باسمه باستعمال عبارات: (قائله زهير)، (قاله أبو النجم العجلي)، (البيت لميسون الكلاليّة). ويذكره تارة أخرى بنسبته إلى قبيلته، كقوله: (قاله شاعر من تميم)، أو (قاله بعض الطّائيين)، وإلاّ

نسبه لمجهول باعتماد تعابير مختلفة، كقوله: (قائله مجهول)، أو (قاله بعض الفصحاء)، أو (قاله بعض البلغاء). فإن أعجزه الأمر أحال عليه بإسناده إلى أحد مستعمليه من النّحاة من مثل قوله: (قاله بعض النحّاة)، أو(رواه الزّمخشري)، أو (ذكره ابن النّاظم) وهلمّ جرّا.

وقد يدقّق المجّاوي في كيفية نطق اسم الشّاعر حتّى لا يلتبس بغيره من الأسماء المشابهة له؛ فيقول مثلا، وهو بصدد الوقوف عند بيت لكثيّر، (قاله كثيِّر بالتّصغير) كي يفرّق بين كثيّر وكثير وكلاهما اسمان، وقوله عند وقوفه على بيت لسحيّم، (قائله سُحيّم بالتّصغير) للدلالة على وجود اسم آخر يقاربه في النطق وهو سَحيم. (كشف اللثام– 66و127)

والظاهر ممّا سبق بسطه أنّ المجّاوي لم يكن شديد الاهتمام بصاحب البيت/ الشّاهد. ومرجع ذلك –في اعتقادنا– إلى إدراكه أنّ مصنّفه موجّه للنّاشئة ممّن يخطون خطواتهم الأولى في التّعامل مع اللّغة، وبالتّالي لم يكن من المناسب، تربويّا، إثقال كاهلهم بالتّرجمة للشعراء، والإتيان على الخلاف في نسبة الأبيات إلى قائليها، لأنّ من شأن ذلك أن يُخرج الكتاب من مساره والأهداف التي سعى إلى تحقيقها. وما نخال أنّ مرجع الأمر إلى ضعف في التّكوين الأدبي عند المجّاوي، وكيف يمكن أن يُخالجنا، ولو للحظة، مثل هذا الاعتقاد، وهو الذي قيل فيه:

ذاك عبد القادر الطّودُ الذي لا يقول القولَ إلاّ بإسناد

ج/ العروض:

يدرج المجّاوي الدراسة العروضيّة، التي كانت تنحصر في أغلب الأحوال في ذكر البحر الذي نظم على هديه البيت/الشاهد، بعد نسبة البيت إلى قائله. ولم يخالف هذا العرف إلاّ في مواطن معدودة كما سلفت الإشارة إلى ذلك. ولعلّ قصده من هذه

المخالفة هو التّنويع لدفع الرّتابة، وما ينجم عنها من ملل قد يكون سببا في نقص التّركيز عند المتعامل مع الكتاب، أو الإعراض عنه بالتّمام.

وعادة ما يلجأ المعلّمون إلى مثل هذا التّنويع، وإلى المخالفة بين النّشاطات، لتطرية الأسماع وشدّ انتباه المتعلّمين، لاسيما إن كانوا من النّاشئة. وتلك التفاتة ذكيّة من الشيخ المجّاوي المدرِّس الذي نعرف عنه أنّه كان شديد الحرص على ما نعبّر عنه في زماننا هذا بتطوير المقاربات البيداغوجية. فقد ألّف ضمن هذا المسعى رسالة توجّه بها إلى المعلّمين والمتعلّمين على السّواء سمّاها "إرشاد المتعلّمين"، وقد أحدثت ضجّة كبيرة آنذاك لاحتوائها على دعوة صريحة وجريئة لإصلاح التعليم لكي يواكب روح العصر.

وقد دفعت به الرّغبة في التّنويع، خدمة للغرض المذكور آنفا، إلى إرجاء الدراسة العروضيّة إلى ما بعد نسبة البيت وشرح ما استغلق من ألفاظه، بل وإلى ما بعد الإعراب، وهو الذي يشكل عادة المحطّة الأخيرة في شرح الشّواهد. وقد تكرّر هذا المنحى في سبع وعشرين حالة.

اكتفى المجّاوي في دراسته العروضية بذكر البحر، وقليلا ما تجاوز هذا الحدّ، فلم يلتفت إلى ما يُداخل عروض البيت من زحافات وعلل وضرائر، ممّا نجده مبسوطا عند أصحاب الشّروح الأخرى، لاسيما تلك التي تستهدف جمهورا من ذوي الاختصاص. وما فعل المجّاوي ذلك إلاّ لعلمه بأنّ هذه المسائل التقنيّة التي تتحكّم في قولبة كلام الشاعر، تفوق القدرات العقلية لشريحة المتعلّمين الذين يستهدفهم هذا الشّرح من جهة، وأنّ الخلط بينها وبين النّحو، وهو الآخر علم تَكدّ العقول في تحصيله، قد يُحدث في عقول النّاشئة انسدادا يُفضي في آخر المطاف إلى النّفور من كليهما. ولذلك وجدناه لا يلتفت إلى هذه المسائل إلاّ إذا كانت من الأمور السّهل استيعابها، لأنها تندرج –عندئذ–

ضمن الثقافة الأدبية التي لا مندوحة عنها في تكوين النّاشئة، كقوله وهو يتحدّث عن القصيدة: "لا تُسمّى الأبيات الشعرية قصيدة حتّى تكون عشرة، وقيل حتى تُجاوز سبعة، وما دون ذلك يسمّى قطعة". (كشف اللثام– 29)

د/ اللغة:

الشرح اللغوي وإعراب المفردات والجمل هما الرّكنان الأساسيان القارّان في شرح الشواهد على اختلافها، إذ بهما تنجلي دلالة الشاهد و يتوضّح إعرابه، وما عداه فهو فضلة بالتعبير النحوي. وكان المجّاوي على علم بخطورة شرح معاني الكلمات التي يتكوّن منها البيت/الشّاهد، لاسيما تلك التي تنطوي على إشكال دلاليّ قد يؤثّر في التّوجيه النحوي للشاهد. ومن ثمّ وجدناه يولي أهميّة بالغة لهذا الجانب، لدرجة أنّه عمد في بغض المواطن إلى شرح معاني كلمات لا تحتاج للشّرح لفرط وضوحها وتداولها الواسع، كقوله مثلا: الجدّ: والد الأب، والشّيب: بياض الشّعر، والرّبيع: أحد الفصول الأربعة، وأخاك: ابن أبيك. (الكشف–115،52،40،28) لكنّه، بخبرته الواسعة في التعليم، كان يُدرك أنّ النّاشئة ليسوا كلّهم على مستوى واحد، وأنّ هذه الكلمات على بساطتها قد يجهل دلالتها من لا يتقن غير لغة أمّه، وهي إمّا الدارجة، أو لهجة من لهجات الشرق الجزائري الواسع.

والذي يُلفت النّظر أنّ المجّاوي قد نوّع آلياته الإجرائية في تتبّع معاني الكلمات، بل يمكن القول أنّه استنفذها كلّها، فلم يبق أمامه سوى أن يكشف عن معنى الكلمة بالاستعانة بالصّور، وهي من الآليات المعاصرة في شرح بعض المفردات، وذلك مطلب عزيز في تلك الأزمنة. وعلى العموم فقد استخدم التفسير بالمغايرة، والتفسير بالترجمة، والتفسير بالسياق، كما استعان في إيضاح دلالة بعض الكلمات بالمقوّم الصرفي

والنحوي. وفيما يلي بيان مختصر لهذا التوظيف المتعدد الإجراء لشرح معاني الكلمات الواردة في شواهد القطر .لابن هشام.

1/ التفسير بالمغايرة:

المقصود بالمغايرة –هاهنا– هو أن تفسَّر دلالة الكلمة بأن تُذكر أخرى تُغايرها في المعنى، فيتّضح عندئذ الضدّ بالضدّ. وتعبّر المعاجم العربية عن هذه المغايرة بثلاثة ألفاظ هي: ضد ونقيض وخلاف، وقد تستعمل فيها عبارة "الذي لا" كقولهم: الأعجم هو الذي لا يفصح.

ومن توظيفات المجّاوي لهذه المصطلحات قوله، وهو بصدد شرح كلمة العلم: "العلم ضدّ الجهل"،(الكشف–31) وعليه، فإنّ من علِم معنى الجهل أدرك معنى العلم، لأنّه بكلّ بساطة نقيضه. ومنه قوله في شرح معنى السّرور: "السرور نقيض الحزن"،(الكشف–12) على أساس أنّنا بمعرفتنا لمعنى الحزن ندرك دلالة ما يُناقضه وهو السّرور. وهي الآلية نفسها المعتمدة من قبل المجّاوي لتفسير معنى الرّضا، إذ يقول: "الرضا عدم الاعتراض"،(الكشف– 122) وذلك أنّنا، مهما كان السياق الذي نوظِف فيه كلمة الرضا إلا وحملت في طيّاتها عدم الاعتراض، كما في قولنا "رضيت بقدر الله وقضائه"، أي لم أعترض عليه، وهلمّ جرّا. ورغم ما في هذه الآلية التفسيريّة من فعالية في توضيح الدلالة، إلا أنّها قد لا تثمر في بعض الأحيان، كقول المجّاوي في شرحه لكلمة السّهل: "السّهل خلاف الجبل"،(الكشف– 48) وفي الطبيعة ممّا يخالف الجبل أشياء كثيرة كالبحر مثلا.

2/ التفسير بالترجمة:

والمراد بالترجمة في هذا المقام هو تفسير كلمة بأخرى من اللغة نفسها، أو بأكثر من كلمة من اللغة نفسها دائما. وقد يُلجأ فيه أيضا – وهو نادر الاستعمال في

المعاجم العربية– إلى تفسير كلمة بأخرى من لغة أخرى. وعليه فإنّ التفسير بالترجمة هو ضرب من شرح الكلمة بمرادفها، إن صحّ وجود الترادف في اللغة.

ومن نماذج هذا الشّرح عند المجّاوي قوله: "المرملون: المحتاجون"،(الكشف– 53) و"الضامر: المهزول".(الكشف– 79) وإذا كان ذكر المرادف يوضّح دلالة الكلمة، فإنّ اعتماده يكون نسبيّا، لأنّ ما نفترض فيه أنّه مرادف قد لا يؤدي دلالة مرادفه بالتّمام في كثير من الأحيان. وقد يتوضّح هذا الطرح إذا عاينّا – على سبيل المثال لا الحصر – شرح المجّاوي لكلمة (التمزيق) إذ يقول:"التّمزيق: التقطيع"،(الكشف– 40) على أساس أنّ التقطيع مرادف يُغطّي دلالة التّمزيق. وليس الأمر كذلك، فإذا أمعنّا النظر في دلالة كلتا الكلمتين سنجد بينهما فرقا دلاليّا ينأى بهما عن الترادف، ويكمن الفرق المتحدث عنه في أنّ التقطيع يكون منظّما ويتمّ بالهوينا، في حين أنّ في التمزيق دلالة العنف والعشوائيّة.

ولتفادي هذه الفروق وتغطيّة النقص يلجأ الشّراح، ومنهم المجّاوي، إلى الاستعانة بأكثر من لفظ لتفسير دلالة الكلمة المراد شرحها. ومن ذلك قوله في شرح لفظة "الذهب": "الذهب معلوم وله أسامي منها النضار والعسجد والزخرف والتّبر".(الكشف–46) وقد يكون المقابل الذي يترجم به دلالة كلمة ما جملة بكاملها، وذلك حينما ينتفي المرادف، ويتعذّر العثور على ضدّ له؛ ومن هذا القبيل تفسير المجّاوي لكلمة "جرعاء" الواردة في قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال مُنهلا بجرعائك القطر

قال شارحا هذه الكلمة: "بجرعائك، أي: ما اكتنف دارك وأحاط بها من الأرض".(الكشف– 36)

وقد تُصبح الاستعانة على ترجمة لفظة بأكثر من مرادف أمرا حتميّا، وذلك حينما تكون اللفظة المراد شرح دلالتها من المشترك اللفظي. وهو الأمر الذي تفطّن له المجّاوي وحرص على إجلائه، ومن نماذج هذا النّوع من التفسير بالترجمة عند المجّاوي، قوله في شرح كلمة "النظر": "النّظر: التّفكير والإبصار"، (الكشف–50) ذلك أن نظر في اللغة العربية يُقصد بها الإبصار، وهو المعنى الحقيقي، كما يُقصد به التفكير والإمعان في قضيّة ما تحتاج إلى إعمال الفكر.

وفي هذا السياق دائما وجدناه يلتفت إلى مفعول الحركات في تغيير الدلالة المعجميّة للكلمة، فيحرص على تبيان ذلك والتنبيه عليه، لاسيما وأنّه يعلم أن عمله هذا موجّه – بالأخص– إلى من لا تتوفّر لديهم قدرة كافية على التمييز بين هذه اللُّطف التي تسهم في صنع جمال اللغة العربية الخالدة. ومن التفاتاته في هذا السياق، قوله، وهو يُقْدم على شرح لفظة "الإمارة": "الإمارة بكسر الهمزة الحكم وبفتحها العلامة".(الكشف–30) قد لا يكون لهذا الشرح، بالنسبة للملمّ، ولو نسبيّا باللغة العربية، أثر، لكنّه بالنسبة لأبناء الجزائيين الذين حرموا من تعلّم لغتهم، أمر جلل، لأنّه يفتّح عقولهم على ما في هذه اللغة من كنوز.

وقد يدفعه حرصه على الإحاطة الشاملة بدلالة كلمة ما، يراها مهمّة، أو يعتقد أنّ في شرحها بالترجمة نقصا، إلى الاستنجاد بإجراء آخر من إجراءات التفسير، كالتفسير بالمغايرة مثلا. ومن نماذج هذا الجمع بغية الإحاطة والإيضاح، قوله وهو بصدد شرح كلمة "الغبطة": "الغبطة: تمنّي مثل ما للمغبوط من غير إرادة الزّوال بخلاف الحسد".(الكشف–62) حيث أتى على مفهوم الغبطة، حتى إذا فرغ منه واستوفاه حقّه، أقدم على تدعيمه بما يعزّز دلالة الغبطة، وهو الحسد، باعتبار أنّ الحسد يشبه الغبطة في تمنّي ما بين يدي الآخر، غير أنّ الاختلاف بينهما أنّ الأول، وهو الحسد، تصاحبه

الرغبة في زوال النعمة عن الآخر، وفي ذلك اعتراض على قضاء الله، بخلاف الغبطة التي تنتفي فيها رغبة زوال النعمة، ولأجل ذلك كانت الغبطة محمودة، وكان الحسد مذموما.

ومن اعتماده على المزج بين التفسير بالترجمة والتفسير بالمغايرة دون استعمال لفظ يدلّ على المغايرة كخلاف وضدّ...الخ، قوله، وهو يُقدم على تفسير دلالة "الجود": "الجود: البذل والعطاء في الطّاعة، وأمّا الإنفاق في المعصيّة فهو الإسراف وإن قلّ".(الكشف– 48) وكأنّه حينما أضاف كلمك "الطاعة" إلى دلالة الجود، شعر بأنّه ملزم بمقابلة ذلك بالعطاء الذي يُبذل في غير مواطن الطّاعة، فقال: أمّا الإنفاق في المعصيّة فهو الإسراف. وإذا صحّ تخريج الشيخ، يكون مقصود الآية الكريمة: **(إنّ الله لا يحبّ المسرفين)**، أي الذين يُنفقون أموالهم مهما كانت قيمتها في الباطل، وليس كما استقرّ لدى البعض أنّ الإسراف هو كثرة الإنفاق ولو كان في الحلال الطيّب. وهذه مسألة تحتاج إلى التّحقيق.

3/ التفسير بالسيّاق:

و يُقصد به الاستعانة على تفسير الكلمة بإيرادها داخل سياق، لغوي أو اجتماعي، يوضح دلالتها من خلال استعمالها. ومن المواطن التي لجأ فيها المجّاوي إلى هذا الإجراء التفسيري قوله في توجيه دلالة "أمست": "أمست هنا معناها صارت"؛(الكشف–157) فالمقصود بِ(هنا) أي في هذا السياق، لأنّ لأمسى دلالة أخرى، وهي الدخول في المساء، ومنه قوله تعالى: **(فسُبحان الله حين تمسون وحين تصبحون).(الروم–الآية17)** وضمن هذا الإجراء التفسيري يمكن أن ندرج شرحه لكلمة "الجِلال" إذ يقول: "الجلال بكسر الجيم جمل جلّ، وهو ما يُلبس للدّابة، والمراد به هنا الدرع الذي يُلبس للحرب"؛(الكشف– 112) أي أنّ استعمالها في هذا السياق هو بمعنى

الدرع. وممّا يندرج في هذا السياق قوله، وهو يروم شرح لفظة "منهلا" الواردة في قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال مُنهلا بجرعائك القطر

يقول في شرحها: "منهلا: أي منسكبا وأراد الإنهال النّافع بدليل الدّعاء بالسّلامة".(الكشف– 54)

وقد يستنجد بالسياق الاجتماعي لتوضيح دلالة الكلمة المُراد شرحها، كقوله في شرح كلمة "عرقوب" وهو اسم علم: "عرقوب: اسم رجل يُضرب به المثل في إخلاف الوعد"؛ (الكشف–103) فهاهنا اعتماد على المثل للتعريف بعرقوب، والأمثال نتاج المجتمع.

4/ التفسير بالاعتماد على تحليل بنية الكلمة:

وهو ليس من باب التفسير، أو الشرح، بمعنى الكلمة، وإنّما هو استنجاد بقواعد الصّرف والنّحو للوقوف عند بنية الكلمة. ومن شأن هذا التوظيف أن يزيد في توضيح دلالة الكلمة وطريقة استعمالها. ومن هذا الضرب من التوظيف الذي نجده عند المجّاوي، قوله في تدعيم شرحه لكلمة "مَعْنيّ"؛ "معنيّ أصله معنِوْي، اجتمعت (الواو) و(الياء) وسبق أحدهما بالسكون، فقلبت (الواو) (ياء)، وأدغمت (الياء) في (الياء)، وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء".(الكشف–69) فإن كان هذا الاستطراد من المجّاوي لا يخدم المعنى مباشرة، فإنّه على الأقل ينبّه الناشئة إلى ضرورة معرفة أصل الكلمة للوقوف على معناها في المعاجم العربية على اختلاف أنواعها. ومن هذا التوظيف أيضا قوله، وهو يشرح كلمة "قوم": "القوم اسم جنس لا مفرد له من لفظه كرهط"، (الكشف–66) وقوله

في الإجراء المعجمي لكلمة "زمزم": "زمزم اسم بئر بمكّة، وهو غير منصرف للعلميّة والتّأنيث".(الكشف–110)

هـ/ الإعراب:

إعراب الشواهد هو حجر الزاوية في عملية شرح الشواهد، إذ المبتغى من كلّ شرح من هذا القبيل هو التركيز على موطن الشاهد في البيت المستشهد به والتعليل به لتأسيس القاعدة. غير أنّ ما دأب عليه كثير من الشرّاح هو إعراب البيت/ الشاهد بكامله و بكيفيات مختلفة، تتراوح بين الاختصار الشّديد والإسهاب الذي قد يخرج عن المراد.

وقد اعتمد المجّاوي، في الشرح الذي بين أيدينا، طريقا وسطا، فهو يختصر إعراب البيت في مكوّناته الأساسية إلى درجة التركيز، في بعض الأحيان، على الوظيفة فحسب؛ كقوله في إعراب جملة "قُلتُها" الواردة في قول الشاعر:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليُقال: مَن ذا قالها؟

يقول في إعرابها: "(قلتها) فعل وفاعل ومفعول به."(الكشف–29)

وقد يكتفي عند الإشارة إلى الفعل وعامله بالقول مثلا: "جازم ومجزوم"، (الكشف–19) أو "ناصب ومنصوب".(الكشف–9) وقد يطيل قليلا، فيأتي على علامة الجزم أو النّصب أو الرّفع؛ كقوله: "جازم ومجزوم بحذف النون"، (الكشف–34) وقوله: "مرفوع بتجرّده من الناصب والجازم".(الكشف–12) وقد يستهويه الحال فيُعلِّل لإعرابه، كقوله: "مرفوع بثبوت النّون لأنّه من الأفعال الخمسة"، (الكشف–19) وقوله في إجراء قول الشاعر:

أخاك أخاك فإنّ من لا أخ له كساع إلى الهيجا من غير سلاح

"(أخاك) منصوب بفعل محذوف تقديره الزم أخاك".(الكشف–115) وكقوله في إجراء المنادى (يا قومِ) "مضاف حذفت منه ياء المتكلّم استغناء عنها بالكسرة".(الكشف–86) وقد يفصِّل أكثر فيقول، وهو في معرض إعرابه لأسلوب الندبة (وا حرّ قلباه) "(وا) حرف نداء للندبة، (حرّ) منادى مندوب، (قلباه) مضاف إليه مخفوض بكسرة مقدّرة على ما قبل الألف وفتح لمناسبة الألف".(الكشف–56)

والملفت للانتباه أنّ المجّاوي لا يخلد إلى الاختصار إلاّ بعد أن يكون قد قدّم إعرابا تفصيليّا، أو شبه تفصيليّ للظاهرة التي تنضوي تحتها الكلمة، أو الأداة المراد إعرابها. وهو ما فعله – مثلا– في إعرابه لإذا، حيث وجدناه يُعربها إعرابا تفصيليّا عند أوّل تعامل له معها، إذ يقول في إجرائه لها: "(إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه على المشهور".(الكشف–4) فإذا تعرّض لها ثانية وثالثة اكتفى بالإشارة إلى طبيعتها فحسب، كقوله: "(إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان".(الكشف–48) وكذلك فعل عند تعرّضه لإعراب الظرف المقطوع عن الإضافة، حيث يقول في إجرائه لقول الشاعر ابن مالك العقيلي:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلاّ من وراءُ وراءُ

يقول: "(من وراءُ) متعلّق بمحذوف، وهو مبنيّ على الضم لقطعه عن الإضافة لفظا لا معنى، أي وراء ما ذكر، وفيه الشاهد. ويجوز بناؤه على الفتح لتضمُّنه معنى الحرف".(الكشف–10)

ورغم ذلك، يبقى مثل هذا الإعراب المفصّل قليل الاستعمال، ولا نعثر عليه، في أغلب الأحيان، إلاّ عند تعامله الأوّل مع المادّة المقترحة للإعراب كما سلف الذكر. وما اختيار المجّاوي لهذا النهج إلاّ لعلمه المسبق بأنّ المستهدفين بهذا الإعراب هم الناشئة بالدرجة الأولى، وعليه، كان يُدرك بأنّه لا يليق– من وجهة نظر البيداغوجيّا–

إقحام التفاصيل التي غرق فيها النّحو العربي ضمن هذا الشرح، وإن كان ولا بدّ، فليكن إقحامها بقدر ما تستوعبه عقول النّاشئة، لأنّ الصّناعة النحويّة، في حدّ ذاتها، مدعاة للنّفور، لما يكتنفها من تفاصيل وتخريجات هي للمنطق أقرب منها إلى اللغة.

ولعلّ بعض التخريجات التي أقحمها المجّاوي في إعرابه لبعض الشواهد، كانت الغاية منها تهيئة عقول النّاشئة إلى التعامل معها في المستقبل. فهو ككلّ معلّم يتقن صنعته، يقدّم المادّة في شكل جرعات تأخذ بعين الاعتبار التّدرّج من السّهل إلى الصّعب. وممّا يندرج ضمن هذا السياق – على سبيل المثال لا الحصر– قوله في إعرابه لكلمة "قرابة" الواردة في قول الشاعر:

ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابة فما عطفت مولى عليه عواطف

قال: "(قرابة) مفعول به لنادى، أو مضاف إلى كلّ"؛ (الكشف–7) أي أن توظيف (قرابة) في هذا السياق تحتمل وجهين إعرابيين حسب المعنى الذي نستخلصه من المقام الذي تحكّم في نظم الشاعر. وهاهنا التفات منه لمفعول سياق الموقف في توجيه الدلالة التي تتحكّم بدورها في الإعراب؛ وكأنّ المجّاوي في هذا المقام كان يتمثّل مفهوم الجرجاني للنظم.

وكذلك فعل حينما تعرّض لإعراب "قفا" الوارد في مطلع معلّقة امرئ القيس؛ فقال: "(قفا) والألف في قفا فاعل أو بدل من نون التوكيد... وهذه النون محذوفة في فعل الأمر (قف) وعُوّض عنها بألف التّثنيّة، أو أصل الفعل (قف) (قف)".(الكشف–22) إذن فالألف في قفا تحتمل أن تكون فاعلا، كما تحتمل أن تكون عوضا من نون التوكيد، وكأنّه قال: قفنْ، أو أنها عوض عن فعل ثان يفيد التوكيد وقد حُذف.

ومن هذا القبيل قوله في إعراب "ليتما هذا الحمام لنا": (ليت) حرف تمنّي (ما) زائدة (هذا) اسم إشارة مبتدأ أو اسم ليت"؛(الكشف–50) أي حسب ما إذا اعتبرنا (ما)

كافة أو غير كافة، فإذا كانت كافة أبطل عمل ليت وكان (هذا) مبتدأ، وإلاّ كان (هذا) اسم ليت.

والملفت للنظر أن المجّاوي لم يتقيّد بمصطلحات مدرسة معيّنة، فهو يستعمل مصطلحات المدرسة البصرية، كما يوظّف مصطلحات المدرسة الكوفية، كالخفض عند الحديث عن الجرّ والصفة عند الحديث عن النّعت، ويستعمل عند الحديث عن الجملة المصدريّة التي تؤوّل مصطلح "السّبك" وهلمّ جرّا، ممّا يدلّ على رحابة صدر الشّيخ وبعده عن التّعصّب لهذه المدرسة أو تلك.

خاتمة

لقد مكّنتنا هذه الرِّحلة في كتاب "كشف اللثام في شرح شواهد ابن هشام" من اكتشاف عالم من أعلام الجزائر الذين أوقفوا حياتهم لخدمة العلم والوطن، من خلال ممارسته للفعل التّعليمي والجهد الإصلاحي، اللّذين أثمرا في شكل مشايخ تخرّجوا على يده، كان لهم الفضل في تنوير العقول والإسهام، بشكل مباشر أو غير مباشر، في انتشال الشّعب الجزائري من غيابات الجهل الذي فرضه عليهم استعمار بشع، كانت أمنيّته أن يُبعد هذه الأمّة عن دينها ولغتها وكل ما يمتّ من بعيد أو قريب إلى أصولها.

وإلى جانب ذلك كلّه كشف لنا هذا البحث عن شخصيّة علميّة متمكِّنة، لا تقلّ باعا عن فطاحل الفكر العربي الإسلامي في القرنين الماضيين. ويكفي الشيخ المجّاوي

فخرا أن يعترف له طود شامخ في الثقافة العربية الإسلامية بشرف التّتلمذ على يده، ألا وهو الشيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله.

مصادر البحث ومراجعه

1- ابن باديس حياته وآثاره – جمع ودراسة د/ عمّار طالبي – الشركة الجزائريّة – الجزائر – ط3 – 1997م.

2- آثار الشيخ محمّد البشير الإبراهيمي – جمع وتقديم د/ أحمد طالب الإبراهيمي – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان – 1997م.

3- أعلام من المغرب العربي – محمّد الصّالح الصدّيق – موفم للنشر – الجزائر – ط1- 2007م.

4- تاريخ الجزائر الثقافي – د/ أبو القاسم سعد الله – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط1 – 1998.

5- تعريف الخلف برجال السّلف – أبو القاسم محمّد الحفناوي – مؤسّسة الرّسالة – المكتبة العتيقة – 1985م.

6- شرح قطر الندى وبلّ الصّدى – ابن هشام الأنصاري و معه كتاب"سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى" تأليف محمّد محي الدين عبد الحميد – دار الطّلائع للنشر والتوزيع – القاهرة – 2009.

7- كشف اللثام في شرح شواهد قطر ابن هاشم – للشيخ عبد القادر المجّاوي – طُبع سنة 1295هـ بقسنطينة.

8- الكتاب – لسيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) – تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون – دار الجيل – بيروت – ط1- 1991.

تقنيات سردية غير مسبوقة في "موسم الهجرة إلى الشمال" للطيب صالح: "عبقري السرد العربي"

أ.عمر عاشور(المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة)

لقد أصاب مجموعة من النقاد العرب كبد الحقيقة، حين أطلقوا سنة 1967 لقب"عبقري الرواية العربية"(*) على الطيب صالح(1929. 2009)، اعترافا بالتقنيات غير المسبوقة التي بنى عليها اللعبة السردية في "موسم الهجرة إلى الشمال"، وهنا دراسة في جملة تلك التقنيات السردية.

يقوم النص الروائي على زمن داخلي، وهو زمن تخييلي يقوم على ثنائية زمنية مضطربة، وهذا الاضطراب عبارة عن ذبذبة بين الحاضر والماضي، حيث يمثل الماضي زمن الأحداث كما جرت في الواقع (أو يفترض أنها جرت)، بينما يمثل الحاضر زمن القص الذي ينهض فيه السرد، أي أن هناك في الرواية مستويين من الزمن: الأول خاص بالأحداث والثاني يتعلق بفعل الحكي مشافهة كان أو كتابة، وهي الثنائية التي سبق للناقد **جان ريكاردو** تسميتها بزمن التخيل (Temps de fiction) وزمن السرد (Temps de Narration)[1].

I- الافتتاحية.. صدمة منهجية

أما ضبط هذه الذبذبة الزمنية بين الماضي والحاضر، فيحتاج إلى تحديد نقطة زمنية يلتقي فيها زمن السرد بزمن الرواية، وهي نقطة مفترضة أكثر مما هي حقيقة، تسمى اصطلاحا بافتتاحية الرواية، تتمثل في عملية قطع يجريها الكاتب على مستوى لحظة زمنية محددة من حياة إحدى الشخصيات الروائية.

ينفتح الحاضر في " موسم الهجرة إلى الشمال" بعودة الراوي (ضمير المتكلم المفرد) إلى أهله بعد غيبة سبع سنوات " عدت إلى أهلي يا سادتي بعد غيبة طويلة، سبعة أعوام على وجه التحديد، كنت خلالها أتعلّم في أوروبا"[2] ، ومن هنا تصبح هذه العودة حاضرَ السرد الذي يأخذ مسارا خطيا، أما ما قبل العودة فيصبح الماضي الذي يأخذ مسارا متعرجا.

وهذه الافتتاحية التي تحتل فصلا – الأول طبعا– من أصل عشرة فصول، والتي تعالج مسافة زمنية تقدّر باثنتين وسبعين (72) يوما داخل مساحة نصية تمتد على ثلاث عشرة (13) صفحة، تعدّ قصيرة جدا، مقارنة بافتتاحيات الروايات الواقعية التي غالبا ما تحتاج عشرات الصفحات من أجل عرض الماضي ووصف المكان، من حيث أن الماضي هو الخلفية التي صنعت الشخصيات الروائية، بينما المكان يعد الإطار الذي يؤطر حركة هذه الشخصيات، أما رواية تيار الوعي فقد ألغت الافتتاحية نهائيا من منظور أن الماضي الذي يلجأ إليه الكاتب ليس معطى ثابتا، وإنما هو يتواجد مخزّنا في الذاكرة والشعور بكيفية متراكمة، ويتكشّف تدريجيا مع تقدم عملية الكتابة/القراءة.

ومن هنا فإن افتتاحية "موسم الهجرة إلى الشمال"، بالنظر إلى تاريخ صدورها[*]، تعد خروجا عن السائر في الرواية العربية آنذاك، من حيث تأليف وتوظيف الوحدات الزمنية توظيفا بنائيا " لقد كان أول ما أحدثه الطيب صالح في قرائه هو صدمة منهجية أثارت في نفوسهم كثيرا من التساؤلات حول طبيعة التكوين الفني في أعماله القصصية، وكانت هذه التساؤلات مبررة، لأن الطرائق التي اتبعها الطيب صالح في كتابة أعماله القصصية لم تكن مما هو مأثور في طرائق كتابة الرواية العربية"[3].

ويعد التضييق في المسافات الزمنية للوحدات إحدى هذه الطرائق، إذا غالبا ما تنحصر الأحداث في بضع ساعات داخل إطار اليوم الواحد، فيجيء التركيز منصبا على الوقائع باعتبارها لحظات متميزة داخل مجرى الزمن، لا على مجرى الزمن نفسه، وبذلك قَصُرت الافتتاحية وخرجت عما هو شائع من طرق في الرواية العربية، هذا إضافة إلى عدة طرق أخرى من بينها:

1 – تأخير تقديم الشخصيات التي برزت في الافتتاحية إلى الفصول الموالية، مما قلل من العودة إلى الماضي وما يحتاجه عرضه من مساحات نصية.

2 – تأخير تقديم ماضي البطل، كشخصية محورية تدور حولها الأحداث، إلى الفصل الثاني، بوضع هذه المدة من الماضي (العائد إلى ما قبل خمس سنوات من عودة الراوي) موضعَ المجهول" وقال أبي أن مصطفى ليس من أهل البلد، لكنه غريب جاء منذ خمسة أعوام. اشترى مزرعة وبنى بيتا وتزوج بنت محمود، رجلا في حاله لا يعلمون عنه الكثير"[4]، ومن العبارة الأخيرة يفهم أن ماضي البطل يعد مجهولا لدى سائر الشخصيات الروائية، وهو ما يؤكده لاحقا حكي الجد، ثم حكي محجوب المبنى على الإضمار "وفي الطريق سألت محجوب عن مصطفى، لم يخبرني بجديد لكنه قال: مصطفى رجل عميق"[5]، وفي الأسطر الأخيرة من الافتتاحية، حين يبدأ التّحضير لتبادل المواقع بين الراوي والبطل ليتحول الأول إلى متلقٍ والثاني إلى راوٍ يسرد سيرته الذاتية، يبدأ هذا الماضي في التكشف من خلال الأختام والتواريخ على الأوراق الثبوتية للبطل والتي تلعب دور مؤشرات تمهد للفصل الثاني الذي يتم فيه عرض هذا الماضي، مما جنّب الافتتاحيةَ مساحةً نصية تقدر بعشرين (20) صفحة تم فيها تقديم البطل.

3 – وضع غيبة الراوي . سبع سنوات . خارج إطار الوقائع " سبعة أعوام على وجه التحديد كنت خلالها أتعلم في أوروبا (...) لكن تلك قصة أخرى"[6]، إذ ترتب عن إسقاط مدى هذا الاسترجاع غياب مساحة نصية كان يفترض تخصيصها لعرضه، وقد تبع هذا الإسقاط الزمني من ماضي الراوي إسقاط للمكان الملازم له، وهو ما تؤكده الناقدة **يمنى العيد** " سقوط زمن الخارج عند الراوي تبعه غياب مكانه في الرواية كلها"[7]، إلا أن سحب هذا الحكم على ما خارج الافتتاحية يعد تعميما وغير مبرر، كون هذه الثنائية الزمنية والمكانية تسجل حضورها في الفصل الثالث " إنه لم يكن زميلي في الدراسة، لكننا كنا في انكلترا في وقت واحد، وقد جمعتنا مناسبات عدة، وشربنا البيرة أكثر من مرة معا في حانات نايستبردج"[8]، إلا أن صغر مساحة هذا المقطع، ربما هو الذي

جعل الناقدة لا تعتد به في بناء حكمها، لاسيما وأن حذفه قد لا يخل بتماسك البنية الزمنية الكبرى للرواية، إلا أنه على اقتضاب مساحته يبقى وظيفيا في بناء كل من المنظور الإيديولوجي والمكان.

4 – احتفاظ الكاتب في" موسم الهجرة" ببعض الشخصيات التي ظهرت في كل من مجموعته القصصية الأولى " دومة ود حامد" وأولى رواياته "عرس الزين"، مما يجعل الخلفية الماضية التي صنعت هذه الشخصيات معروفة سلفا لدى القارئ ولا حاجة للتذكير بها مجددا في"موسم الهجرة"، وهو ما قلّص حجم العودة إلى الماضي ومعه تقلصت مساحة الافتتاحية " كان يكفينا أن نعرف أن القرية التي تدور عليها الأحداث، هي القرية التي عرفناها في عرس الزين، وأن الشخصيات التي تعيش فيها هي نفس الشخصيات التي عاشت في القرية"[9].

5 – استفادة الكاتب من عمليه السالفين، بجعله أحداث " موسم الهجرة" تدور في المكان الذي دارت فيه أحداث هذين العملين، وهو القرية السودانية عامة وقرية ود حامد خاصة، من هنا قلّت المقاطع الوصفية المتعلقة بالمكان في الافتتاحية، وذلك قبل أن ينفتح عالم الرواية في الفصل الثاني على المكان الخارجي من خلال رحلة البطل أما في الفصل الثاني فإن تبئير الوصف كان مركزا على غرفة البطل من الخارج[10] كمكان جديد قام في غيبة الراوي، إلا أن المقطع المخصص لوصفها يعد قصيرا، إضافة إلى غياب مقاطع أخرى في وصف غير هذا المكان، انطلاقا من أنه مكان معروفا، حيث " تبدأ الرواية بعودة الراوي بعد غيبة سبع سنوات في أوربا، ومنذ اللحظة الأولى ندرك أن القرية التي عاد إليها هي نفس القرية التي تعودنا عليها في " عرس الزين" و"دومة ود حامد"[11]، وإن لم يرد اسم هذه القرية في الرواية صراحة، إلا أن الثابت بين نقاد الطيب صالح أو ود حامد هي القاسم المشترك في كل رواياته، فهو من بعد ما اختارها مسرحا للأحداث في عمليه الأولين نجده " إليها أعاد مصطفى سعيد"[12] في " موسم الهجرة" وإليها يشير من الصفحة الأولى إشارة المكان المعروف سلفا " المهم أنني عدت وبي شوق عظيم إلى أهلي في تلك القرية الصغيرة عند منحنى النيل"[13] ، ويظهر جليا كيف وظّفتْ (تلك)، فجاءت تحمل وظيفة إحالية على مرجعية سابقة تُبْطِلُ معها ضرورة

استدعاء الوصف للتعريف بالمكان تجنبا للتكرار، ومع هذه التقنية سقطت مرة أخرى مساحة نصية للتعريف بالخلفية المكانية كإطار للأحداث.

ورغم أن الكاتب يلجأ إلى أسلوب الرجعات ذات المدى الطويل الممتد بعيدا في الماضي، إلا أن هذا النوع من المفارقات الزمنية يبقى قليل العدد وقصير السعة، إذا ما قصدنا بالسعة الحجم النصي مقاسا بالصفحات والأسطر بمفهوم الناقد **حسن بحراوي**[14] لا بمفهوم **جيرار جنيت** الذي يعرّف سعة المفارقة بالمسافة الزمنية التي تستغرقها[15].

وبالارتكاز على المفهوم الأول للسعة، نلاحظ أن استرجاعات افتتاحية " موسم الهجرة" على ندرتها يبقى يغلب عليها طابع قصر السعة، فهي تعمل في الرواية بطريقة الومضات المشعّة، إذ لا تنفرد بمقاطع نصية، وإنما توجد متراكمة داخل خطابات الشخصيات، ولاسيما المسرودة منها، مما يؤدي إلى بروز خلاصات استرجاعية طويلة المدى وقصيرة السعة، كما في هذا المثال " كان جدي يحدثني عن حاكم غاشم حكم ذلك الإقليم أيام الأتراك" [16].

إلا أن هذه المفارقات ما تلبث في تراجع مع بداية الجزء الثاني من الافتتاحية، وهو الجزء الذي يبدأ والتدهور الحاصل على مستوى الصفحة الثامنة والثلاثين (ص38)، حين ينذهل الراوي ذات ليلة شراب من البطل يقرأ شعرا بالانجليزية، ومن هذه النقطة الزمنية التي وصلها السرد تبدأ رغبة التملك لدى الراوي تزداد أمام ما يحيط به البطل حقيقتَه من سرية وتكتم، ومن هنا كذلك تبدأ مساحة الماضي تتقلص أمام مساحة الحاضر الذي يبدأ يهيمن، ومع هيمنة الحاضر تصل الأحداث قمة من التأزم يضع الحكاية أمام جملة خيارات سردية توجد بالقوة "وأخيرا قررت أن أمهله يومين أو ثلاثة، فإذا لم يأتني بالحقيقة كان لي معه شأن آخر"[17]، ثم يحدث الانقلاب على مستوى الصفحة الواحدة والأربعين (ص 41) بتدخل البطل وإخراجه إحدى الإمكانات إلى الوجود بالفعل أي بتحوله من مؤتى إليه في جزء الافتتاحية الأول إلى مؤتٍ في جزئها الثاني، راغب في البوح ".. فقد جاءني مصطفى عشية ذلك اليوم (...) فقال لي :" هل تحضر إلى بيتي مساء غد؟ أريد أن أتحدث إليك (...) رحت إليه عند المغيب"[18]،

وهكذا توالدت أحداث الجزء الثاني بطريقة انشطارية راسمة مسارا خطيا بسبب تراتب الأحداث بعضها عن بعض، على عكس أحداث الجزء الأول التي توالدت بطريقة رتيبة، وتجاورت من دونما علة واضحة، وقد عرف المسار الخطي للزمن عدة تعرجات بسبب الاستطرادات العائدة أحيانا إلى طفولة الراوي بشكل استرجاعات وأحيانا إلى ما كان يطرحه من تطلعات مستقبلية في صيغة استباقات.

لكن ما يمكن أن يسجل عرضا – وقد يفسر على أنه تساهل في بناء الزمن – هو التفاوت الحاصل بين المسافتين الزمنيتين والمسافتين الكتابيتين فيما بين جزئي الافتتاحية، حيث أن المسافة الزمنية في الجزء الثاني تبلغ من الطول ما مقداره خمسة أيام، أي أنها تمثل نسبة 12/1 من طول نظيرتها التي تشغل أربع صفحات ونصف الصفحة في الجزء الثاني، وهي نصف نظيرتها التي تشغل ثماني صفحات ونصف الصفحة في الجزء الأول.

غير أنه بعد تحليل البنية الزمنية الداخلية لكل جزء على حده، تبين أن هذه المعالجة تقوم على إحساس دقيق بعنصر الزمن، وعلى مهارة عالية في تجسيده:

	أ	ب	ج	د ×	هـ	و ×	ز	ح
جI	يومان	أيام	يوم	يومان	أيام	يوم	ليلة	أيام

60 يوما

	أَ ×	بَ	جَ ×	دَ	هَـ ×	وَ
ج II	أسبوع	ليلة	يوم	يوم	يوم	ليلة

5 أيام

ومن الرسمين يتبين أن الوحدة الزمنية (ب) الواردة في الجزء الأول، والتي تبلغ مساحتها النصية أربعة أسطر، " نسيت مصطفى بعد ذلك فقد بدأت أعيد صلتي بالناس والأشياء في القرية. كنت سعيدا تلك الأيام كطفل يرى وجهه في المرآة لأول مرة، وكانت أمي لي بالمرصاد تذكرني بمن مات لأذهب وأعزي وتذكرني بمن تزوج لأذهب وأهنئ،

جبت البلد طولا وعرضا معزّيّا ومهنّئا"[19]، هي خمسين يوما تماما، بينما الوحدة (أَ) المثبتة على الجزء الثاني، هي بمثابة فاصل زمني بين الجزئين يبين ما لليلة الشراب من دلالة في تغيير مجرى الأحداث.

وللوصول إلى نتائج مضبوطة، لابد من نقل المعطيات المتوفرة على الرسمين إلى الجدول الآتي قصد مقارنتها:

الأجزاء / المعطيات	I	II
المدة الروائية بالأيام	60	12
الإيجاز بالأيام	50	00
القطع بالأيام	4	9
المدة المعالجة نصيبا بالأيام	6	3
المساحة النصية بالصفحات	8.5	4.5

ومن الجدول، يظهر بوضوح أن مجموع الوحدات الزمنية المعالجة نصيا بالفعل في الجزء الأول هي ضعف مجموع الوحدات الزمنية المعالجة فعليا في الجزء الثاني، وذلك بعد عمليات القطع والتلخيص التي أحدثها عليها الكاتب، وهذا التناسب القائم على الضعف (Double) بين المسافتين الزمنيتين يتناسب والتناسب الضعفي القائم بين مسافتيهما الكتابيتين، وهو ما يترجم نقديا على أنه إحساس إبداعي واع بعنصر الزمن الذي يعد عنصرا خطيرا في بناء الرواية.

ورغم أن الافتتاحية لا تعالج نصيا سوى تسع وحدات زمنية من أصل اثنين وسبعين وحدة، بسبب اختيار الكاتب للحظات معينة وتركيزه عليها، إلا أن هذا التركيز على الوقائع بدل الزمن لم يخرج جزأها الأول من الرتابة، حيث عرف حاضر السرد عدة انفتاحات على الماضي البعيد العائد إلى كل من طفولة الراوي أو إلى خمس سنوات

من قبل عودته من الغربة، وهذا الماضي ضربان، ضرب يمتد في الماضي وينتهي فيه " كم عدد الساعات التي قضيتها في طفولتي تحت تلك الشجرة أرمي الحجارة في النهر وأحلم، ويشرد خيالي في الأفق البعيد؟ أسمع أنين السواقي على النهر، وتصايح الناس في الحقول وخوار ثوار أو نهيق حمار، كان الحظ يسعدني أحيانا، فتمر الباخرة أمامي صاعدة أو نازلة، من مكاني تحت الشجرة رأيت البلد تتغير في بطء"[20]، ونلاحظ من هذا المثال أن الماضي المنتهي يحمل دلاله التغير والتحول، على عكس الضرب الثاني الذي ينبع من الماضي البعيد ويمتد حتى الحاضر، مما يدل على الثبات والاستقرار " وجلسنا نشرب الشاي ونتحدث، شأننا منذ تفتحت عيناي على الحياة، نعم الحياة طيبة، والدنيا كحالها لم تتغير "[21].

أما طريقة التذكارات فقد عالج بها الكاتب الماضي القريب، إذ نجد مثلا أن أحداث اليوم الأول كلها عرضت عن طريق الذاكرة، وذلك بعدما تذكّر الراوي فجأة الرجلَ الغريب، فراح يسأل عنه، لأن الكل سأل الراوي في اليوم الأول، إلا أن هذا الغريب ظل صامتا، مما أثار فضول الراوي " لا أعلم تماما ماذا أثار فضولي لكنني تذكرت أنه يوم وصولي كان صامتا (...) يبتسم أحيانا ابتسامة أذكر أنها غامضة مثل شخص يحدّث نفسه"[22].

إلا أن سعة هذه المفارقات تبقى صغيرة المساحات النصية، مما ساهم في إخراج الافتتاحية إخراجا مخالفا لطرق إخراج افتتاحيات الروايات الواقعية، زيادة على ندرة الوصف المتعلق بالمكان، وتقلص مساحة الفقرات التي وجد فيها مع ربطه بالتجربة الدرائية للشخصيات، مما يؤدي إلى " تزمينه" وخلق صور متحركة خلافا للواقعيين الذين يعزلونه في مقاطع نصية مستقلة به، فعلى سبيل المثال أن شجرة كالتي وردت في الصفحة الثلاثين من الرواية، ورغم ما بينها وبين الراوي من ذكريات طفولية حميمية، إلا أن نصيبها من الوصف يعد شحيحا، حيث اقتصر الوصف على تحديد مكانها، والإشارة إليها بـ (تلك) الإشارية التي وظفت بطريقة تحيل على مرجعية سياقية سابقة تعفي من الحاجة إلى إعادة وصفها، ولا شك أن الكاتب كان بهذه الإشارة يحيل إلى

روايته "عرس الزين"، لاسيما وأنه في إحدى حواراته الصحفية. وفي عرض حديثه عن روايته الأخير "بندر شاه". يشير إلى ما يؤكد هذا الرأي"... وهي تدور في القرية التي اخترتها مسرحا لأحداث عرس الزين ثم موسم الهجرة"[23] ، فغير مستبعد أن شجرة كهذه لو وردت في افتتاحية رواية واقعية لحظيت بمقطع وصفي متميز يضاهي تميزها عن سائر الشجر لدى الراوي.

لكن، وبعد تحليل البنية الزمنية في الافتتاحية، تبين أن زمن القص فيها لا يتحرك خطيا، وذلك بفعل المفارقات الزمنية التي تتخللها، مما يطرح التساؤل حول تقنيات التلاحم بينها وبين مستوى القص الأول، ومن جملة هذه التقنيات :

1 – عرض الاسترجاع عن طريق الذاكرة التي تنفتح على الماضي في شكل إطلالات حميمية سريعة، مما لا يترك مسافة بين زمن السرد وزمن الرواية، إذ أن هذه المسافة تذوب في منظور الشخصية ومعها يذوب الزمنان في بعضيهما ويلتحمان إلى درجة التماثل[24] ، فيمتد الماضي بعدا في الحاضر، وهذه التقنية معتمدة بقوة حتى خارج الافتتاحية.

2– ربط الاسترجاع بالمونولوج، مما يزرع المسافة بين الزمنين شعورا ذاتيا، يضع المفارقة في مناخ نفسي يحفظ مستوى القص الأول من التصدع، كما في هذا المثال الذي يعد ملخصا عن حقبة ماضية عاشها الراوي في أوربا " آثرت ألا أقول بقية ما خطر على بالي: مثلنا تماما ... يولدون ويموتون (...) وأغلب الضعفاء لم يعودوا ضعفاء"[25].

3 – بسط الذكريات داخل التأمل والتحليل أثناء التعليقات، مما يجعلها تعمل على إضاءة حاضر السرد من الخارج وبناء أحداث الرواية من الداخل، كما رأينا في المثال الخاص بذكريات الراوي تحت شجرة الطلح.

4 – نسج الاسترجاع داخل مقاطع الحوار، حيث سجلت الافتتاحية حضور الكلام المنقول (المباشر) تسعا وثلاثين مرة، وفي الحوار يتم إدخال الماضي من باب الاستشهاد أو الاعتراض، لاسيما وأن مشاهد الافتتاحية من النوع الحواري الموجز، أي التلخيصي الذي يخصص لنقل الأحداث ومحتويات الكلام، كما في هذا الخطاب المأخوذ من مشهد حواري بين البطل وبين الراوي، وهو إن كان يعد ردا عن سؤال، إلا أنه يبقى كحدث يعد بمثابة الأقصوصة المتضمنة " كنت في الخرطوم أعمل في التجارة (...) لم يخب ظني في البلد ولا أهلها"[26].

5 – توظيف التأمل في عرض المفارقة، حيث إذا كانت التأملات مستقبلية كانت المفارقة استباقا، أما إذا كانت ماضوية فإن المفارقة تعد استرجاعا، وهو ما يمكن التدليل عليه بهذين المثالين من الرواية:

أ – الراوي يتأمل المستقبل تحت شجرة الطلح[27].

ب – الراوي يتأمل ليلة الشراب فيما بعد [28].

6 – التقليل من الوصف بما لا يسمح ببروز مقاطع وصفية طويلة من شأنها أن تباعد بين الأحداث.

أما عن الماضي الذي يتم إدخاله في الافتتاحية، ولاسيما في جزئها الأول، فهو من النوع الذي يمتد في الحاضر، مما يفسر رتابة هذا الجزء الذي اتسم بالثبات والسكون، وهو ما يوحى به بروز القص التعددي (التواتر المتعدد)، والذي يعد إحدى صيغ الحديث عن العادات[29] نظرا لطاقة التكرار التي يمتلكها، كما في :

1 – التقاء العائلة بمجلس القهوة كل صباح[30]. (عادة عائلية)

2 – الذهاب إلى الشجرة وإلى الجد[31] .(عادة شخصية)

3 – الذهاب من أجل التعزية والتهنئة[32] .(عادة اجتماعية)

4 – تبادل الولائم والزيارات بين العائلات .(عادة اجتماعية)

أ – البطل في بيت الراوي من أجل التعارف[34]

ب – الراوي يحضر وليمة في بيت البطل (العشاء)[35]

ومن هنا غدت أحداث هذا الجزء الأول من الافتتاحية من النوع المألوف الذي يمكن أن يحدث سواء في الماضي أم الحاضر أم المستقبل، كأحداث يومية عادية خالية من التعقيد الذي هو مطلب الإبداع الفني.

ويتم إدخال هذا الماضي بطريقتين: الأولى تقوم على الألفاظ والعبارات الدالة على التكرار، كما في هذه الأمثلة:

1 – "وجاءت أمي تحمل الشاي (...) وجلسنا نشرب الشاي ونتحدث، شأننا منذ تفتحت عيناي على الحياة. نعم الحياة طيبة والدنيا كحالها لم تتغير"[36].

2 – "مرة أخرى لاحظت حجابة التبرم تنعقد ما بين عينيه"[37].

3 – " حيّاني بأدبه الجم كعادته"[38].

أما الطريقة الثانية في إدخال الماضي، فتنهض على استغلال ما في أفعال المضارعة والماضي الناقص من قدرة على الإيحاء بالديمومة والتواصل، عبر توظيفهما في سياقات نحوية، بما يجعل المضارع يدل على الماضي الممتد حتى الحاضر، كما تجعل من الماضي ينتهي إلى الحاضر، كما في هذين المثالين:

1 – " كنت أحب جدي، ويبدو أنه كان يؤثرني، ولعل أحد أسباب صداقتي معه، أنني كنت منذ صغري تشحذ خيالي حكايات الماضي وكان جدي يحب أن يحكي، ولما سافرت خفت أن يموت في غيبتي، وكنت حين يلمّ بي الحنين إلى أهلي أراه في منامي"[39].

2 – "لم يغيب عني أدبه الجم، فأهل بلدنا لا يبالون بعبارات المجاملة، يدخلون في الموضوع دفعة واحدة، يزورونك ظهرا كان أو عصرا، لا يهمهم أن يقدموا المعاذير"[40].

وإذا كان تكرار الحدث ينم على دلالة إضافية لقيمة خاصة، فإن بروز القص المكرر (التواتر المكرر) هو الآخر كان لافتا، خاصة حول السنوات الخمس الأخيرة

من حياة البطل التي سبقت عودة الراوي، ثم ليلة الشراب، ومردّ ذلك في الحالة الأولى إلى إخفاء الأول ماضيه مع الاهتمام الفضولي للثاني به، وهو ما ترك القص – حول هذا الماضي – يتواتر ثلاث مرات:

1 – الأب يحكي عن ماضي مصطفى في القرية / ماض معلوم.[41]

2 – الجد يحكي عن ماضي مصطفى في القرية / ماض معلوم.[42]

3 – محجوب يحكي عن طريق الإضمار الذي يدل على وجود حكي متلفظ به (إنجاز حكي)[43] ، لكن لم يتم تخطيبه من باب أن الحكي المنجز لا يخرج عن إطار حكي كل من الأب والجد " وفي الطريق سألت محجوب عن مصطفى، لم يخبرني بجديد".[44]

أما ليلة الشراب التي قرأ فيها البطل الشعر بالانكليزية، فإنها غدت بالنسبة للراوي لغزا لابد من فك طلاسمه، فراح يتأملها ومع التأمل تم إعادة بعث صورها " ذهبت إلى البيت، ورأسي يضج بالأفكار، أنا واثق أن وراء (مصطفى) قصة، شيئا لا يود أن يبوح به، هل خانتني أذناي ليلة البارحة؟ الشعر الانكليزي الذي قرأه، كان حقيقة، لم أكن سكرانا– ولم أكن نائما، وصورته وهو جالس في ذلك المقعد، ممددا رجليه، ممسكا بالكأس بكلتا يديه، صورة واضحة لا مراء فيها".[45]

فليلة كهذه لو لم تحمل من الأحداث العجيب والغريب، بالنسبة للراوي على الأقل، لكان لها – ربما – أن تعالج عن طريق القطع أو الإيجاز، ومن هنا فإن الانذهال " حدث شيء أذهلني"[46] يعد تبريرا لوجود السرد، انطلاقا من أنه " إذا لم تكن الحكاية عجيبة، فإنها لا تستحق أن تُروى"[47].

ا– النظام الزمني: الإخراج السردي للأحداث

إذا افترضنا أن نصا حكائيا يتكون من ثلاثة أحداث، فإن النظام الزمني لترتيبها داخل زمن الرواية يعد أمرا سهلا كونها تتابع خطيا هكذا: 1 – 2 – 3 – وفق المنطق

السببي للزمن، لكن السرد ليس ملزما بالتقيد بهذا المنطق، وبالتالي يطرح جملة من الإشكاليات المعقدة، والتعقيد هو جوهر العملية الإبداعية، فهو الفاصل بين ما هو فني وما هو بغير فني، لذلك فالسارد يمكنه الحفاظ على الترتيب المذكور أعلاه، إلا أن هذا التسلسل يبقى ساذجا كونه لا يحمل رؤية تجاه الفن، أما في حالة خروجه عن هذا السائد، فإنه يجد نفسه أمام عدة مشاريع يؤدي تجسيدها إلى خلخلة التسلسل الزمني لأحداث الرواية، فتتفاوت مواضعها الزمنية، لأنه يحق له التقديم والتأجيل تماما كما يحق له الحذف والتكرار، مما يؤدي إلى خلط الصيغ الزمنية من ماض وحاضر ومستقبل، إذ يمكنه أن يحول التسلسل الزمني السابق إلى إحدى التسلسلات النصية التالية:

أ:1 – 2 – 3

ب: 2 – 1 – 3

ج:2 – 3 – 1

د: 2 – 1– 3 – 2 – 1 .. الخ .[50]

ويلاحظ أن السارد أمامه إمكانيات لا تحصى من عمليات الترتيب، لكن يبقى المهم في دراسة النظام الزمني هو الوصول إلى مكونات البنية الزمنية وطرق اشتغالها، ويكون ذلك بمقارنة الترتيب الزمني للأحداث بالترتيب النصي لها، لحصر التفاوت بين زمن السرد وزمن الرواية، إلا أن إمكانية تحقيق ذلك أثناء التحليل تبقى نسبية، لأن هذا التفاوت قد يمس حتى البنيات الصغرى في النص كالفقرات والجملة، غير أن ما يمكن تحقيقه يبقى ذا قيمة كبرى كونه يسهم في تسليط الضوء على البنية الزمنية التي هي أساس الشكل الفني للأثر الأدبي، وللتدليل على أثار التعقيد يمكن إيراد هذه الفقرة مثالا على ذلك " المهم أني كما ترى ولدت في الخرطوم، نشأت يتيما، فقد مات أبي قبل أن أولد ببضعة أشهر، لكنه ترك لنا ما يستر الحال، كان يعمل في تجارة الجِمال، فلم تكن الحياة عسيرة علي وعلى أمي".[51]

وبعد تحليل هذه الفقرة إلى الأجزاء المكونة لها :

أ – ولدت في الخرطوم.

ب – نشأت يتيما.

ج – مات أبي قبل أن أولد ببضعة أشهر

د – ترك لنا ما يستر الحال.

هـ – كان يعمل في تجارة الجمال.

و – لم تكن الحياة عسيرة علي وعلى أمي.

وفي حالة افتراض لحظة ميلاد مصطفى نقطة انطلاق(افتتاحية) هذه الفقرة، فإن الأحداث العائدة على الأب الذي توفي قبل ميلاد الابن تصبح سابقة زمنيا على الافتتاحية، أما المتعلقة بالابن فتصبح لاحقة زمنيا بالنسبة إليها، ومن أجل حصر الذبابات الزمنية بين الماضي والحاضر والمستقبل يرمز لهذه الصيغ على التوالي بالأرقام (1 – 2 – 3) فنحصل على التسلسل التالي:

الماضي : ج – د – هـ – و [1]

الحاضر : أ – ب – ز [2]

المستقبل : لا شيء [3]

ومن هذا التسلسل نصل إلى المعادلة التالية لهذه الفقرة :

أ2 + ب2 + ج1 + د1 + هـ1 + و2 + ز2.

وواضح من المعادلة أن الزمن في هذه الفقرة ينطلق من الحاضر، ثم يتأرجح إلى الماضي ثم الحاضر، وتّبرز المعادلة الأخيرة أن الأحداث العائدة على الماضي [1] تتموضع على خط السرد في غير المواضع المفترضة لها على خط زمن الرواية، حيث أن الحدث المتعلق بتجارة الأب (هـ1) والذي يتموضع على خط السرد قبل الحدث المتعلق بثروة الأب (د1)، هو في الحقيقة على خط زمن الرواية يتموضع قبل (هـ1)، لأن الثروة هي حاصل هذه التجارة، كما أن موت الأب قبل ميلاد الابن يجعل من الحدث المتعلق بالإخوة (و 1) حدثا سابقا على حدث موت الأب (ج1)، إلا أن السرد أورد (و 1) لاحقا لـ (ج1)، وبما أن أحداث المقطوعة [2] حافظت في زمن السرد على

مواقعها في الزمن الرواية، يمكن أن نصل إلى الترتيب الزمني في الفقرة السابقة وفق المعادلة التالية : هـ – د – و – ج – أ – ب – ز

ويمكن إبراز التعقيدات التي تتركها هذه الذبذبة بين الماضي والحاضر بالخطاطة التالية:

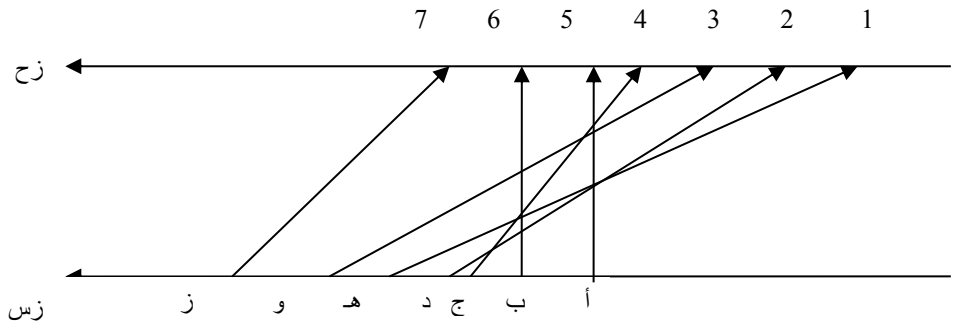

ميلاد الابن

وإذا كانت الخطاطة لا تُبرز إلا الذبذبة بين الماضي والحاضر (الخطوط المائلة إلى الوراء)، إلا أن هذه الذبذبة يمكن أن تكون بين الحاضر والمستقبل (مما يجعل الخطوط تميل إلى الأمام)، أي أن المفارقات الزمنية أسلوبان، هما:

أ – الاسترجاع: بين البناء والدلالة

للاسترجاع الخارجي وظيفتان: الأولى بنائية والثانية دلالية، تتمثل الأولى في سد ثغرات زمنية ناتجة عن إسقاطات زمنية سابقة لا يمكن فهم الأحداث دون سدها، وهنا نجد أن الفصل الثاني من "موسم الهجرة" يعد كله لاحقة خارجية تغطي مسافة زمنية تقرب الأربعين سنة، وهو ماض سابق عن عودة الراوي والتقائه بالبطل مصطفى سعيد (الافتتاحية)، وهذه اللاحقة تروى بلسان البطل[52].

ويُوظّف كذلك الاسترجاع الخارجي بنائيا في حالة ظهور شخصية روائية جديدة على مسرح أحداث الرواية، فيلجأ الكاتب إلى توضيح خلفيتها وعلاقتها بسائر شخصيات الرواية، ويمكن أن يحدث هذا حتى على مستوى الافتتاحية.

وفي "موسم الهجرة" نجد مثالين لذلك، حيث توقف السرد مرة في الافتتاحية، وعاد إلى خمس سنوات سبقت عودة الراوي وذلك من أجل تقديم خلفية البطل[53]، كما توقف

– مرة ثانية – على مستوى الفصل الخامس من أجل تقديم شخصية ود البصير حين ظهرت أول مرة.[54]

وهناك حالة ثالثة لتوظيف الاسترجاع الخارجي توظيفا بنائيا، وذلك في حالة ظهور شخصيات على مستوى الافتتاحية، ولكن المقام لم يسمح بتقديم ماضيها، هنا لابد من تقديمها خارج الافتتاحية، وفي "موسم الهجرة" يكاد الفصل الخامس يكون كله مخصصا لتقديم كل من الجد، ود الريس وبنت مجذوب، وهي شخصيات ظهرت في الافتتاحية بالتوالي على مستوى الصفحات (31،30،32)، بينما تم تأخير تقديم كل من أرملة البطل ومحجوب بعد ظهورهما في الافتتاحية بالترتيب على مستوى الصفحات (31،33) إلى الفصل السادس.[55]

أما الوظيفة الدلالية للاسترجاع الخارجي، فتتمثل في إعادة التذكير ببعض الأحداث قصد ترسيخ مدلولاتها، أو إعادة تأويلها تأويلا جديدا، في ظل مستجدات المواقف عبر الزمن، وفي هذا الإطار سبق وأن رأينا أن السنوات الخمس من حياة البطل في القرية تحكى ثلاث مرات، كما أن حياته وهو تلميذ بالخرطوم تروى مرتين:

1 – مرة من طرفه.[56]

2 – مرة من طرف الموظف المتقاعد.[57]

حيث أن حكي الموظف في المرة الثانية جاء تأكيدا لحكي البطل حول نفسه في الفصل الثاني، كما أن حياة البطل بانجلترا تروى أربع مرات:

1 – مرة من طرفه (من الفصل الثاني حتى الفصل التاسع ماعدا الخامس)

2 – مرة من طرف الأستاذ الجامعي.[58]

3 – مرة من طرف الرجل الانكليزي.[59]

4 مرة من طرف الوزير الإفريقي.[60]

ونلاحظ أن حكي كل من الأستاذ،الرجل الانكليزي والوزير جاء تأكيدا لما حكاه البطل حول نفسه، كما أن حكي الرجل الانكليزي يعد إعادة تأويل لحكي الأستاذ، إذ يذهب هذا الأخير إلى اتهام البطل بالعمالة للإنجليز، وهو ما يحاول الثاني، عن طريق تحليل علاقات البطل في انجلترا، إعادة تأويله.

أما الاسترجاع الداخلي، فيوظف بدوره بنائيا ودلاليا، حيث تقوم الوظيفة الأولى على معالجة التزامن سواء على مستوى الأحداث أو الشخصيات، والثانية على تكرار بعض المواقف أو الأحداث الداخلية تثبيتا لدلالة سابقة أو تغييرا لها.

وإذا كان جل الروائيين، يتحاشى – عادة – اللجوء إلى الاسترجاع الداخلي، لأن توظيفه يتطلب تقنيات عالية، وإلا أدى إلى لبس وغموض في بناء الأحداث وفهمها، إلا أن حضور هذا النوع من الاسترجاع في " موسم الهجرة" يكاد يعادل حضور الاسترجاع الخارجي فيها (الخارجي 33 مرة، الداخلي 30 مرة والمزجي 5مرات)، وهذا راجع لكون الطيب صالح جعل الماضي علة الحاضر، أي أنه كلما عَرَضَ له حادث إلا وتم البحث له عن أسباب فيما مضى.

ويُحتاج إلى الاسترجاع الداخلي بنائيا في سد الثغرات بين الأحداث، فحين يصل السرد إلى نقطة موت البطل، مع بداية الفصل الثالث، يجد القارئ نفسه أمام ثغرة زمنية بين هذا الفصل ونهاية الفصل الثاني، تجعل الأحداث تدور في زمنية غير واضحة بالنسبة له، ولكن بعد هذه المتوالية التي تعلن موت البطل " كانت ليلة قائظة من ليالي شهر يوليو(...) وأن جثمانه قد استقر في بطون التماسيح التي يغص بها الماء في تلك المدة"[61]، نجد السرد يعود في المتوالية من الفصل نفسه " كان الليل قد بقي أقله حين قمت من عند مصطفى سعيد (...) وإذا كنا أكاذيب من صنع أنفسنا"[62]، وهي المتوالية التي تلعب دور استرجاع متمم يتم من خلاله عرض الأحداث التي تخللت ليلة خروج الراوي من عند البطل، غير أن قصر الوحدة الزمنية المخصصة لهذه المتوالية جعلها تنفتح على الماضي البعيد (استرجاع خارجي) الممتد إلى طفولة الراوي[63]، إلا أن بقاء المسافة الزمنية الفاصلة بين نهاية الفصل الثاني (الليلة التي حكى فيها البطل قصته)

والمتوالية الأولى من الفصل الثالث مجهولة الطول والأحداث يربك القارئَ الذي لا يعرف موقع الأحداث من الزمن، ولكن هذا الارتباك ما يلبث أن يزول مع المتوالية الأولى من الفصل الرابع " لكن أرجو ألا يتبادر إلى أذهانكم (...) ولكنني أحس أن ساعة الرحيل قد أزفت فوداعا"[64]، فمن خلال مؤشرين زمنيين من داخل هذه المتولية ندرك أن طول هذه المسافة يبلغ عشرة أشهر، وذلك بناء على أن الراوي كان في الخرطوم يوم موت البطل:

1 – " هكذا كنت أقضي شهرين كل سنة في تلك القرية الصغيرة..".[65]

2 – " هذا حالي منذ كنت تلميذا في المدرسة، لم أنقطع إلا في غيبتي الطويلة".[66]

ونلاحظ أن الكاتب رجع إلى سد هذه الثغرة، بعد أن أصبح يتعذر القبض على خيط الزمن المؤطر لمستوى القص الأول، ولكن القص التكراري القائم على التشابه الذي يدخل في إطار العادة، سواء عن طريق تواتر أفعال المضارعة الدالة على الاستمرارية أو بعض الصيغ من مثل " كل يوم، أحيانا، كالعادة، شهران كل سنة..الخ"، نجده يلغي الإحساس بالقطع الذي تم ذكره، وكأن هذا التشابه الروتيني هو الذي دفع الكاتب في الأول إلى القطع.

أما تأويليا فإن الاسترجاع الداخلي يوظف في الغالب من أجل تغيير الدلالات أو من أجل تثبيتها، ففي الحالة الأولى نجد مثالين في "موسم الهجرة" يعبران عن هذا بدقة:

1 – "أسمع طائرا يغرد، أو كلبا ينبح، أو صوت فأس في الحطب (...) وأحس بالاستقرار، أحس أنني مهم، وأنني مستمر، ومتكامل"[67].

2 – " خوار ثور أو نهيق حمار أو صوت فأس في الحطب، ولكن الدنيا قد تغيرت".[68]

وفي الحالة الثانية نجد محجوبا يصف غرفة البطل قبل فتحها بكنز الجواهر، وحين يتم فتح هذه الغرفة لاحقا من طرف الراوي، ولا يعثر إلا على الكتب يعيد قول محجوب، لكن بطريقة تنسخه:

1 – محجوب : " مصطفى سعيد في الحقيقة نبي الله الخضر، يظهر فجأة ويغيب فجأة والكنوز التي في هذه الغرفة، هي كنوز الملك سليمان (..) وأنت عندك مفتاح الكنز، افتح يا سمسم ودعنا نفرق الذهب والجواهر على الناس".[69]

2 – الراوي :" لا يوجد كتاب عربي واحد، مقبرة ضريح، فكرة مجنونة، سجن. نكتة كبيرة، افتح ياسمسم ودعنا نفرق الجواهر على الناس".[70]

أما في الحالة الثانية، فإننا نجد الراوي في الغالب يلجأ إلى توظيف بعض خطابات البطل من أجل الاستشهاد بها في حالة مواقف مشابهة لها، أو حتى استحضار خطابات بعض الشخصيات الأخرى، أما في حالة أحداث غير مؤكدة بالنسبة إليه، فنجده يكثر حولها الاستفسار، وفي كل مرة نجد الحكي نفسه يدور حولها، وفي هذا الإطار نجد أن حدث طلب أرملة البطل الزواج من الراوي يسرد مرتين :

1 – مرة من طرف الأم.[71]

2 – مرة من طرف محجوب.[72]

كما أن الطريقة التي قتلت بها حسنة بنت محمود نفسها تروى مرة من طرف بنت مجذوب للراوي الذي يرويها لاحقا لمحجوب الذي لا ينفيها مما يثبت صحة الرواية الأولى.

أما الاسترجاع المزجي فتطرح دراسته عدة تعقيدات تصل أحيانا استحالة ضبطه، وهذا يرجع من جهة لاعتماد الكاتب على التداعي مما يؤدي إلى مزج الأزمنة بعضها ببعض، ومن جهة أخرى إلى حضور الاسترجاع بطريقة لافتة، مما جعل أحداث الرواية كلها أحداثا استرجاعية، كما أن قيام هذا الصنف من الاسترجاع على المقارنة يجعله غالبا ذا طبيعة ارتجاعية واستباقية معا.[73]

ومع التداعي يمكن أن يمس الاسترجاع المزجي حتى البنيات الصغرى للنص كالجملة، كما في هذه الجملة مثلا " والحقيقة أن بنت محمود تغيرت بعد زواجها من

مصطفى سعيد"[74]، فلو أردنا الحفاظ على التسلسل الزمني للوقائع لأصبح تركيب هذه الجملة على هذا النحو" والحقيقة أن بنت محمود بعد زواجها من مصطفى سعيد تغيرت"، وواضح أن لظرف الزمان (بعد) وظيفته في بنية هذه الجملة، وقد تم حصر حوالي خمس استرجاعات مزجية في الرواية، إلا أنها تبقى من النوع الذي يضغط مسافات زمنية طويلة في مساحات كتابية قصيرة، قد لا تتعدى غالبا القول الواحد ضمن مشهد ما أو حوار ما :

1 – عمر الأرملة (30 عاما) في 10 أسطر (رأي الراوي).[75]

2 – سيرة البطل في القرية (5 سنوات) في 16 سطرا (رأي محجوب).[76]

وإذا كان الطيب صالح يكثف توظيف الاسترجاع ولاسيما الداخلي منه (حوالي 30 مرة)، دون أن يعزله في مقطع نصية مستقلة عن مستوى القص الأول، إضافة للغياب التام للتدخلات التوجيهية للراوي ، إلا أن ذلك لم يشوش سلامة البنية الزمنية، ويرجع ذلك إلى التقنيات التي أوجدها والتي تحفظ الملائمة بين الاسترجاع ومستوى القص الأول:

أ – ربط الاسترجاع بالمناقشة، حيث تلعب المناقشة دورا كبيرا في فتح باب الماضي، فانطلاقا من موقف راهن، ما تلبث الشخصيات أن تغفل راجعة إلى الوراء لإعطاء حادثة مشابهة أو معارضة من باب الاستشهاد، إذ " في غمرة الشك والحيرة، يعطي السرد جوابا ويرشد إلى السلوك الذي يجب إتباعه، بواسطة مثل، أي حالة مماثلة للحالة المشتبه في أمرها، المثل يعرض سابقة تحتم على المستمع أن يتخذ قرارا على ضوئها"[77]، كما في هذه الأمثلة:

1 – المناقشة تقود الراوي والرجل الانكليزي والأستاذ الجامعي إلى استشهاد كل واحد منهم بمحطة من ماضي البطل.

2 – جماعة الجد يتناقشون حول الجنس والدين والمرأة، ومع المناقشة يتم تضمين عدة قصص داخل السرد الأولى:

- قصة ود الريس مع الجارية.[78]
- قصة بنت مجذوب مع أزواجها وبنتها.[79]
- قصة الجد في مصر.[80]

وحول المناقشة وما تمنحه من إمكانية تضمين قصة داخل قصة يرى الناقد الروسي **ف. شكلوفسكي** (V. Chklovski) أنه " يمكننا أن نعتبر المناقشة بمساعدة حكايات طريقة ثانية لتضمين قصةٍ قصيرة قصةً أخرى، فالحكايات تذْكر للبرهنة على فكرة، كما تستعمل الحكاية الثانية كاعتراض على سابقتها".[81]

ب – الاعتماد على المرافعات القانونية: وتعد هذه التقنية أسلوبا جديدا في الرواية العربية، حيث يقوم القاضي في " موسم الهجرة" بطرح أحداث ووقائع ماضية، ويقوم المتهم بنفيها أو إثباتها، ثم يقوم المحامي بالاعتراض عليها بأمثلة مضادة من حياة المتهم، كما يمكن للشهود الإدلاء بآرائهم حول ما يعرفونه من معلومات حول الوقائع، وبما أن كلا من هؤلاء يكون دوما على مسافة مما يقول، فإن الأقوال تجيء سردا:

1 – حوار بين البطل والمدعي العمومي في المحكمة.[82]

2 – ملخص مرافعة المحامي.[83]

3 – شهادة والد آن هند.[84]

4 – حوار بين البطل والمدعي العمومي.[85]

5 – شهادة زوج إيزابيلا سيمور.[86]

ج – ربط الاسترجاع بالاستفسار: حيث يقوم المستفسِر بالتساؤل حول حادثة ما ويقوم المستفسَر بتقديم ما يعرفه حولها من معلومات، والحادثة المسترجعة يبقى موقعها زمنيا من الافتتاحية كفيل بتحديد نوعها (داخلية، خارجية)، أما وظيفيا ودلاليا فإنها تكون استرجاعا متمما إذا لم تُطرق من قبل واسترجاعا مكررا إن طُرقت :

1 – الراوي يستفسر والده حول البطل.[87] (استرجاع خارجي متمم)

2 – الراوي يستفسر جده حول البطل.[88] (استرجاع خارجي مكرر)

3 – الراوي يستفسر الأرملة حول البطل.[89] (استرجاع داخلي متمم)

4 – الراوي يستفسر محجوبا حول البطل.[90] (استرجاع داخلي مكرر)

5 – الأم تستفسر الراوي حول علاقته بالأرملة.[91](استرجاع داخلي متمم)

6 – العساكر يستفسرون المسافرين حول جريمة.[92] (استرجاع داخلي متمم)

ويتبين من هذه الأمثلة أن الاسترجاع يأخذ وظيفته من جواب المجيب وليس من سؤال السائل.

د – الاعتماد على المثيرات: حيث ترتبط بعض الأحداث والمواقف ببعض الأشياء والشخصيات، بما يجعل الأولى تقفز إلى أذهاننا بمجرد ظهور الأخيرة في حياتنا، وهو ما لجأ إليه الطيب صالح في توظيف الاسترجاع حفاظا على سلامة البنية الزمنية من الانكسار:

1 – موقف بنت مجذوب من الجنس يؤدي بالراوي إلى توقيف المشهد والرجوع بالسرد إلى الوراء، للتدليل على هذا الموقف بمواقف مشابهة من ماضي هذه العجوز "فضحكت بنت مجذوب وقالت : قتله أجله، هذا الشيء لا يقتل أحدا"/ كانت بنت مجذوب (...) وطلّق زوجته ثلاثا في الحين / وقالت بنت مجذوب".[93]

2 – الراوي يوقف المشهد أمام موقف ود الريس من الجنس " فقال مهما يكن، لا توجد لذة أعظم من لذة النكاح"[94] ،إذا يتوقف المشهد أمام هذا الموقف ليفتح المجال لوصف جمال ملامح هذا الشيخ المطلاق المزواج وتعديد زواجاته وزوجاته "وملّس ود الريس شاربيه (...) فطلق الفلاتية إرضاء للكباشية، ولكن الكباشية بعد ذلك بقليل هجرته وهربت إلى أهلها في حمرة الشيخ"[95] ، بعدها يتواصل المشهد " وضربني ود الريس

بكوعه في جنبي وقال : قالوا نسوان النصارى شيء فوق التصور..."[96] ، وتشبه عملية إدخال هذه المقاطع من الماضي حاضر السرد عملية الإخراج التلفزيوني، حين يتم توقيف الفيلم لإدخال اللوحات الإشهارية ، ثم يتواصل الفيلم بعدها، إلا أن هذه المقاطع لها وظيفة في النص على عكس اللوحات الإشهارية في الفيلم، "وكان ذلك في أغلب الظن من تأثير عمله (الطيب صالح) في قسم الدراما بالإذاعة البريطانية".[97]

3 – باب الخشب في دار الجد يحيي في الراوي ذكرى صانعه (تقديم ماضي ود البصير).[98]

4 – استعادة الراوي لما قاله البطل في شيلا ، آن و ايزابيلا، وهو يقف أمام صورهن في الغرفة (الفصل التاسع).

5 – صورة مصطفى مع مسز روبنسن تبعث في الراوي ما قالته له فيه (نص الرسالة).[99]

هـ – ربط الاسترجاع بالتأمل.

و – عرض الاسترجاع عن طريق أحلام اليقظة والهذيان:

1 – حالة أحلام اليقظة: بعد ثلاث سنوات من موت البطل يستحضر الراوي صوته، وهو فيما يشبه حلم اليقظة"وأحسست بها تبكي، ثم ارتفع بكاؤها (...) وود الريس الشيخ في داره يحلم بليالي الغنج تحت فركة القرمصيص (...) وأنا ماذا أفعل الآن وسط هذه الفوضى؟ هل أقوم إليها وأضمها إلى صدري وأجفف دموعها بمنديلي وأعيد الطمأنينة إلى قلبها بكلماتي؟ وقمت نصف قومة مستندا إلى ذراعي، لكنني أحسست بالخطر، وتذكرت شيئا، فلبثت واقفا هكذا زمنا في حالة بين الإقدام والإحجام، وبغتة هبط عليّ عناء ثقيل تهالكت على وطأته على المقعد، الظلام كثيف وعميق وأساسي وليس حالة ينعدم فيها الضوء، الظلام الآن ثابت كأن الضوء لم يوجد أصلا، ونجوم السماء مجرد فتوق في ثوب قديم مهلهل، العطر أضغاث أحلام، صوت لا يسمع مثل أصوات أرجل النمل في تل الرمل، ونبعَ من جوف الظلام صوت لم يكن صوتها، صوت ليس غاضبا

ولا حزينا ولا خائفا، صوت مجرد"[100] ، إنه صوت البطل الذي توفي منذ ثلاث سنوات نبع ليقول " كان المحامون يتصارعون (...) أنا لست عطيلا، عطيل كان أكذوبة".[101]

2 – حالة الهذيان :".. وفي حالة تقرب من الحمى طافت برأسي نتف من أفكار، كلمات من جمل، وصور لوجوه وأصوات تجيء كلها يابسة كالأعاصير التي تهب في الحقول البور (...) دعني أتلوى في طقوس صلواتك العربيدة المهيجة".[102]

ز – عرض الذكريات والتذكرات عن طريق الذاكرة (كما في الافتتاحية).

ح – استخدام الرسائل والمذكرات والصحف لسرد وقائع من الماضي:

1 – رسالة البطل للراوي.[103]

2 – رسالة مسز روبنسن للراوي.[104]

3 – مذكرات البطل بصوت الراوي.[105]

4 – صحيفة التايمز (26 – 9 – 1927).[106]

5 – رسالة ايزابيلا سيمور للبطل.[107]

2 – الاستباق:مستقبل مبْنٍ للمجهول

في البداية، يمكن القول أن قيام " موسم الهجرة" على ضمير المتكلم راويا مشاركا (سارد داخل حكائيا / Narrateur Intra diégétique)، يجعلها مرشحة لشيوع الاستباق، وذلك بناء على المقولة النظرية القائلة بملاءمة مثل هذه الروايات لبروز التطلعات كونها " تسمح للراوي بالتلميح إلى المستقبل، أو الإشارة بالأخص إلى حاضره وهذا يدخل في صميم دوره الحكائي"[108]، حيث أن الراوي حين يكون مشاركا، سواء كان يسرد وقائع منتهية أو وقائع لا تزال تتشكّل، هو في الحالتين متاح له مسّ المستقبل.

ففي حالة وقائع منتهية، يمكن لضمير المتكلم المشارك بحكم اطلاعه على ما جرى من أحداث، أن يشير إلى مواضع زمنية لم يصلها السرد بعد، من دون إخلال

بزمن القصة، لأن الراوي يبرمج مسبقا مساره بين كل من نقطتي الانطلاق والوصول (الافتتاحية والخاتمة)، مما يكسر خطية الزمن، سواء في شكل قفزات أمامية أو خلفية، ومع القفزة الزمنية إلى الأمام يقوم المتلقي، عن طريق الخيال، بتغطية المسافة الزمنية بين النقطة المشار إليها والتي وصلها السرد، إلا أن أفق انتظار المتلقي يمكن أن يخيب في حالة الإعلانات الخادعة.

أما في حالة وقائع غير منتهية، فإن هذا النوع من الرواة أو إحدى الشخصيات الأخرى يمكنه وضع تصورات مستقبلية بصيغة تطلعات أو تنبؤات أو حتى أمنيات قد تتحقق وقد لا تتحقق، كما يخوّل له بناءً على معطيات ما من الماضي والحاضر رسم ملامح مستقبل ما، أي وضع هذا المستقبل نتيجة مترتبة عن هذه المعطيات التي تؤخذ مأخذ الأسباب، إلا أنه ليس شرطا أن تقود الأسباب في كل الحالات إلى النتائج المتوقعة، ومن هنا يبقى تصنيف الاستباق بين مؤكد وخادع رهين سلطة هذه الاحتمالية.

أ – الفواتح:تطلعات قوامها التوجس

الفواتح في" موسم الهجرة" عبارة عن تطلعات مستقبلية تنجزها بعض الشخصيات الروائية في صيغة قراءة استشرافية مبنية للمجهول، قوامها التأمل والتمني والتوجس والتوقع، كما في هذا المثال والراوي يقارن بين الماضي الحاضر ومتطلعا إلى المستقبل عن طريق التمني " إنني أريد أن أخذ حقي من الحياة عنوة وصفحات بيضاء في سجل العمر، سأكتب فيها جملا واضحة بخط جريء"[109]، إلا أنه يبقى من الصعب حتى بعد إتمام قراءة الرواية، الحكم على مدى تحقق هذا الاستباق من عدمه، نظرا لإيغاله في رمزية فلسفية مبنية على القلق الوجودي، وهو ما نجده كذلك في قول البطل وهو يرسم ملامح المستقبل المثالي الذي يأمله " ولكن إلى أن يرث المستضعفون الأرض، وتسرّح الجيوش، ويرعى الحمل آمنا بجوار الذئب ويلعب الصبي كرة الماء مع التمساح في النهر، إلى أن يأتي زمان الحب والسعادة هذا، سأظل أنا أعبر عن نفسي بهذه الطريقة الملتوية".[110]

وعلى عكس ما سبق، هناك بعض الاستباقات التي تمهد للمستقبل، لكنها ترهن هذا المستقبل بشروط (استباقات مشروطة)، كأن ترهن إحدى الشخصيات ما سيأتي من أحداث بجملة شروط، فإذا تحققت الشروط مستقبلا، كان الاستباق مؤكدا والعكس، وهو ما يؤشر عليه مثلا قول أرملة البطل التي هددت في حالة ما إذا تم إرغامها على الزواج من العجوز ود الريس " إذا أجبروني على الزواج، فإنني سأقتله وسأقتل نفسي"[111]، وهو ما يتحقق في الفصل اللاحق الموالي للفصل الذي ظهرت فيه هذه الفاتحة، ونعلمه من كلام محجوب ردا عن سؤال للراوي حين سأله عما حدث " الذي كان كان الولدان بخير وهما عندي"[112]، بعدها يواصل السرد مساره مسافة زمنية تمتد ليومين على مساحة نصية بخمس صفحات، ليعود لهذا الحادث بالتفصيل عن طريق الاسترجاع الداخلي، بواسطة بنت مجذوب العجوز التي تتعاطي الخمر ولا تتحرج في قول الكلام الفاحش، رافعة الغطاء عما في الحادثة من طابوهات جنسية منعت كلا من الجد ومحجوب من روايتها. وواضح لو أن الأرملة لم تنفذ تهديدها لكان للأحداث أن تأخذ مسارا أخر، أما لو لم يتم التمهيد مثلا لهذه الحادثة، لكان للأحداث أن تأخذ مسارا غير الذي أخذته، وكان على الكاتب أن يلجأ إلى الاسترجاع الداخلي لتبرير ما قامت به الأرملة.

جل استباقات الرواية تتمركز في الفصل الثاني، وهو شيء مبرر نظريا، إذا ما علمنا أن هذا الفصل الذي يغطيه صوت البطل هو سيرته الذاتية التي تروى عن طريق الذاكرة، وذلك بعد أن قام الكاتب بعزله عن الفصل الذي سبقه، رغم أن مادته اللغوية تعد جزءا من محاورة بين الراوي والبطل الذي يروي سيرته الذاتية في هذا الفصل (مشهد)، ومن هنا يصبح ماضي هذا البطل عبارة عن قصة مضمنة داخل القصة الإطار، ومع الارتكاز على الذاكرة يصبح من الصعب، ما عدا في حالات التجريب، الحفاظ على خطية الزمن،" لأن الذاكرة هي مفتاح لسيل من الأحداث المتقاطعة والمتشابكة، وهي قادرة على تحطيم قانونية الزمن ذات النسق النسبي المتتابع، وبالتالي فهي قادرة على التقديم والتأخير ، ولذا فإن الزمانية (Diachronie) التي تنضغط بزمن

انتهى وبشكل محدد تتداخل ممتدة في التزامنية (Synchronie) عبر الذاكرة"،[113] ولاسيما في حالات التداعي التي تقوم على نوع من الحركة " يتيح للكاتب أن ينتقل من موضوع إلى موضوع كنوع من التسلسل والتداخل الذي يعكس درجة التعقيد في العقل المثقف"[114] وهو ما يجعل من الرواية نسقا متداخلا من الأحداث يضع القارئ في خضمها جميعا دفعة واحدة، مما يجعل الأحداث تطغى على بعضها وتتلاطم موجاتها ومع التلاطم تتداخل المدارات، ولا تتكشف دلالاتها إلا على عدة مستويات متشابكة وتغدو كاللوحة الفنية تماما.[115]

وبما أن البطل الراوي يضع ماضيَه حاضرَ السرد، فإن كل الاستباقات بالنسبة لزمن الوقائع تعد استرجاعات داخلية، أي البطل يشير – حين يشير – دوما إلى ماض لم يصله السرد، وهو ما يمكن تسميته حسب الناقد **سعيد يقطين** استباقات إرجاعية[116]، أي أنها تمثل استرجاعا بالنسبة لزمن القصة الإطار، ولكنها بالنسبة لزمن القصة المضمنة تعد استباقا، وهو ما يمكن تقريبه إلى التجريد من خلال الرسم التالي:

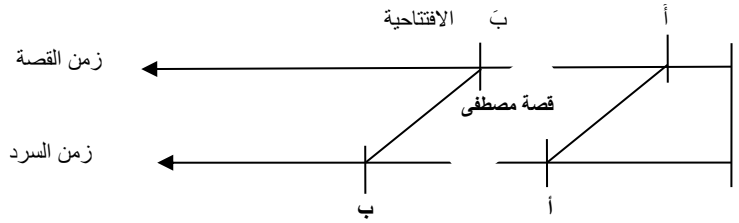

أي أن موضع قصة مصطفى على محور زمن القصة يجعل من كل القفزات الزمنية بين النقطتين (أَ – بَ) دوما في إطار الماضي، أما القفزات بين (أ– ب) فتكون في أطار الماضي، حين تتم نحو الوراء وفي إطار المستقبل حين تكون للأمام، ويعود هذا إلى اعتماد الكاتب تسلسلا نصيا معاكسا لتسلسل الوقائع، قصد تكسير الخطية التاريخية للزمن وفق لعبة فنية تجعل الأحداث تترابط وفق سببية منطقية معقدة لا وفق السببية الزمنية التي تجعل من الإيداع الفني عملا تاريخيا.

فلو قسّمْنا حياة البطل مصطفى سعيد إلى ثلاث محطات، حسب ظهورها على مستوى الرواية، وقارنا تتابعها على محور زمن القصة بالتموضعات التي أخذتها على محور زمن السرد، لتبين أن للعبة الفنية المعتمدة في بناء الشكل ضلعا في دلالة الرواية:

- المحطة الأولى: ما قبل عودة مصطفى إلى القرية: أب
- " الثانية: ما قبل عودة الراوي إلى القرية: ج د
- " الثالثة: ما بعد عودة الراوي إلى القرية: هـ و

وهي كلها محطات فرعية تتضافر في بناء المحطة الكبرى " حياة البطل"، فما قبل عودة الراوي (ج د) هي ما قضاه هذا البطل من مدة في القرية، على حين أن زمن ما بعد عودة الراوي (هـ و) يعد زمنا مشتركا بينهما، وهو زمن حاضر السرد في الرواية، لكن اختيار الكاتب تسلسلا نصيا معاكسا للتسلسل الزمني للوقائع ترك حياة البطل تأخذ الترتيب النصي التالي : هـ و – أ ب – ج د، مع انفتاحات بين المحطات، ولم يكن اختيار هذا التسلسل النصي لعبة شكلية يراد منها تكسير تاريخية الزمن فحسب، بقدر ما كانت لعبة فنية ذات أبعاد دلالية، فالقارئ الواقع تحت سلطة استلاب الوقائع العائدة إلى المحطة (أب) من حياة البطل لا يشعر بالمسافة الزمنية بين وقائع هذه المحطة ووقائع الفصل العاشر التي تجعل ما قام به الراوي يبدو وكأنه رد فعل تجاه وقائع المحطة (أب)، علما أن الخطاب الحامل لوقائع البطل سبق وأن تم التلفظ به في الفصل الثاني، ومع ذلك لم يقم الراوي حينها بما قام به حين دخوله غرفة البطل في الفصل العاشر، رغم أنه لا شيء في الغرفة يدل على ذلك، إلا أنه لو قام السرد بإيراد خطاب البطل كاملا في الفصل الثاني ولم يتم توزيعه بهذه الطريقة، فإن رد فعل الراوي الذي قام به في الفصل العاشر لا يمكن أن يفسر إلا بالعمل المبهم، وهذا ما يبرز ما مدى سلطة الشكل الفني في توليد الدلالة، كما يبرز الدور الخطير الذي تلعبه البنية الزمنية في بناء الشكل الفني.

وبلغة الرياضيات ووفق العلاقة المتعدية للمنطق الرياضي، نصل إلى ما بين الشكل والدلالة من وشائج، وذلك على مستوى المحطات السابقة من حياة البطل والتي يمكن تمثيلها بالخطاطة التالية:

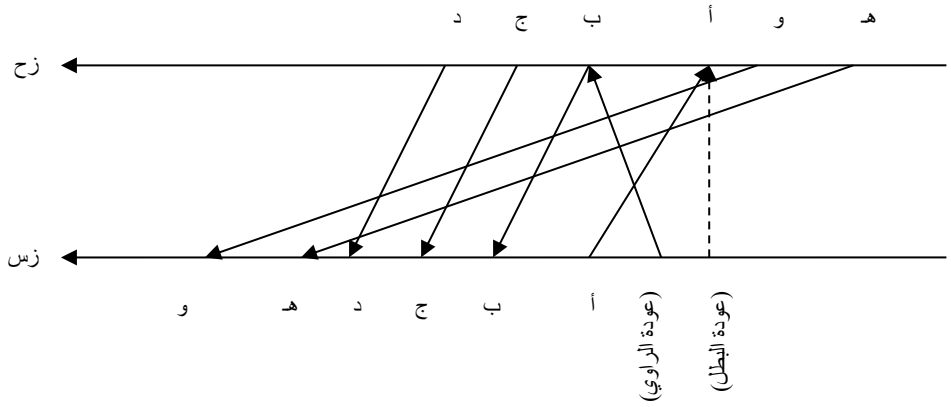

ومن الخطاطة نصل إلى الترتيبات التالية :

- حياة مصطفى على محور السرد (معطيات):أ ب – ج د – هـ و.
- " " " " القصة (نتائج) : هـ و– أ ب – ج د.

ولو رجعنا إلى (ما قبل) و(ما بعد) كل من عودة الراوي والبطل كحدود بين المحطات، نجد حياة البطل (الرسم أعلاه) تأخذ المحطات التالية على محور القصة: هـ أ – أ ب – ب د، ويظهر التداخل جليا بين هذه المحطات التي يمكن تحديد حدودها بالخطاطة التالي:

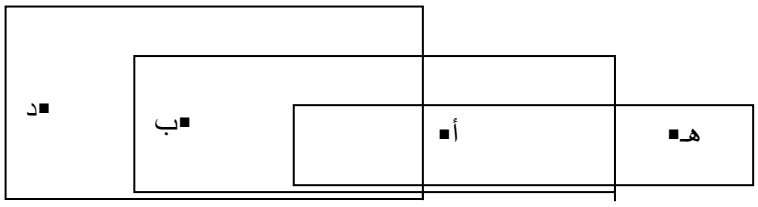

ومن هنا، فإن الاستباقات داخل قصة البطل كقصة متضمنة هي بالنسبة لوضعية بطلها مصطفى، كراوٍ سير ذاتي يروي عن طريق الذاكرة، تعد ماضيا منتهيا، أما بالنسبة للمستقبِل (الروای/ أنا) فهي تدخل في نطاق المستقبَل، كون المروى له في هذه الحالة الثانية يشار إليه من نقطة زمنية سابقة عن موضعه في زمن القصة. وهذا معناه أن لكل من وضعية الراوي والمروى له دورا خاصا في تحديد زمنية السرد.

وعلى إثر هذا، فإن أحداث قصة مصطفى سعيد التي يرويها بنفسه، هي كلها عبارة عن ماض بالنسبة إليه، إلا أنها بالنسبة للقارئ – أثناء القراءة – تمثل قطعة من الزمن لها ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ومنه فالتداخل في محطات حياة البطل (كما تبرزه الخطاطة الأخيرة) ما هو إلا عبارة عن مفارقات زمنية بطابعها الاستذكاري أو ألاستشرافي، وهي نتاج اختيار الكاتب لتسلسل نصي معاكس للتسلسل الزمني لأحداث قصة البطل، على مستوى أول، ومعاكس لزمن القصة في الرواية عامة على مستوى ثان، وهو اختيار واع يضع الحاضر في إضاءة الماضي، وبما أن الحاضر هو نتاج الماضي، فإن ما هو الحاضر (اليوم) هو الماضي (غدا)، وما هو المستقبل (غدا) هو الحاضر (بعد غد) ... وهذا معناه أن البنية الزمنية في قصة مصطفى سعيد هي تضافر وتداخل هذه الحلقات الزمنية من ماض، راهن وآت، مما يعني أن أي خلل على مستوى إحدى هذه الحلقات من شأنه التأثير على الجاذبية (منطق السرد) التي تشد هذه الحلقات بعضا لبعض، بما يعطي البنية الزمنية قوامها، ويسمح للدلالات أن تعلن حضورها دون أن تصرّح بنفسها، وهو ما ذهبت إليه الناقدة **يمنى العيد** حول دور زمن السرد في إنتاج دلالات " موسم الهجرة إلى الشمال"، حيث ترى أن "زمن السرد معاكس لتسلسل زمن الأحداث، زمن السرد يمارس لعبة فنية، يقدم ويؤخر في زمن ما يروي عنه، يبني المتخيل، يوهم بالواقعية للواحد (الماضي) وبالاحتمال للآخر (الحاضر)، يقارب الواقعي الحقيقي، ويقارب المحتمل الوهمي، وبين الزمنين وفي العلاقة بينهما يتحرك الفعل الروائي، ينسج فضاءه الخاص، تتولد الدلالات وتجمح نحو نهاية لا تنتهي، إلا من حيث هي قول يصل إلى القارئ".[117]

وهذا معناه أن الدلالة رهينة حركة البناء "إن إقامة حركة البناء وفق منطق معين للشكل، هي نفسها إقامة حركة قول البنية والرؤية التي تحكمها، لا مضمون هنا منفصل أو كامن في باطن الشكل، بل شكل ينبني بانبناء حركة المضمون".[118]

ب – الإعلانات: عقد غير ملزم

رغم الحضور الكمي المتميز للاستباق في هذه الرواية ، إلا أن الملاحظ عليها هو ندرة الإعلان فيها(4 إعلانات)، وهو ما يمكن تفسيره نظريا، بأن هذا النوع من الاستباق الذي يشترط فيه أن يخبر صراحة عما سيشهده السرد لاحقا، مما يجعله تعاقدا بين القارئ والكاتب، هو ما دفع الطيب صالح إلى النفور من توظيفه، تجنبا من الوقوع في الإخلال بهذا العقد، في رواية كهذه تعددت شخصياتها وتداعت أفكارها وتشعّب زمنها، وهو ما قد يجعل الوفاء بالتزاماته تجاه قارئه أمرا يصعب تحقيقه.

أما من الناحية البنائية، فالإعلان عادة ما يكون منفذا من منافذ تدخل الكتاب في توجيه العملية السردية، وهو ما يستهجنه النقد الحديث لما فيه من تدخل في صلاحيات الراوي كشخصية يوكل لها تنظيم وتأطير عملية السرد، كما أن تدخلات الراوي بالإشارة إلى مواضع الأحداث في الزمن يعد انتقاصا من فطنة المتلقي، وهو ما يتجنبه كثير من الأدباء.

ورغم أن كثيرا من استباقات " موسم الهجرة" يحمل طابعا إعلانيا، ولاسيما حين يرتبط بالتواتر (استباقات مكررة)، إلا أن عدم وجود عبارات مسكوكة من نوع (سنرى لاحقا، سنرى فيما بعد) يجعلها لا تعلن صراحة عن مستقبل السرد، فتتحول آليا إلى فواتح، وقد كان يمكن تحويل بعضها، عن طريق العبارات المسكوكة، إلى إعلانات كما في هذه الفاتحة التي أطلقها البطل / الراوي وهو في طريقه إلى لندن والتي تعطي صورة عما ستكون عليه حياته فيها "وقادني النداء إلى ساحل دوفر، وإلى لندن وإلى المأساة" [119] ، وذلك لو تم شرطها بإحدى العبارات المسكوكة من النوع المذكور أعلاه.

وتتميز إعلانات " موسم الهجرة" على ندرتها، أنها ترد دوما في صيغة قول انطباعي تورده إحدى الشخصيات كحصيلة توحي بالجو العام الذي ستجري فيه الأحداث، ليتم تفصيل الحدث رأسا بعد إيراد الانطباع، وهو ما يجعل الإعلان هنا من نوع الاستباق الاسترجاعي، وذلك نظرا لأن التسلسل السردي للأحداث في " موسم الهجرة المعاكس للتسلسل الزمني يؤدي إلى وضع ماضي الأحداث موضع مستقبل السرد، ويصبح الإعلان وفق هذا التوظيف يقصد من ورائه تبرير وجود السرد أكثر مما يقصد

به الاستباق كتقنية في بناء الشكل، كما في هذا المثال الذي يحمل انطباع الراوي حول حادثة ما " بعد هذا بنحو أسبوع، حدث شيء أذهلني"[120] ، والأكيد أن انذهال الراوي هنا لاحق على الحدث مصدر الانذهال مما يضعه زمنيا موضع الاستباق الذي يراد منه تبرير ما سيسرد، لأن هذا الحدث لو لم يكن مذهلا لما كان يستحق أن يسرد، وبعد هذا الإعلان يتم مباشرة تفصيل أحداث ليلة الشراب مصدر الانذهال.

وهو ما نقف عليه كذلك في خطاب بنت مجذوب التي تطلق ثلاثة إعلانات:

1 . " الفعل الذي فعلته بنت محمود لا يجري به اللسان، شيء ما رأينا ولا سمعنا بمثله لا في الزمن السابق ولا اللاحق".[121]

2 . "الكلام الذي سأقوله لك لن تسمعه من إنسان في البلد، دفنوه مع بنت محمود ومع ود الريس المسكين، كلام عيب صعب أن يقال".[122]

3 . "هذا كلام لن يعجبك، خصوصا إذا ...".[123]

وبعد أن عرفنا في مواضع سابقة أن هذه العجوز تشرب الخمر ولا تتحرج في قول الكلام الفاحش، وبالعودة إلى موضوع جلسة جماعة الجد، نعرف مسبقا بواسطة هذه الإعلانات أن هذه الحادثة سيتخللها الكثير من " الجنس المسكوت عنه"، وهو ما حدث فعلا أثناء الحكي، والذي يؤكده محجوب فيما بعد حين يعيد عليه الراوي تفاصيل الحادث مع إخفاء المصدر " لابد أن بنت مجذوب هي التي أخبرتك لعنها الله، لا تمسك لسانها، هذا كلام لا يصح أن يقال".[124]

لكن ما يلاحظ أن استباقات الراوي (أنا) هي من النوع غير المؤكد، بينما المتعلقة بالبطل(مصطفى) هي من النوع المؤكد، وهذا يرجع إلى أن البطل كان يسرد وقائع منتهية، وبالتالي حين لجأ إلى التقديم كان يشير إلى مواضع لا تزال لاحقة بالنسبة للنقطة الزمنية التي وصلها السرد، بينما استباقات الراوي كانت كلها عبارة عن هواجس مبنية على افتراضات واحتمالات خيالية أساسها التصور والتخيل، لأن وضعيته كراو مشارك لا تسمح له بأن يسبق الأحداث ويجزم بحدوثها قبل أن تحدث.

الهوامش

(*) مج: مؤلفين: الطيب صالح عبقري الرواية العربية
درا العودة 1976. بيروت. ط1

Jean Ricardou : Problèmes du nouveau Roman (1)
Collection Tel quel .Ed-seuil-Paris.1967.P161

2- الطيب صالح: موسم الهجرة إلى الشمال الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1979. الجزائر. (د.ط).ص29.

3-يوسف نور عوض: الطيب صالح في منظور النقد البنيوي مكتبة العلم 1983 جدة.(د.ط).ص105.

(ظهرت أول مرة ضمن مواد عدد (سبتمبر / ديسمبر 1966) بمجلة (حوار). لبنان")

4- الطيب صالح : موسم الهجرة . ص 30 .

5- نفسه : ص33 و 37.

6-نفسه : ص 29 .

7- يمنى العيد: في معرفة النص(دراسات في النقد الأدبي)
منشورات دار الآفاق الجديدة.
1985.بيروت.ط3.ص237 8- الطيب صالح : موسم الهجرة. ص17 .

9- نفسه:موسم الهجرة.ص36.

10- يوسف نور عوض: الطيب صالح في منظور النقد البنيوي.ص163.

[11]- عبد الصمد زايد:مفهوم الزمن ودلالته في الرواية العربية المعاصرة
الدار العربية للكتاب.1988.ليبيا.(د.ط).ص227.

[12]- الطيب صالح:موسم الهجرة.ص29.

[13]- حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي. ص36.

89.P G.Genette : Figures III
14-
15–يوسف نور عوض : الطيب صالح في منظور النقد البنيوي. ص 165 .
16–الطيب صالح:موسم الهجرة.ص33.
17– نفسه : ص 41.
18–نفسه : ص 41 .
(*) العلامة X= قطع زمني.
19– الطيب صالح : موسم الهجرة. ص 31.
20– نفس ه: ص 31 – 32.
21–نفسه : ص 30.
22– نفسه : ص 31.
23–مج مؤلفين : الطيب صالح عبقري الرواية العربية
دار العودة. 1976. بيروت.ط1.ص 136.
24– يمنى العيد: في معرفة النص. ص 231 .
25– الطيب صالح: موسم الهجرة.ص 31 .
26–نفسه : ص 36 .
27–نفسه : ص 32.31 .
28–نفسه : ص 41 .
29– مجموع مؤلفين: نظرية السرد. ص 128 .
30–الطيب صالح: موسم الهجرة. ص 30 .
31– نفسه : ص 31 – 32.
32– نفسه : ص 31 .
33– نفسه : ص 31 .
34– نفسه : ص 36 .
35– نفسه : ص 30.
36– نفسه : ص 37.
37– نفسه : ص 40

38- نفسه: ص 32

39- نفسه : ص 32.

40- نفسه : ص30

41-نفسه : ص 36.

42-نفسه : ص 32

43- نفسه: موسم الهجرة. ص 37.

44 - نفسه: ص 41 .

45-نفسه : ص 37.

46- عبد الفتاح كيليطو : الغائب (دراسة في مقامة الحريري)
دار توبقال للنشر. 1987. الدار البيضاء. ص1. ص50.

47- نقلا عن سيزا أحمد قاسم:بناء الرواية. ص36.

48- عبد الله رضوان : البني السردية (دراسة تطبيقية في القصة الأردنية)
منشورات عبد المجيد شومان. 1995. عمان.ط1.ص9.

49- سامي سويدان : في دلالية القصص وشعرية السرد
دار الآداب. 1991. بيروت. ط1.ص 261.

50- حميد لحمداني: أسلوبية الرواية (مدخل نظري)
منشورات دراسات سال. 1989. الدار البيضاء ط1.ص81.

51- الطيب صالح: موسم الهجرة . ص 36.

52- نفسه : ص 43 – 62.

53- نفسه: ص 30.

54- نفسه : ص 83.

55- نفسه : ص 86 و94.

56- نفسه : ص 44 – 46.

57- نفسه : ص 67 – 69.

58- نفسه: ص 70-71.

59- نفسه : ص 72-73.

60- نفسه : ص 188.

61- نفسه:ص 63-64.

62- نفسه : ص 64-66.

63- نفسه: ص 65.

64- نفسه: ص 75 – 79.

65- نفسه: ص 76.

66-نفسه : ص 77.

67- نفسه : ص 32.

68- نفسه : ص 124.

69- نفسه: ص 109.

70- نفسه : ص131.

71- نفسه: ص119.

72- نفسه : ص125.

73 سعيد بقطين : تحليل الخطاب الروائي (الزمن – السرد – التبئير)
المركز الثقافي العربي – 1993 الدار البيضاء. ط2. ص130.

74- الطيب صالح : موسم الهجرة. ص 104.

75- نفسه : ص 104.

76- نفسه : ص 104.

77- عبد الفاتح كيليطو : الغائب. ص 75 (الهامش).

78- الطيب صالح : موسم الهجرة. ص 86.

79- نفسه : ص 87 – 88.

80- نفسه : ص 91.

81- مج مؤلفين: نظرية المنهج الشكلي (نصوص الشكلانيين الروس) ترجمة : إبراهيم الخطيب
مؤسسة الأبحاث العربية. 1982، بيروت. ط1. ص 142.

82- الطيب صالح : موسم الهجرة. ص 53.

83- نفسه : ص 54.

84- نفسه : ص 80.

85- نفسه : ص 55 – 56.

86- نفسه : ص 133.

87- نفسه: ص30.

88- نفسه : ص 33.

89- نفسه : ص96 – 98.

90- نفسه : ص 104 – 105.

91- نفسه : ص 119.

92- نفسه : ص 110 – 111.

93- نفسه: ص 87 – 88.

94- نفسه : ص 88.

95- نفسه : ص 89.

96- نفسه: ص 89 – 90 .

97- يوسف نور عوض : الطيب صالح في منظور النقد البنيوي ص 120.

98- الطيب صالح : موسم الهجرة. ص 83.

99- نفسه : ص 138 – 139.

100- نفسه : ص 98 – 99.

101- نفسه : ص 99 – 100 .

102 نفسه : ص 108.

103- نفسه : ص 78 – 79.

104- نفسه : ص 138 – 139.

105[105]-نفسه : ص 141

106- نفسه : ص 139 – 140.

107-نفسه : ص 133 .

108- حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي. ص 137.

109- الطيب صالح : موسم الهجرة. ص 32.

110- نفسه: ص 60.

111- نفسه: ص 101.

112-نفسه: ص115 [112]

113- عبد الرزاق عيد: عطالة وتخلخل البنية وانحطاط القيم

" الطريق"مجلة تصدر مرة كل شهرين بيروت. العدد 3 و4. 1981. ص 144.

114- يوسف نور عوض : الطيب صالح في منظور النقد البنيوي. ص 120.

115- نفسه : ص 90-91.

116-سعيد بقطين : تحليل الخطاب الروائي, ص. 131 .

117- يمنى العيد : في معرفة النص . ص 231.

118- يمنى العيد : تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي

دار الفارابي. 1990 بيروت. ط1.ص 100.

119- الطيب صالح: موسم الهجرة. ص 49 .

120- نفسه: ص 37 .

ثورةٌ لا تعرف إجازة..

بقلم الشاعر الكبير نزار قباني

إن كل محاولة لفهم الثورة الجزائرية من بعيد تبقى محاولة نظرية أو ذهنية كبعض أشكال الرسم التجريدي، أو بعض أشكال الحب العذري وأنا لم أخرج من مرحلة الحب العذري الجزائري، إلا في نيسان الماضي حين وطأت قدماي للمرة الأولى أرض الجزائر..

.. ومع احترامي للعشاق العذريين، ولدموعهم وصباباتهم، وأشواقهم أحسست بعد أن رأيت الجزائر، أنها أكبر من جميع عشاقها، وأعظم من جميع ما كتب عنها.. ولا أدري لماذا شعرت وأنا أقف على شرفة غرفتي في الفندق، والميناء تحتي مهرجانٌ من الضوء والماء والجواهر، برغبة طاغية في البكاء، أو الاعتذار من "حي القصبة" بأزقته الضيقة وسلالمه الحجرية ومنازله الخشبية التي تخبئ البطولات فيها، كما يختبئ الكحل في العين السوداء.

آه .. كم هو جميل وجه الجزائر .إنك لا ترى عليه أية علامة من علامات الشيخوخة، أو أي تجعيدة تشعرك بأنّ الزمن مرّ على الوجه الذي لا يزال محتفظا بطفولته حتى الآن..

..وفي حين دخلت أكثر الثورات العربية – بعد أن حكمت – مستودع الموظفين وأصبحت عضوا في نادي المتقاعدين، نرى أن الثورة الجزائرية لا تزال تمارس رياضة الركض والقفز وسباحة المسافات الطويلة بعد زمن طويل من انطلاق رصاصة التحرير الأولى في نوفمبر 1954 ولا تزال الثورة الجزائرية تتفجر عافية وطموحا وشبابا..

.. ومن أروع ما شاهدته في الجزائر أن كل جزائري تقابله، يشعرك بأنه هو الثورة، فهي موجودة في نبرات صوته، وبريق عينيه، وحركات يده، وكبريائه وعنفوانه، وطبيعته المتفجرة، وطقسه الذي لا يعرف الاعتدال..

..إن زيارتي للجزائر وضعت نهاية للكذبة الكبرى التي تقول إنّ اللغة العربية مواطنة في الدرجة الثانية في الجزائر، وإن الشاعر العربي فيها غريب الوجه والفم واللسان..

...وهكذا نرى أن الثورة الجزائرية بعد عشرات السنين من النضال لا تزال في داخل الثورة، ولا يزال كل جزائري مستنفرا وواقفا على خط النار، وحاملا بارودته على كتفه، تماما كما كان في نوفمبر 1954 فتحية للوطن الجزائري العظيم وتحية للثورة التي لا تأخذ إجازة...

(من كلمته في أمسيته الشعريّة
بقاعة الكابري بالجزائر- أفريل 1979)

لوحة الغلاف : الفنان التشكيلي الجزائري خالد سبع